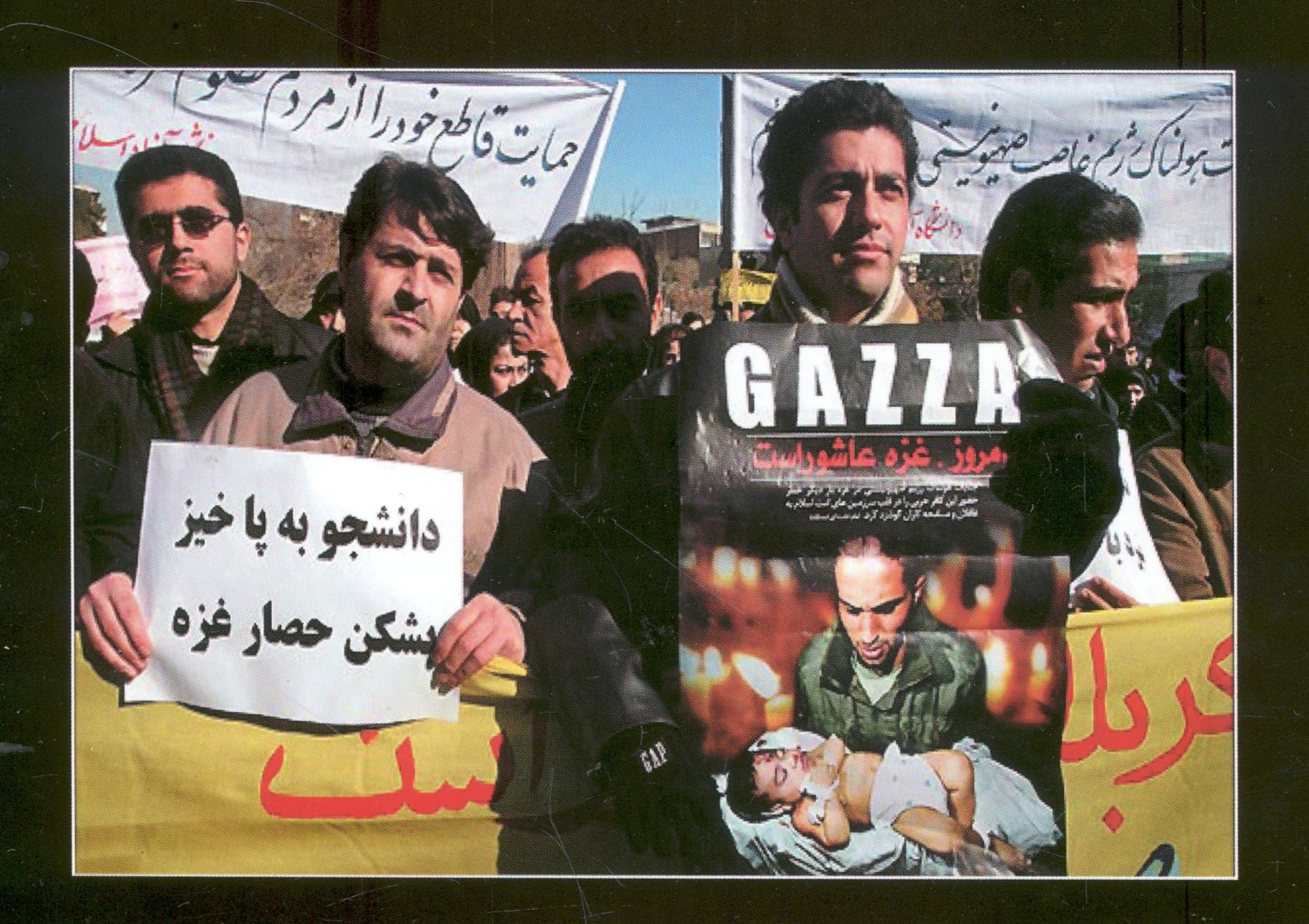
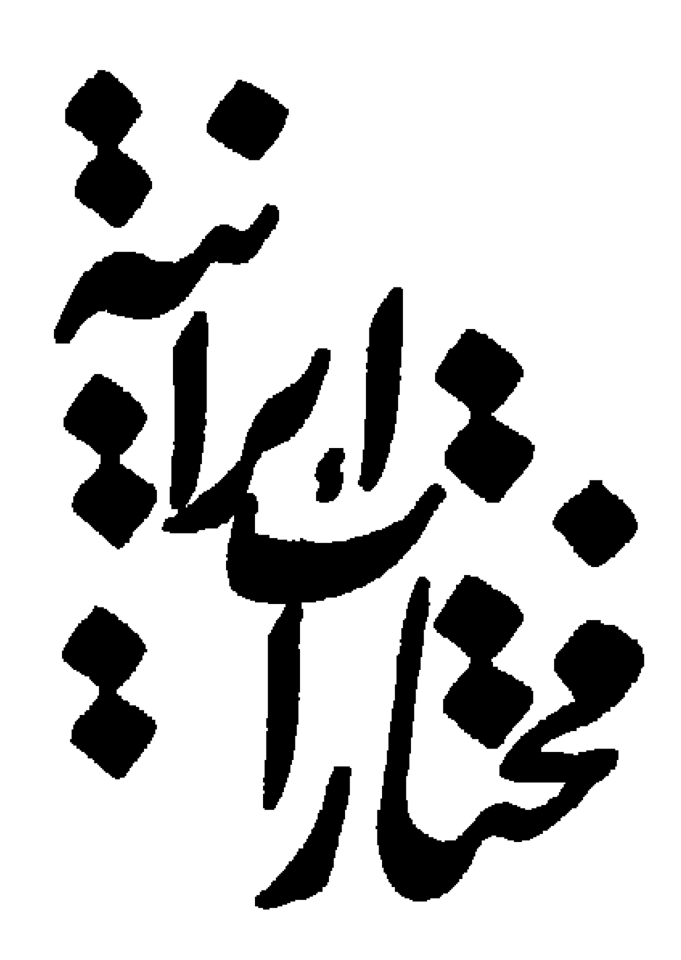




السنة السابعة
العدد ١٠٢ . يناير ٢٠٠٩



١٠٢



السنة الثامنة - العدد ١٠٢ -يناير ٢٠٠٩

صورة الغلاف :

مظاهرات إيران التضامنية صاخبة مثلها مثل تصريحات المسئولين، لكن غياب القدرة على الفعل أدخل إيران فى مأزق المصداقية.

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية - ت : ٢٥٧٨٦١٠٠ / ٢٥٧٨٦٢٠٠ / ٢٥٧٨٦٣٠٠ فاكس: ٢٥٧٨٦٠٢٣ / ٢٥٧٨٦٠٣٧



«مختارات إيرانية » دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط،وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا . ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية » ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينهما لمزيد من معرفة كل منهما للآخر.

ويسعد «مختارات إيرانية» تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة.

المحتويات

افتتاحية

إيـــــران والاخـــتـــبـــارات

فجأة، وجدت إيران نفسها أمام اختبارات صعبة بسبب الحرب العدوانية الشرسة التى تشنها إسرائيل ضد الشعب الفلسطينى فى قطاع غزة. فقد واجهت إيران الاختبار مرة عندما بدأ العدوان الإسرائيلي جوا وبحرا، وواجهت الاختبار مرة ثانية عندما خالفت إسرائيل كل التحذيرات الإيرانية بعدم التورط فى شن حرب برية ضد القطاع، وفى المرتين واجهت إيران اختبار المكانة والمصداقية لأنها لم تستطع أن تقدم من المواقف العملية ما يحمى شعب غزة، ولم تستطع تجاوز ما رأته عجزا ومهانة وضعفا وربما تواطؤ من دول عربية وإسلامية.

لقد جاء الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة فى وقت غير مناسب لإيران فى ضوء عاملين: أولهما، أن إيران كانت تسعى فى الأسابيع التى سبقت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة إلى تهدئة الأوضاع فى مناطق التوتر استعدادا لتفاهمات مع الإدارة الأمريكية الجديدة على أمل خلق فرصة حوار مع هذه الإدارة حول البرنامج النووى الإيرانى. أهم تلك المساعى كانت فى اضطرار إيران إلى القبول الضمنى للاتفاقية الأمنية العراقية – الأمريكية على عكس الموقف الإيرانى من تلك الاتفاقية فى الأشهر الأخيرة الذى شهد رفضا متشددا لهذه الاتفاقية باعتبارها تتضمن تهديدا للأمن والمصالح القومية الإيرانية. وثانيهما، أن إيران كانت قد دخلت فى مواجهة سياسية وإعلامية عنيفة مع كل من المملكة العربية السعودية ومصر، بسبب مشاركة العاهل السعودى الملك عبد الله بن عبد العزيز فى مؤتمر "حوار الأديان" الذى عقد فى مقر الأمم المتحدة بنيويورك والذى حضره رئيس الدولة الإسرائيلية شمعون بيريز، وبسبب رفض مصر فتح معابرها مع قطاع غزة.

فقد نظمت إيران العديد من التظاهرات شارك فى بعضها الرئيس أحمدى نجاد ورئيس مجلس الشورى على لاريجانى، ونددت بـ "الصمت" الذى تلتزمه الدول العربية تجاه الحصار على غزة متهمة بعض الرؤساء العرب بالتآمر على غزة مثلما تآمروا على لبنان خلال العدوان الإسرائيلى عام ٢٠٠٦، كما تعرضت بعض المصالح السعودية لهجمات فى طهران، حيث حاولت جماعة طلابية يطلق عليها "إخوان الرضوان" إشعال النار فى مكتب الخطوط الجوية السعودية بطهران احتجاجا على ما أسمته بـ "الدعم السعودى للمبادرة العربية للسلام بين العرب وإسرائيل"، وذكرت الجماعة فى بيان أن "سبب الهجوم هو تحرك السعودية مؤخرا من أجل المصالحة والمتعلق بخطة السلام العربية".

فضلا عن ذلك كانت السياسة الإقليمية السعودية محور اهتمام أجهزة الإعلام الإيرانية، حيث نشرت صحيفة «كيهان» (الدنيا) المحافظة فى ٧ ديسمبر الفائت مقالا بعنوان «تفاصيل الجلسة السرية بين الملك عبدالله وشمعون بيريز فى نيويورك»، جاء فيه: «المعلومات الجديدة التى حصلت عليها كيهان من مصادر موثوق بها تفيد أن مؤتمر حوار الأديان الذى عقد تحت رعاية أمريكا فى نيويورك فى حضور الزعماء العرب والنظام الصهيونى الغاصب لم يكن فى الحقيقة أكثر من غطاء أمريكى لعقد جلسة سرية بين المتواطئين العرب وغاصبى القدس الشريف».

ونشر موقع «ديپلماسى ايران» (الدبلوماسية الإيرانية) فى ١٠ ديسمبر الفائت، مقالا آخر بمناسبة مرور ٢٢ عاما على حادث المواجهات بين الحجاج الإيرانيين وقوات الأمن السعودية، جاء فيه: «ربما يكون عام ١٩٨٧ أحد المنعطفات فى تاريخ علاقات إيران الإقليمية. فى تلك الأيام كانت إيران مشغولة بالحرب مع النظام العراقى البعثى، وفى حين أن العراقيين لم يستطيعوا، على الرغم من مساعدات الدول العربية التى لم تتوقف عند حد وكذا مساعدات القوى العظمى، تركيع إيران فى الحرب، تبلورت خطة جديدة لتحقيق ذلك يمكن الحديث عنها باعتبارها جبهة حرب ثانية».

ووصف الموقع المملكة العربية السعودية بأنها «دولة تحكمها أسرة وهابية، وبفضل الثروة النفطية تحولت إلى دولة ثرية، لكن نظراً لأن هذا الثراء يفتقد للقوة التى تحميه تحولت السياسة السعودية إلى العمالة والتبعية للخارج. كان الدعم السعودى للعراق فى حربه ضد إيران بغرض تحقيق هدفين هما: إضعاف قوة إيران من ناحية، والقضاء على آلة صدام الحربية من ناحية أخرى. لكن الهدفين لم يتحققا فلا إيران ضعفت ولا آلة صدام انهارت. ورغم أن غزو الكويت ساهم فى انهيار قوة العراق العسكرية إلا أن السعوديين لم يتورعوا عن محاولة الإطاحة بصدام الذى تملكه هوس الهجوم على السعودية هى الأخرى».

ولم تكن حملة الهجوم على مصر أقل منها بالنسبة للسعودية، حيث صعد الإيرانيون من هجومهم على السياسة المصرية إزاء الحصار المفروض على قطاع غزة، وبدأ التصعيد بتوجيه مسئولين إيرانيين على رأسهم رئيس مجلس الخبراء رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام هاشمى رفسنجانى ورئيس مجلس الشورى على لاريجانى، انتقادات حادة للسياسة المصرية تجاه أزمة حصار غزة، واتهامهم السلطات المصرية بمنع الحجاج الفلسطينيين من أداء الفريضة وإغلاق معبر رفح أمامهم، والأرجح أن تتفاقم الأزمة بعد العدوان الإسرائيلى السافر ضد غزة وهو العدوان الذى أعقب زيارة قامت بها تسيبى ليفنى وزيرة الخارجية الإسرائيلية لمصر بدعوة من الرئيس حسنى مبارك، وهى الزيارة التى اختتمتها ليفنى بوعد تغيير الموقف فى غزة وإنهاء سيطرة حركة «حماس» ردا على ما وصفته بـ «هجمات الصواريخ» ضد مدنيين إسرائيليين عقب إعلان حركة «حماس» إنهاء العمل باتفاقية التهدئة التى تمت منذ شهور قليلة بوساطة مصرية، وهى الزيارة التى سعت بعض الأجهزة الإعلامية الإيرانية إلى تصويرها بأنها دليل على تواطؤ مصرى مع إسرائيل ضد حركة "حماس".

رفسنجانى اتهم مصر بالمساهمة فى حصار غزة وتدمير الأنفاق التى يمر بها الفلسطينيون ويستخدمونها للحصول على احتياجاتهم الضرورية.

الصعبة فى غزة

دخول رفسنجانى كطرف مباشر فى هذه الأزمة وهو المشهود له بأنه رجل دولة مقتدر يعطى انطباعاً بأن خيارات إيران باتت واضحة بالنسبة للعلاقة مع مصر، وأن طهران لم تعد تراهن على انتظار تحسن فى العلاقات مع مصر على الأقل فى ظل هذه الظروف.

أما على لاريجانى فقد حرص على تفنيد ما أسماه بـ "مبررات مصر فى إغلاق المعابر" ووصفها بأنها غير مقنعة ومرفوضة فى ظل الأوضاع المزرية التى يعيشها الفلسطينيون فى غزة.

هذه الانتقادات فتحت الأبواب لخروج مظاهرات أمام مقر بعثة المصالح المصرية فى طهران، حيث تجمع المئات من الطلاب وأعضاء "الجمعية الإسلامية" و"حركة العدل" وقذفوا مقر البعثة بالحجارة وأطلقوا شعارات مثل "كلنا خالد الإسلامبولى"، كما رفعوا صوراً للرئيس المصرى الراحل أنور السادات وكتبوا عليها "هذا جزاء المساومين". وطالبت المظاهرات بمحاكمة الرئيس المصرى حسنى مبارك بتهمة الخيانة والمشاركة فى جرائم ضد الفلسطينيين، وحذرته من أنه سيلقى مصيراً مشابهاً لشاه إيران رضا بهلوى الذى أزاحته الثورة عام ١٩٧٩.

وفجأة، وفى ظل هذا الاحتقان فى العلاقات مع كل من مصر والسعودية شن الإسرائيليون حربهم على قطاع غزة ووجد الإيرانيون أنفسهم أمام الاختبار الصعب الذى وضعهم أمام خيارات ضيقة ومحدودة. فإذا اكتفى الإيرانيون بسياسات الشجب والإدانة والمظاهرات وهذه كلها موجودة عند الأطراف الأخرى التى سبق أن اتهمت بالتواطؤ والضعف، فإنهم سيفقدون الهيبة والمصداقية وكل ما استطاعوا تحقيقه من رصيد إيجابى لدى الفلسطينيين وخصوصاً حركة "حماس" التى من المؤكد أنها كانت ومازالت تعوّل على الدور الإيرانى الداعم، وإما أن تتجاوز هذا الخيار السلبى وتدفع بنفسها فى مواجهة مع إسرائيل سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر عن طريق دفع "حزب الله" فى لبنان إلى فتح جبهة حرب ثانية مع إسرائيل لتخفيف الضغط على جبهة قطاع غزة.

هذا الخيار له صعوباته إذ أنه يمكن أن يعجل بالحرب الإسرائيلية - الأمريكية ضد المنشآت النووية الإيرانية، وهى حرب ظلت إسرائيل تحفز الإدارة الأمريكية عليها طيلة الأشهر الماضية باعتبار أن البرنامج النووى الإيرانى هو التهديد الرئيسى لإسرائيل الآن، وأنها لن تستطيع أن تعيش آمنة فى ظل شبح امتلاك إيران سلاحاً نووياً، كما أن الدفع بـ "حزب الله" لفتح جبهة ثانية ضد إسرائيل لم يعد ممكناً فى ظل حسابات سياسية داخلية معقدة أصبح "حزب الله" طرفاً فيها، وفى ظل حسابات إقليمية ودولية تأكدت كلها فى اتفاق الدوحة الذى أنهى الأزمة السياسية اللبنانية، وفى ظل شبكة من التوافقات الإقليمية والدولية الضامنة للاستقرار فى لبنان.

كان يمكن أن يكون هناك خيار ثالث وهو خلق جبهة تضامن إقليمية قوية تضم إيران وسوريا مع مصر والسعودية وتركيا تضغط من أجل وقف الحرب وتنجح فى تشجيع مصر على اتخاذ مواقف إيجابية فى مواجهة إسرائيل أولاً وفى اتجاه القبول بمطالب فتح المعابر المصرية لدخول المساعدات الطبية والمادية ثانياً، ومراجعة موقفها من اتفاقية المعابر التى تحول دون القبول المصرى بالفتح الدائم للمعابر، ولكن سخونة الأزمة التى تفجرت بين إيران وكل من السعودية ومصر على النحو الذى أشرنا إليه حال دون النجاح فى ولوج هذا الخيار الثالث، رغم المعلومات التى ترددت عن أن على لاريجانى رئيس مجلس الشورى الإيرانى سيصل إلى دمشق (كان المقرر أن يصل يوم الاثنين ٥ يناير الجارى) لمناقشة القضايا الإقليمية مع رؤساء البرلمانات الأعضاء فى ترويكا اتحاد البرلمانات الآسيوية: إيران وسوريا وإندونيسيا، وأنه سيبحث فى دمشق طرق دعم أهالى غزة بما فيها زيارة رؤساء البرلمانات إلى القاهرة لإجراء المحادثات مع نظيرهم المصرى أحمد فتحى سرور بشأن إرسال المساعدات إلى غزة.

لم يصل لاريجانى (حتى كتابة هذه السطور) لكن وصل سعيد جليلى الأمين العام لمجلس الأمن القومى الإيرانى وزار دمشق والتقى الرئيس بشار الأسد وكبار المسئولين السوريين، كما إلتقى خالد مشعل رئيس المكتب السياسى لحركة "حماس" وسلمه رسالة دعم من المرشد الأعلى السيد على خامنئى، والتقى أيضاً رمضان شلح الأمين العام لحركة "الجهاد الإسلامى"، ثم ذهب إلى بيروت والتقى الرئيس اللبنانى ومسئولين لبنانيين كان على رأسهم السيد حسن نصر الله، وعاد بعدها ثانية إلى دمشق للبحث فى مسألة تنسيق المواقف والاتفاق على القيام بدور عملى وملموس لمواجهة الحرب الإسرائيلية على الشعب الفلسطينى فى قطاع غزة، أى أن الدور الإيرانى المحتمل ربما يبقى محصوراً فى نطاق جبهة الممانعة والصمود أى فى إطار العلاقة مع سوريا و"حزب الله" وحركتى "حماس" و"الجهاد الإسلامى".

هذا التحرك الإيرانى تبدو آفاقه محدودة، كما هى آفاق التحرك الدبلوماسى، لذلك لم تنكشف حتى الآن أية سياسات إيرانية فى مقدورها تجاوز الدور الدبلوماسى ومواصلة شن الهجوم السياسى والإعلامى ضد الدول العربية المتهمة إيرانياً بالتخاذل، الأمر الذى من شأنه أن يضيق من فرص إيران لقيادة دور إقليمى ناجح مقارنة بالدور التركى، لكن الأهم من ذلك وضع إيران فى موقف الداعم بالكلام دون قدرة على فعل له مردوده الإيجابى نظراً للحسابات الإقليمية المعقدة.

د. محمد السعيد إدريس

دراسة

مدخل إلى الثورة الإسلامية (٣/ ٣)

عباس عبدى - ٢٤ مايو ٢٠٠٧
آنيده - المستقبل -

٥- زعامة الثورة:

ثمة اتفاق فى وجهات النظر تقريباً فيما يتعلق بكون الخصائص الشخصية للإمام الخمينى ومكانته الدينية كانت عاملاً مؤثراً فى انتصار الثورة، سواء فى بعدها الاستلابى، أى الإطاحة بالشاه ونظامه، أو فى بعدها الإيجابى أى إقامة الجمهورية الإسلامية. وأول نقطة فيما يتعلق بالإمام الخمينى هى مسألة الحركة من منطلق المرجعية الشيعية ومكانتها. فالإمام الخمينى كان له نشاط سياسى بالمعنى الحقيقى منذ سنوات سبقت عقد الستينيات من القرن الماضى، فمنذ أن كان لا يزال فى الأربعين من عمره أطلق أول رسالة له فى عام ١٩٥٤م، خاطب بها الشعب الإيرانى وكانت تحت عنوان "الدعوة إلى الثورة فى سبيل الله"، كما أنه فى نفس التوقيت قام بتأليف كتابه "كشف الأسرار" رداً على كتاب "أسرار ألف عام"، وكتابه "كشف الأسرار" هذا كان يثبت فى الواقع نوعاً من التوجه السياسى، ولكن منذ هذا التاريخ وبعده مع مجيئ آية الله البروجردى إلى قم، لم يصدر منه أى إجراء علنى وواضح ضد أى مؤلف سياسى طوال حياته، ومرد هذا يعود تماماً إلى قبول الخمينى لزعامة آية الله البروجردى، ولكن بعد وفاة البروجردى دخل الإمام الخمينى ميدان السياسة، لكنه فى تلك الأثناء كان يضع نصب عينيه حركة الدستور وحركة تأميم البترول ويستلهم منهم الدروس والعبر والتجارب. وكان أول درس تعلمه منهما قد تمثل فى أن الإمام الخمينى كان يرى أن وجود تداخل أكثر من اللازم بين نشاط علماء الدين ونشاط المثقفين فى حركة الدستور وتلاشى الحدود الفاصلة بينهما وتبعية البعض من علماء الدين للمثقفين فى الحركة قد أدى إلى ظهور مشاكل عديدة فى مسار حركة الدستور. وكان الدرس الثانى من حركة تأميم البترول ونشاط أية الله الكاشانى فيها، حيث كان الإمام خمينى يرى أن هذا النشاط الذى قام به آية الله الكاشانى فى هذه الحركة لم يكن على ارتباط وثيق بالحوزة الدينية وعلماء الدين، وانتهى به فى النهاية إلى الضياع والانحراف، وربما كان أحد أسباب معارضة الحوزة والمرحوم البروجردى للتدخل فى السياسة هو نفس هذه الأعمال السياسية والنشاط السياسى الذى يقوم به علماء الدين دون مراعاة للمرجعية فى قم، ودون الأخذ برأيها (راجع، راهنما، ١٣٨٤، فصول ٢، ٤، ٥، ٦، ٢٣). ويمكن استنباط هذه الرؤية للإمام الخمينى أيضاً من صمته الذى يحمل معنى، إزاء آية الله الكاشانى، حيث كان الإمام الخمينى يمتنع حتى بعد انتصار الثورة عن أن يصرح بشئ يحمل معنى التأييد له.

ويبدو للمراقب أن هاتين الخصيصتين كانتا واضحتين تماماً وجديرتين بالملاحظة فى خط المسار العام للإمام الخمينى. وفى الواقع يجب التنبه إلى أن هذه الرؤية للإمام الخمينى كان لها أهميتها أيضاً من ناحية إحباط وتفريغ الجو العام فى الحوزات الدينية من كل ما يتعلق بالسياسة، لأنه يجب ألا

ننسى أنه فى عام ١٩٤٨م أعلنت الحوزة مبدأ فصل الدين عن السياسة، وأن من يدخل السياسة من رجال الحوزة وعلماء الدين عليه أن يخلع زى الحوزة، ويعلن انفصاله عنها (نفسه، ص ٦٩)، بل واعتبرت الحوزة وقتها أن الدخول فى السياسة من المحرمات (نفسه، ص ٧٣) وكانت القضية أن آية الله الكاشانى خلافاً للمرحوم "مدرس" كان قد دخل إلى السياسة من منطلق وموضع آخر، وكان يعرف نفسه صراحة على أنه زعيم مسلمى العالم. وبينما لم يكن فى واقع الأمر يشغل ولا حتى منصب المرجعية، إلا أنه لم يقبل هذه الازدواجية. وبناء على هذا، فإن الإمام الخمينى بمجرد أن وضع قدمه فى ميدان المرجعية وساحتها بدأ فى مزاولة نشاطه السياسى. وعلى الرغم من أن العلاقات بين علماء الدين والحكومة والدولة كانت حادة طوال القرن العشرين، إلا أن كثيراً من علماء الدين البارزين فى هذا القرن آثروا السكوت والتزام الصمت. من ناحية أخرى، فإن المجتمع الإيرانى بدا طوال هذا القرن كأنه لم يفتقد فى أى وقت إلى وجود احتمال قوى لقيام نهضة إسلامية، لكن الإمام الخمينى هو فقط الذى استطاع أن ينسق فيما بين المضامين الموجودة من قبل مثل التضحية والاستشهاد والسخط الدينى وبين الرغبة والأمل فى إقامة حكومة عادلة وذلك فى إطار قوى وجامع. (ألجار، ١٣٧٥، ص ٣٢٤). إن مقارنة الإمام الخمينى مع السياسيين الآخرين لتثبت أيضاً وتبرز الوجه الكاريزمى لشخصية الإمام، وكما يقول آبراهاميان ويبين ذلك: "إنه خلال العقد الذى عرف بوجود واشتهار سياسيين فاسدين، ضعاف، منحرفين وكاذبين دخل هو (آية الله الخمينى) إلى ميدان السياسة كفرد نزيه مستقيم، مناضل، مكافح، ذى قدم راسخة ثابتة، وأهم من هذا كله شخص لا يقبل بالفساد ويستعصى على الإفساد". (آبراهاميان، ١٣٧٧، ص ٦٥٥).

ثمة خاصية أخرى مهمة فى شخصية الإمام الخمينى، قد تمثلت فى عدم التدخل فى المسائل الخلافية ومحاولته واجتهاده فى جمع شمل جميع القوى والعناصر تحت مظلة الكفاح والنضال ضد الشاه، فامتناعه عن الدخول فى المسائل التى من شأنها أن تمزق صفوف المجتمع، بهدف تحقيق اتحاد أكثر وأقوى بين كافة القوى والعناصر العاملة فى المجتمع، كان من الخصائص البارزة فى شخصيته، وقد اهتم بشدة بهذه المسألة إلى درجة أنه كان يحاول حتى فى أحاديثه الشخصية الخاصة ألا يهاجم أو يصرح بتصريح يحمل معنى الإدانة أو الرفض لأى من الأشخاص أو الجماعات أو الطبقات التى من الممكن أن تنضم إلى صفوف النضال والكفاح. وهذه الخاصية فى شخص الإمام كانت على عكس خصيصة فى شخصية الشاه الذى لم يكن يفعل شيئاً غير إبعاد الشعب والجماعات والطبقات والفئات من حوله، فالدخول فى مسائل وقضايا مثل وجهات نظر شريعتى، والفئة المتزمتة والرجعية فى الحوزة، وجناح علماء الدين غير الثوريين، بل وحتى اللادينيين والشيوعيين، الدخول والتدخل فى كل مسألة من هذه المسائل كان من شأنه أن يحدث ثغرة أو فجوة فى اتحاد الشعب وتماسكه ويمزق نسيجه المتماسك، ولهذا كان الإمام الخمينى يتنزه دائماً بشكل جدى عن التدخل فى مثل هذه المسائل. وهذه السياسة أضفت صفة التعميم على مجال المسائل والقضايا الفكرية أيضاً، ويلخص آبراهاميان هذه السياسة بقوله: "إن العامل الثانى الموضح لمكانة الإمام الخمينى البارزة، يتمثل فى يقظته ووعيه، وخاصة فى زعامته لطيف واسع من العناصر والقوى السياسية والاجتماعية. فالإمام الخمينى خلال الخمسة عشر عاماً التى قضاها فى المنفى كان يمتنع بحذر عن إصدار أو إظهار رأى عام، خاصة إصدار بيان رسمى بشأن المسائل والقضايا التى يمكن أن تؤدى إلى ضيق وتبرم وابتعاد القطاعات والفئات المختلفة فى المجتمع الإيرانى، مسائل وقضايا من قبيل الإصلاحات الزراعية، ودور علماء الدين، والمساواة بين الرجل والمرأة. وتأسيساً على هذا، كان فى انتقاده للنظام يشير إلى المسائل والموضوعات التى تسببت فى إثارة السخط والغضب لدى الجميع، ولدى كافة قطاعات الشعب وفئاته.. فمن وجهة نظر البرجوازية الصغيرة لم يكن الإمام الخمينى عدو الديكتاتورية اللدود فحسب، بل كان أيضاً محافظاً على الملكية الخاصة، وعلى القيم التقليدية، وعلى تجار السوق الذين كانوا تحت ضغط شديد. كما أن الطبقة المثقفة المستنيرة كانت ترى فيه رغم كونه عالم دين، اشتراكياً مناضلاً وعنيداً سوف يكمل رسالة مصدق بتخليص البلاد من شر الإمبريالية الخارجية والفاشية الداخلية. وكان العمال فى المدن والصناعات المختلفة يرون فيه زعيماً شعبياً يرغب فى إقرار العدالة الاجتماعية، وإعادة توزيع الثروات ونقل القوة والسلطة والثروة من الأغنياء إلى الفقراء. وفى نظر جماهير الشعب فى القرى والمناطق الريفية كان هو الرجل الذى يريد لهم أن ينعموا بخيرات الأرض وبالمياه النقية والكهرباء والطرق والمدارس والمستشفيات العلاجية، وهى نفس الأشياء التى لم تستطع ثورة الشاه البيضاء أن توفرها لهم". (آبراهاميان، ١٣٧٧، ص ص ٦٥٥ - ٦٥٦).

٦-تشكيل الثورة والسياسات التى اتبعها الطرفان:

لقد بدأ جانب الثورة الإيجابى منذ عام ١٩٦٣م. وقد تمثل هذا الجانب فى انتقال الزعامة السياسية للمعارضين من طهران إلى قم ثم إلى النجف، أما جانبها الاستلابى فقد ولد عملياً هو الآخر منذ بداية هذه الفترة. ونقطة البداية هذه كان السبب فيها ذلك التغيير الذى حدث فى سياسات الشاه، والذى يلخصه آبراهاميان بأن السياسة العامة للنظام كانت حتى سنة ١٩٦٣م تقوم على جذب الطبقات

التقليدية فى المجتمع إلى صفها وإعمال الرقابة الشديدة على الطبقات الجديدة (آبراهاميان، ١٣٧٧، ص ٥١٨)، إلا أن هذه السياسة قد تغيرت بعد الإصلاحات الزراعية والثورة البيضاء ومواجهة علماء الدين والمتدينين وتحولت إلى عمليات نفى وطرد وسحق للطبقات التقليدية دون إحداث أى انفراجة أو انفتاح فى وضع الطبقات الجديدة، لأنه وكما يوضح "ميرسباسى": كانت الخطط والبرامج التحديثية التى وضعها الشاه لا تشمل أى تطوير فى بنية السلطة السياسية، كما لم تكن تحوى أى أثر لتحديث ثقافى وسياسى، بل على العكس من ذلك أصبحت الحكومة الاستبدادية، باستخدامها للأجهزة والوسائل الحديثة، تتمتع بقوة وسلطة أكثر تنظيماً وأشد تسلطاً. فمن وجهة نظر الشاه كانت برامج الإصلاح بمثابة طرح لسياسته هو وتنفيذ لهذه السياسة، ولهذا السبب بالتحديد أحس كثير من جماهير الشعب الذين كانوا تحت تأثير هذه البرامج وهذه السياسة بإحساس الغربة تجاه هذه البرامج، وأخذوا فى أماكن ومواضع كثيرة إما أن يقاوموها أو يقوموا بمحاربتها. فبرنامج التحديث الذى وضعه الشاه لا يوجه له النقد بسبب حداثته، بل يوجه النقد لهذا البرنامج بسبب عدم قدرته على تحقيق الحداثة والتحديث بالمعنى الحقيقى للكلمة. فالحركة المناهضة لتحديث إيران خلال عقدى الستينيات والسبعينيات لم تكن سوى جهد واضح لمواءمة التحديث وتكييفه مع بنية ونسيج المجتمع الإيرانى والإسلامى. (ميرسباسى، ١٣٨٤، ص ص ١٣٨ و ١٤٤)، ويلخص "علمدارى" رأيه فى هذا الموضوع بأنه يرى أن الشاه بعد عقد الخمسينيات ومنذ بداية عقد الستينيات إنحاز وانضم إلى القوى والعناصر المناصرة للولايات المتحدة والمؤيدة لها وتجنب القوى والعناصر التقليدية وأطاح بها، كما أطاح كذلك بالإقطاع أثناء الثورة البيضاء لصالح الرأسمالية التابعة له. كما انضم علماء الدين والجماعات الدينية إلى صفوف المعارضين، كذلك كانت العناصر العلمانية رغم تأييدها الضمنى للإصلاحات والتحديث إلا أنها كانت تعارض الديكتاتورية. فقد تسببت إجراءات الشاه الإصلاحية فى إحداث فجوة عميقة فى الاقتصاد والثقافة، ولم ينجح الشاه فى الاستمرار فى الإصلاحات الزراعية، فمنيت الثورة الزراعية عملياً بالإفلاس والفشل، وأدى تنامى الرأسمالية التابعة إلى حدوث موجة ضخمة من الهجرة من الريف إلى المدينة، وأصبحت المدن مكتظة بالقرويين النازحين إليها، وفى النهاية تحول هؤلاء المهاجرون إلى عناصر وقوى الثورة ضد الشاه. وقد أدى بقاء قطاع ضخم من المجتمع الإيرانى مستمراً فى تقاليده القديمة إلى ظهور فجوة ثقافية وبروز أزمة الهوية، ثم بعد ذلك إلى الوقوف فى مواجهة ثقافة التخريب والتحديث. وهذا القطاع الضخم من المجتمع والذى لم يحظ بأى نصيب من التحديث، وأصيب بأزمة فى الهوية، وأخذ فى مواجهة المتسبب فى هذه الأزمة أى نظام الشاه. (علمدارى، ١٣٨٠، ص ص ٤٩٦ - ٤٩٧).

ومما لاشك فيه أن الشاه فكر فى وسيلة لحل مشكلة انعدام الهوية، وحاول أن يقوم بتطوير فى مجال الثقافة، وفى هذا السبيل كانت القيم التى اهتم بها النظام فى مجال الثقافة تنحصر أساساً فى:

١ - حفظ وترويج ونشر الثقافة والفنون القديمة بهدف إعداد بنية أساسية للثقافة الإيرانية الجديدة.
٢ - تعميم هذه الثقافة فى كافة مجالات الحياة.
٣ - نشر الثقافة والفنون الغربية الحديثة والمعاصرة.
٤ - تعريف العالم بالثقافة والفنون الإيرانية القديمة.
(اكبرى، ١٣٨٢، ص ص ٢٥٤ - ٢٥٨).

كل هذه القيم والإجراءات كانت تلاحظ فى التخطيط الثقافى الذى بدأ النظام فى تطبيقه منذ عام ١٩٦٨م. لكن كان من الواضح أن مثل هذه السياسة لا تجد لها صدى أو تجاوب لدى الشعب الإيرانى، وكان واقع المجال الثقافى يتقدم فى مسار يختلف تماماً عما كان يخطط له وينفذه الشاه والنظام، خاصة أن الكثير من هذه الإجراءات مثل احتفالات مرور ٢٥٠٠ على الشاهنشاهية الإيرانية، وتغيير التقويم الرسمى للبلاد من التقويم الهجرى إلى الشاهنشاهى، والتضييق على النساء المحجبات، وغيرها.... كانت تؤدى إلى ظهور ردود أفعال شديدة ضد النظام أكثر من أن تكون مؤثرة فى بناء الثقافة التى يريدها النظام. والدليل على ذلك أنه مع بداية التراجع عن هذه السياسات السابقة، كان أول إجراء فى هذا التراجع هو تغيير التقويم إلى الهجرى الشمسى، ثم إلغاء منصب "وزير الدولة لشئون المرأة" من التشكيل الوزارى، وهو المنصب الذى كان قد أضيف إلى الوزارة بأمر مباشر من الشاه نفسه. (استمبل، ١٣٧٧، ص ٣٦).

وبعد الإصلاحات الزراعية وسحق الطبقات التقليدية، أدت سياسات التحديث التى تابعها الشاه إلى تنامى الطبقة المتوسطة الجديدة واتساعها، إلا أن هذه الطبقة فى تزامن مع تناميها واتساعها أصبحت فى حاجة ماسة لوجود مناخ ديمقراطى أيضاً، وأخذت فى طرح مطالب أكثر فى المجالات السياسية والاجتماعية. لكن نظام الشاه وفى تواز مع هذا التغيير بدأ يفقد قدرته على تحمل هذه الطبقة، ولهذا السبب أخذ النظام يقوم بإجراءات من شأنها التضييق بشكل أكثر على هذه الطبقة، وقد وقف هذا الأمر حاجزاً أمام مسار التحديث الكامل والشامل الذى كان يدعيه النظام ويروج له.

أما لماذا لم يتحول نظام الشاه إلى نظام ديمقراطى، فيمكن تحليل هذه المسألة من زاوية أخرى، لأنه رغم التنمية النسبية

الصناعية والاجتماعية، فقد افتقدت هذه التنمية إلى الشروط اللازمة إذ لم تتوافر فى إيران خلال العهد البهلوى والعهود السابقة عليه أى شروط تدفع إلى التنمية الديمقراطية. وأهم هذه الشروط "تنامى مفهوم حصانة الجماعات الاجتماعية أو حصانة الأفراد والأشخاص أمام القوة المستبدة للحكام، وكذلك مفهوم حق المقاومة أمام القوة الغاشمة المتسلطة. هذه المفاهيم، وكذلك مفهوم الاتفاق والتعاقد بين الأفراد والمواطنين بما يجعلهم ملتزمين أمام بعضهم بعضاً". (مور، ١٣٦٩، ص ١٠). هذه الشروط التى سبقت وشهدت التنمية الديمقراطية فى أوروبا لم تكن موجودة فى إيران طوال العهد البهلوى. ولأنه لم تحدث أى تنمية فى المجال الديمقراطى، تحول النظام إلى نظام فاشل وضعيف، أخذ يغطى نقاط ضعفه وفشله عن طريق العوائد البترولية. وكان فشل هذا النظام واضحاً إلى درجة أن "استمبل" الذى كان ملحقاً سياسياً لأمريكا فى إيران، وكان يعمل فى السفارة الأمريكية فى طهران أثناء ذروة الثورة، يبدأ حديثه عن بداية التحول السياسى فى إيران فى كتابه بهذه الفقرة: "من السذاجة لو تصورنا أن ثمة نظاماً سياسياً ناجحاً كان موجوداً فى إيران فى الفترة التى سبقت الثورة. فخلال الفترة بين عامى ١٩٧٤ و١٩٧٨م كان كل شئ قد سقط وانهار عندما عجزت الدولة والحكومة عن توقع أى شئ، وقد حدث هذا السقوط والانهيار تدريجياً فى البداية ثم بشكل فجائى ومروع. وكان نظام الشاه خلال عقد الستينيات قد تحول صوب الديكتاتورية، فرد واحد فقط أصبح هو المتحكم المستبد فى مجريات كافة الأمور والشئون السرية والسياسية وفى حركة تحديث البلاد، وكانت كل المؤسسات - حتى المجلس النيابى والقضاء - قد فقدت قوتها واستقلالها". (استمبل، ١٣٧٧، ص ٣٥). هذا الأسلوب فى العمل السياسى والتنفيذى جر على نظام الشاه أنواعاً مختلفة من الأزمات والمشاكل والقضايا المعقدة. وفى النهاية أدت هذه الأزمات الداخلية ومعها الانسجام والتوحد الذى جرى بين المعارضين إلى سقوط النظام وانهياره كلياً، فكافة العوامل والأسباب الداخلية والخارجية التى تعد فى مجموعها سبباً فى سقوط الأنظمة، يمكن أن نشاهدها تقريباً كلها وقد تركزت فى نظام الشاه.

يرى «بشيريه» أن سقوط الأنظمة غير الديمقراطية يأتى نتيجة لمجموعتين من العوامل والأسباب المرتبطة ببنية السلطة والمجتمع أو بالنظام الاجتماعى ككل. فعلى المستوى الأول أو المجموعة الأولى نجد الدعائم الأربع الأساسية لسلطة الدولة ونعنى بها: الأيديولوجية والشرعية، وتوفير الخدمات والمصالح العمومية، وضمان مصالح الطبقات المتحكمة، والسلطة والتسلط، هذه الدعائم الأربع يمكن أن تؤدى إلى أربع أزمات: أزمة الشرعية، وأزمة فى الخبرة والتنفيذ، وأزمة فى تضامن الطبقة الحاكمة المتحكمة، وأزمة فى السلطة والتسلط.

ومن ناحية أخرى، وعلى المستوى الثانى أو المجموعة الثانية، نجد على مستوى المجتمع أربعة أسباب يمكنها أن تعمل بمثابة العوامل والأسباب المؤدية لسقوط الأنظمة غير الديمقراطية:

١- معدل ومستوى عال من السخط العام والرفض.

٢- تنظيم هذا السخط والكراهية والرفض.

٣- زعامة حركة المقاومة.

٤- أيديولوجية المقاومة والكفاح.

إن توافر هذه العوامل والأسباب الثمانية مجتمعة وبدرجات متفاوتة هو الضرورة اللازمة لتوافر شروط سقوط الأنظمة غير الديمقراطية وانهيارها. (بروكر ١٣٨٣، ص ص ١٥، ١٦ من مقدمة بشيريه). إن أى تحليل أو دراسة للثورة ليثبت أن نظام الشاه قد واجه تقريباً كل هذه الأزمات الأربع، كما أنه شهد أيضاً بشكل واضح تلك العوامل الأربعة المؤثرة على مستوى المجتمع. لقد عانى النظام السابق من كافة هذه الأزمات مجتمعة، لكن على الرغم من أن هذا النظام قد واجه كل أزمة من هذه الأزمات والمشاكل على نحو ما، خاصة الأزمات الخمس فى الشرعية، والنفوذ، والهوية، والأدوار والعلاقات، وأزمة التوزيع، إلا أن جميع هذه الأزمات والمشاكل قد أدت فى النهاية إلى تشديد وتفاقم أزمة الشرعية، ثم ساهمت هذه الأزمة بدورها فى حدة وتفاقم كافة الأزمات السابقة من جديد، ويشرح «لوسينباى» هذه الحقيقة بقوله: «إن أزمة الشرعية من الأهمية بمكان إلى درجة أنها تنتهى إليها أيضاً الأزمات الخمس الأخرى.. وبروز وتفاقم كل أزمة من هذه الأزمات الخمس يضع شرعية النظام موضع النقد والرفض على نحو ما. هذا بينما نجد أزمة الشرعية هى بدورها الداعمة والمشددة لكافة الأزمات الأخرى.» (عوضى، ١٣٨٢، ص ص ١٩٦-١٩٧)، ولأن نظام الشاه بسبب تشابهه مع نموذج النظام «السلطانى» من الأنظمة غير الديمقراطية، لم يكن قادراً على الخروج من أزمة الشرعية، ولم يستطع إعادة بناء نفسه، لذلك عندما تشكلت وتكونت القوة القادرة على التعديل والتغيير (آية الله الخمينى) فى مواجهة الشاه، قامت فى البداية بتقويضه ثم عزله فى النهاية. ففى معرض تقييم النظام السابق وطبقاً لتقسيم الذين أسهبوا فى دراسته من الناحية النظرية، يمكن اعتبار نظام الشاه، نوعاً خاصاً من نظام «السلطنة» أو الملكية الفردية المستبدة التى تمثل فى الواقع نوعاً صارخاً من تركز الحكم الفردى والسيادة والسيطرة الفردية، يتمتع فيه الحاكم بأقصى حد من السلطات والقوة المتحكمة فى تصريف كافة الأمور فى الدولة وتوجيهها، ويستند فيه الحاكم الفرد إلى موالاة ومساندة أشخاص وأفراد

محيطين به، لا يربطهم به إلا مصالحهم المادية والمزايا التى يتحصلون عليها منه. وفى هذا النوع من الأنظمة يؤدى غياب المؤسسات السياسية الجادة والفاعلة إلى تفوق الحاكم الفرد بقوته وسطوته وتسلطه بحيث لا يمكن تقويضه وعزله إلا بوجود قوة قادرة على تعديله وتغييره. (بروكر، ١٣٨٢، ص ص ٩٢-٩٥). لكن عزل الشاه وإسقاطه لم يكن نتيجة لأخطار النظام السابق وسياساته الخاطئة فحسب، بل كان ثمة تحول وتطور أيضاً فى الطرف المقابل، وكما يوضح لنا «ميلانى»: «مع قبولنا لكل رأى أو فكرة أو نظرية فيما يتعلق بأسباب قيام الثورة، فإننا فى النهاية يجب أن نتنبه إلى نقطة بديهية، وهى أن التحولات والتطورات والأحداث والوقائع لا تؤدى وحدها إلى قيام ثورة، بل إن الاستنباط الذهنى والاستنتاج الفكرى من هذه التحولات والأحداث هو الذى يعد جماهير الشعب ويدفعها للقيام بالتغيير. وتأسيساً على ذلك، فإنه لكى تقوم أى ثورة يستلزم ذلك أن تدرك الجماهير جيداً أنه من الممكن القيام بإحداث تغييرات جذرية فى بنية السلطة، وأن هذا الأمر ضرورة ملحة، وللوصول إلى مثل هذا الوضع لدى الجماهير يستلزم الأمر وجود أيديولوجية ثورية تكون على قدر مستوى الوعى لدى جماهير الشعب، وأن تحوى هذه الأيديولوجية عنصراً طوباويا مثالياً. (ميلانى، ١٣٨١، ص ٥١).

هذا الشرط أخذ يتبلور فى أذهان الجماهير الإيرانية طوال السنوات فيما بين ١٩٦٣ و ١٩٧٨م. لكن النقطة المهمة هى أنه إلى جانب الأيديولوجية الثورية يستلزم الأمر أيضاً وجود زعامة قادرة على تعبئة الجماهير، وأحياناً ما يكون هذا النوع من الزعامة ممثلاً فى تشكيلات حزبية وتنظيمات مركزية (مثلما حدث فى ثورة ١٩١٧)، وأحياناً لا توجد تشكيلات حزبية أو تنظيمات بهذا المعنى، كما فى حالة الثورة الإسلامية الإيرانية، إلا أن هذه التشكيلات والتنظيمات يتوافر لها خاصية كاريزمية الزعامة بشكل قوى بحيث يمكنها أن تعمل على إيجاد نوع من التشكيلات المتحركة والمتدفقة وغير الثابتة، ومثل هذا النوع من التشكيلات والتنظيمات يصعب على الحكومة المسيطرة والمتحكمة مكافحتها ومحاربتها، والثورة الإسلامية لها مثل هذه الخاصية، ونعنى بها تفوق جانب كاريزمية الزعامة، وتغلبه على التشكيلات والتنظيمات. وهكذا تشكلت الثورة، ثورة تختلف عن الثورات السابقة، سواء من ناحية مضمونها الدينى أو من ناحية استراتيجيتها القائمة على الابتعاد عن استخدام العنف، بينما نجد أن (استخدام العنف) وجد فى الثورات السابقة وبدرجات مختلفة كبيرة كانت أو قليلة، هذا رغم أن «هانتنجون» يعتبر أن عدم استخدام العنف لإسقاط النظم هو خاصية وصفة أساسية فى كافة التيارات السياسية المناهضة للنظم الديكتاتورية خلال السنوات التى تلت عام ١٩٧٥م والتى اشتهرت بالموجة الثالثة من الديمقراطية. (هانتنجون، ١٣٧٣، ص ص ٢١١-٢٢٧) إلا أنه من المحتمل أن يكون أسلوب الإيرانيين فى كفاحهم ونضالهم فى ثورتهم قد أثر فى سيادة وانتشار هذا الأسلوب للنضال والكفاح والابتعاد عن استخدام السلاح للوصول إلى تحقيق هدف تغيير الأنظمة.

فالشاه الذى كان قد طرد من حوله كل طبقة من الطبقات الاجتماعية المختلفة، ولأسباب تخص كل طبقة على حدة، وجد نفسه فجأة يواجه موجه عظيمة عاتية من جماهير الشعب كله وقد قامت ضده، فالطبقة المتوسطة التقليدية كانت قلقة على بقائها واستمرارها وهويتها، والطبقة المتوسطة الجديدة كانت تعتبر فشل التنمية وانعدام الديمقراطية قضيتها الخاصة، والفلاحون والمزارعون لم ينالوا أى نفع من البترول أو التنمية، والعمال والطبقات الدنيا فى المدن والحضر حاصرهم التضخم والبطالة والفقر، وحتى الطبقات العليا من المجتمع الإيرانى تخلت هى الأخرى عن الشاه بسبب قلقها وحساسيتها إزاء مصيرها، وارتباط هذا المصير ببقاء الشاه، وعدم ثقتها فيه، لكن تحول مثل هذه الحركة للإسلام وأسلحتها كان وثيق الصلة بشعبيتها أيضاً، إذ يذكر «أجلار» أهمية هذين البعدين فى هذه الثورة فيقول: «يتجلى فى الثورة جانبان يرتبط كل منهما بالآخر، الأول: المشاركة الشعبية الواسعة فى هذه الحركة، والتى لم يسبق ما يماثلها فى الحركات والثورات التى ظهرت طوال القرن العشرين، والثانى: ماهيتها الإسلامية من حيث الأيديولوجية والتنظيم والزعامة. (أجلار، مقالة عن سلسلة بهلوى، ١٣٧٥، ص ٣٢٢).

دراسة

إيران وشرق أفريقيا

أ د/ يحيى دواد عباس
أستاذ رئيس قسم اللغة الفارسية
كلية اللغات والترجمة- جامعة الأزهر

منطقة شرق أفريقيا من أجمل مناطق قارة أفريقيا وأكثرها جاذبية، وترجع أهميتها إلى ثرواتها الطبيعية وطبيعتها الخضراء الخلابة، حيث البحيرات الكثيرة والسواحل البديعة والجزر والغابات الكثيفة والأنهار المترعة بالمياه. وعلاقة إيران بشرق أفريقيا علاقة تاريخية وحضارية وإنسانية قديمة ووثيقة دامت عدة قرون، فقد ساعد الوضع الاستراتيجي لهذه المنطقة التي تطل على المحيط الهندي والبحر الأحمر على قيام أقوام متعددة – ومنهم الإيرانيون- بالسفر إليها على فترات متباعدة منذ زمن بعيد، وكانت هذه الأسفار قصيرة الأجل، وكان هدفها النشاط التجاري.

وقد بدأت علاقة إيران بالقارة السمراء بصفة عامة، وشرق أفريقيا بصفة خاصة، في عصر الدولة الهخامنشية (٥٥٠-٣٣٠ ق.م)، حيث تمكن قمبيز من فتح مصر عام ٥٢٢ ق.م، ونجح في فتح شمال الحبشة (إثيوبيا)، لكنه فشل في فتح جنوب الحبشة بسبب الصعوبات والمشكلات الطبيعية التي واجهته، فانسحب بجيشه وعاد إلى مصر بعد أن تكبد خسائر فادحة. وفي عهد الإسكندر (توفى ٣٢٣ ق.م) وملوك الطوائف (السلوقيون) ازدهرت العلاقات التجارية بين إيران ودول أفريقيا، وكانت سلع مثل: الذهب- العاج- الخشب- الأبنوس ترسل من دول أفريقيا إلى إيران، كما ازدهرت تجارة الرقيق. وفي عهد الساسانيين (٢٤٢-٦٥٢م) حدث تنافس بينهم والرومان على الهيمنة على الممرات المائية المهمة، وعلى السيطرة على تجارة الغرب والشرق، وقد تمكن الإيرانيون من فرض سيطرة كاملة على الممرات والمعابر المائية في المحيط الهندي، وواصلوا تجارتهم البحرية مع شعوب شرق أفريقيا، ونقلوا سلعاً مثل: الذهب- العاج- الرقيق، والحيوانات الحية مثل: الطيور النادرة والقرود من شرق أفريقيا إلى جزيرة سرنديب وإلى الصين.

وفي عهد الملك الساساني كسرى أنو شيروان (٥٣١-٥٧٩م) انتصر الإيرانيون على الأحباش الذين كانوا يحكمون اليمن آنذاك، وأوجدوا حكومة تابعة لهم فيها، وهيمنوا على مضيق باب المندب الذي يعد معبراً مهماً يسهل الاتصال والارتباط بمنطقة شرق أفريقيا، وقد ساعد استيلاء الإيرانيين على اليمن على تعزيز العلاقات القديمة بين إيران وشرق أفريقيا، وشارك الإيرانيون في تبادل السلع المختلفة بين الصين والهند وروما من جهة، وشرق أفريقيا من جهة أخرى. وفي أواخر العهد الساساني، أي في نهاية القرن السادس الميلادي كون التجار الإيرانيون الذين كانوا ينقلون السلع الأفريقية المتنوعة إلى إيران والدول المجاورة لها مجتمعات صغيرة على سواحل شرق أفريقيا، وأسسوا مستعمرة لهم في منطقة "سانجي ياكاتي" التي تقع جنوب مدينة كيلوا القديمة، وتوجد أواني فخارية ومعدنية تشهد بالأثر الفارسي في هذا الوقت المبكر في شرق أفريقيا.

وبعد ظهور الإسلام سافر خلال القرنين الأول والثاني

الهجريين عدد من المبلغين المسلمين الذين كانوا تجاراً وقراصنة إيرانيين إلى مناطق شرق أفريقيا المختلفة، وعرضوا الإسلام على السكان الوثنيين، ونشروا الدين الإسلامى بالطرق السلمية، وبدأ تاريخ شرق أفريقيا مرحلة جديدة. وفى القرن الثانى الهجرى قام عدد من أنصار زيد بن على من الإيرانيين والعرب المعارضين للأمويين بالسفر إلى أفريقيا، ويمكن أن نعد هؤلاء الإيرانيين الذين كانوا يعتنقون المذهب الزيدى هم أول من وضعوا حجر الأساس لاستقرار الإيرانيين فى شرق أفريقيا، وهم الذين مهدوا للهجرة المنظمة التى قام بها الشيرازيون إلى شرق أفريقيا، وهى الهجرة التى تعد واحدة من أكبر وأهم الهجرات التى قام بها الإيرانيون إلى شرق أفريقيا، والتى تمت بشكل منظم، وكان لها تأثيرها العميق فى تاريخ هذه المنطقة. ومؤسس هذه السلسلة هو على بن الحسين الشيرازى الذى سافر فى القرن الرابع الهجرى مع أبنائه ومجموعة من أقاربه مستقلاً سبع سفن إلى سواحل شرق أفريقيا، وأقام دولة كبرى فى هذه المناطق. وقد اختلط الشيرازيون بعد استقرارهم فى شرق أفريقيا بسكان المنطقة الأصليين، وظهر نسل جديد يحمل اسمهم فى دول مثل: كينيا وتنزانيا، نتيجة للاختلاط بالسكان الأصليين والزواج منهم والتأثير فيهم والتأثير بهم. أما أسباب الهجرة فهى كثيرة، وفيها روايات مختلفة رواها المؤرخون الغربيون الكبار، ولها أثر فى القصص الشعبى، وهذه الروايات تتلخص فى: ١- سوء معاملة إخوة على بن الحسين (مؤسس سلسلة الشيرازيين) له فى شيراز (جنوب إيران)، لكون أمه حبشية. ٢- يقال إن هؤلاء المهاجرين من الشيعة الذين فروا إلى شرق أفريقيا بعد استيلاء طغرل السلجوقى السنى المذهب على شيراز فى عام (٤٤٧ هـ.ق -١٠٥٥م). ٣- محاولة الحصول على امتياز تجارة هذه المنطقة والهيمنة على تجارة شرق أفريقيا البحرية. ٤- كسب المال وجمع الثروات والظفر بمناجم الذهب والماس الموجودة فى هذه المنطقة.

واستقر الوالد على بن الحسين فى جزيرة زنجبار، واستقر أبناؤه فى كيلوا وعدد آخر من المناطق، وازدهرت كيلوا على يد ابنه الأكبر الحسين، وزادت أهميتها التجارية والاقتصادية، وصارت مركزاً للحكم بعد موافقة الأب، وازدهر الوضع الاقتصادى والتجار فى الجزر والمدن الساحلية فى شرق أفريقيا، وأقام الشيرازيون حكومات فى جزر القمر موزمبيق. واستقر الشيرازيون فى منطقة واسعة تمتد من مقديشيو فى الصومال وحتى سوفالا فى موزمبيق، وكانت الجزر على اتصال دائم مع بضعها بعضاً عن طريق السفن الشراعية.

وبعد وفاة الوالد تولى ابنه الحسين زعامة المهاجرين الإيرانيين، وازدهرت دولة الشيرازيين فى عهده، وزادت أهمية مناطق مثل: ماليندى -لامو- زنجبار- أنجوان وغيرها.

وتذكر كتب التاريخ أن الشيرازيين الفرس كانوا قد وصلوا إلى شرق أفريقيا- شأنهم شأن العرب- مهاجرين أو تجاراً، ولم يكونوا فاتحين أو قاهرين، وأن امبراطورية الشيرازيين أو مملكة الزنج ظلت تسيطر على مناطق شاسعة من شرق أفريقيا وتحكمها طوال ثلاثة قرون، إلى أن سيطر البرتغاليون على شرق أفريقيا سيطرة كاملة بعد هزيمة الشيرازيين فى عام ١٥٠٢م، وبعد قتل وأسر عدد كبير من الإيرانيين والعرب، كما سيطروا على تجارة هذه المنطقة، ونهبوا ثرواتها ومواردها الطبيعية، وظلت سيطرة البرتغاليين على منطقة شرق أفريقيا من كينيا وحتى موزمبيق لمدة قرنين من الزمان، وانزوى الإيرانيون والعرب طوال هذين القرنين، وهى المجموعات التى تبقت، ولجأت إلى المناطق البعيدة والآمنة نسبياً، وذابت فى السكان الأصليين إلى أن تمكن العرب العمانيون الذين كانوا يقيمون فى كينيا وتنزانيا فى أواخر القرن السابع الهجرى من التصدى للمستعمرين البرتغاليين، وساعدتهم حكومة سلطنة عمان، ونجحوا فى طرد البرتغاليين فى عام ١٦٩٨م، وكونوا حكومة قوية فى جزيرة زنجبار والمناطق والجزر المحيطة بها فى القرن التاسع عشر، إلى درجة أن السلطان سيد سعيد بن سلطان مؤسس سلسلة البوسعيديين العمانيين نقل عاصمة ملكه من مسقط إلى زنجبار، وانتقل طوال هذه الفترة عدد كبير من الإيرانيين المقيمين فى المناطق الجنوبية، وعدد كبير من "البلوش" من عمان إلى زنجبار بوصفهم جنوداً محاربين، واستقروا فى جزر شرق أفريقيا. وصاهروا السكان الأصليين، وذابوا بينهم.

والواقع أن الشيرازيين الذين تركوا إيران وهاجروا إلى شرق أفريقيا كان لهم تأثير على جميع الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية فى هذه المنطقة، وحققوا نقلة نوعية فى حياة شعوب هذه المنطقة، وبدأوا عصراً جديداً فى تاريخهم، ولازال أثر هذه النقلة باقياً حتى يومنا هذا، على الرغم من زوال مملكتهم، ولازالت آثار وذكريات بعض الشخصيات الإيرانية البارزة موجودة فى مناطق مختلفة من شرق أفريقيا، ولازال أصحاب البشرة السمراء فى دول مثل: تنزانيا وكينيا وأوغندا يذكرون الشيرازيين بالخير على الرغم من انقضاء سنوات طويلة، ويعدونهم البادئين لعصر جديد فى تاريخهم.

كما برزت شخصيات إيرانية فى فترة حكم العرب العمانيين فى شرق أفريقيا، ومن هذه الشخصيات سيدة إيرانية تدعى "شهرزاد بيجوم" حفيدة فتحعطى شاه القاجارى التى تزوجت فى عام ١٨٤٧م السلطان سعيد سلطان عمان وزنجبار (١٨٠٤-١٨٥٧م)، وانتقلت إلى زنجبار، لكن السلطان سعيد طلقها بعد بضع سنوات لأنها كانت

عاقرا، فعادة إلى إيران، لكنها كانت قد قدمت خدمات جليلة للإيرانيين القلائل المقيمين فى زنجبار، وأمرت ببناء حمام إيرانى بمواد بناء إيرانية، وهو الحمام المعروف باسم كيديتشى، كما أن القائد كلب على خان أفشار، وهو إيرانى الجنسية، رأس القوات العسكرية العمانية فى زنجبار، وقبل وفاته فى عام ١٨٨٠م بنى مسجداً لازالت أطلاله باقية فى زنجبار بجوار المقبرة القديمة، وحفر بئراً فى إحدى قرى مدينة "أونجوجا" لم تجف ماؤه حتى الآن. وفى عام ١٨٨٥م سافر عالم الدين سيد عبد الحسين مرعشى الشوشترى مع أفراد عائلته إلى زنجبار، وأقام فيها ٢٣ عاماً نشر فيها المذهب الشيعى، وقام بتدريس اللغة العربية وقراءة القرآن وتجويده، كما قام بتدريس تاريخ الإسلام وتاريخ التشيع. وبعد وفاته خلفه إبنه سيد محمد مهدى الشوشترى الذى ترجم القرآن من العربية إلى السواحلية للمرة الأولى، وكان يتقن العربية والسواحلية والإنجليزية والفارسية، وألف العديد من الكتب عن المذهب الشيعى، وألف وترجم كتباً باللغة السواحلية واللغة العربية واللغة الفارسية، وتوفى عام ١٩٩٧م فى دبى.

هذا ولعب المسلمون الشيرازيون دوراً بارزاً فى نضال شعب زنجبار ضد الإنجليز من أجل الاستقلال، ولعب حزب أفروشيرازى الذى تم تشكيله فى عام ١٩٥٧م دوراً رئيسياً فى الحصول على الحرية والاستقلال فى عام ١٩٦٣م، وتم إعلان الجمهورية فى عام ١٩٦٤م، وانتخب رئيس الحزب رئيساً للجمهورية.

واستمرت الحياة الهادئة للإيرانيين فى شرق أفريقيا حتى عام ١٩٧٠، وهو العام الذى حدثت فيه بعض القلاقل والاضطرابات، فتم طرد الإيرانيين الموجودين فى زنجبار، وتمت مصادرة كل ممتلكاتهم، وتسبب طرد الإيرانيين من جزيرة زنجبار فى حدوث أزمة فى العلاقات الإيرانية التنزانية آنذاك، وتوجه معظم الإيرانيين المطرودين من تنزانيا إلى إيران والإمارات والبحرين، لكنهم عادوا إلى تنزانيا مرة أخرى بعد استقرار الأوضاع السياسية فى جزيرة زنجبار نحو عام ١٩٨٥م.

ويتحدث الدكتور عبد الحسين نوايى- المؤرخ المعاصر المعروف- عن اختلاط الشيرازيين بالسكان الأصليين فى شرق أفريقيا، فيقول: لقد ظهر جيل لا هو إيرانى ولا أفريقى، فالمواطنون كانوا يغنون باللغة الفارسية، ويتذكرون وطنهم شيراز، لكن وجوههم وأجسادهم كانت سمراء، وكانوا يتحدثون لغة لا هى فارسية ولا أفريقية ولا عربية، بل هى لغة جديدة تضم كلمات وصفات. اللغتين العربية والفارسية إلى جانب خصائص اللغات الأفريقية، وهى: اللغة السواحلية، وبسبب هذا الاختلاط وجدت قبائل جديدة لها أسماء جديدة مثل "شيرازى"- "بيمبانز"- "شيرازيها ديمو"- "شيرازيتامباتاو" فى زنجبار وبمبا، وهى اليوم تشكل القسم الرئيسى للسكان فى زنجبار والوطن الأم، وجوههم سوداء لفحتها الشمس، ووجناتهم بارزة، وأسنانهم بيضاء متراصة، وشعورهم مموجة ومجعدة.

والإيرانيون الموجودون حالياً فى شرق أفريقيا مشغولون - فى الغالب- بالتجارة والاقتصاد، وهم مبعثرون فى مدن وقرى دول مثل: كينيا وتنزانيا وأوغندا، وأصبح لفظ "شيرازى" يدل على العائلات القديمة عربية وفارسية، وهم قلة بصفة عامة بين السواحليين فى المدن والقرى.

وكان للشيرازيين تأثير فى هذه المنطقة فى المجالات الثقافية والحضارية والمعمارية، وفى اللغة والعادات والتقاليد، فقد نشر الشيرازيون الأسلوب المعمارى الإيرانى فى القرنين الرابع والخامس الهجريين فى شرق أفريقيا، وذلك فى القصور والمساجد والمبانى والحمامات (مسجد كيزيمكازى فى جزيرة أونجوجا الموجودة فى ضواحى مدينة زنجبار - حمام كيديتشى على بعد عشرة كيلو مترات من مدينة زنجبار - المبنى ذو الأعمدة الثمانية فى جزيرة زنجبار)، مما يدل على رقى فن البناء بوجه خاص وفن العمارة بوجه عام، فقد نقل الشيرازيون إلى شرق أفريقيا بناء المنازل بالأحجار واستخدام الجير والأسمنت فى البناء، كما نقلوا فن الحفر على الخشب إلى هذه المنطقة، ولازالت أطلال بعض هذه المساجد وهذه المبانى باقية حتى الآن.

وفيما يتعلق بالعادات والتقاليد، فيبدو الأثر الفارسى واضحاً فى الاحتفال بعيد «النوروز»، حيث تبدأ السنة الجديدة عندهم بهذا العيد وهذا اليوم الذى يسمى عندهم نيروزى، حيث يحتفل الأهالى بهذه المناسبة على طريقتهم الوطنية التى تنحصر فى الرقص والتحطيب، كما يبدو هذا الأثر فى استخدام التقويم الهجرى الشمسى فى شئون الزراعة والملاحة، والتقويم الهجرى القمرى فى الشئون الدينية والمذهبية الإسلامية.

كما توجد اصطلاحات تجارية وملاحية فارسية وكلمات فارسية كثيرة أو كلمات معربة عن الفارسية فى اللغة السواحلية، نتيجة للتأثيرات الثقافية التى تركها الشيرازيون فى سكان منطقة شرق أفريقيا.

كما يبدو الأثر الفارسى واضحاً فى نظام الحكم، حيث كانت المدن السواحلية تتخذ لنفسها حاكماً عادة ما يكون مهاجراً عربياً أو فارسياً حتى يكون خارجاً عن نظام التنافس العائلى، ويختار هذا الحاكم بمحض الإرادة، وسلطته مقيدة برأى المجلس (مجلس العقلاء أو مجلس المحنكين) الذى يضم عناصر مختارة من العائلات، وكان الحاكم يجعل لنفسه وزيراً (شاها) وسكرتيراً ونائباً، وتختلف مهام المجلس وألقاب

أعضائه من مدينة إلى أخرى، وتختلف رموز السلطات أيضاً من مدينة إلى أخرى، ففى المدن الشيرازية كان الحاكم يتخذ قرناً قيل إنه استحضر من بلاد فارس، بالإضافة إلى مزمار طويل من الخشب أو العاج أو البرونز.

ويرى الإيرانيون المحدثون أن أكثر من خمسمائة كلمة فارسية دخلت اللغة السواحلية، هذا إلى جانب كلمات من اللغات الأفريقية (البانتو) ومن العربية والبرتغالية والهندية والإنجليزية والأوروبية والألمانية والإيطالية. فى حين أن بعض الدارسين العرب مثل الدكتور عبد الله نجيب يرون أن الكلمات الفارسية المستخدمة فى اللغة السواحلية قليلة جداً، ويذكر أربعة أمثلة فقط دون أن يذكر معانيها، وهذه الأمثلة هى:

نيروزى من نوروز – شاها من شاه – ديسمالى من دست مال – سركالى من سركال، كما يذكر أن كلمات فارسية مثل: لجام وبستان مستخدمة فى القصص الشعبى السواحلى، ويرجح انتقال الكلمات العربية إلى السواحلية عن طريق اللغة العربية نفسها بشكل مباشر أو عن طريق الفارسية المتأثرة العربية.

إلا أننا من خلال القواميس القليلة التى توافرت لدينا لاحظنا بعض المفردات الفارسية التى تسربت إلى اللغة السواحلية، مثل:

- بافته: المنسوج من القطن – قماش – سجاد.
- بخت: حظ – طالع – إقبال.
- بخشش: إنعام – هدية – هبة.
- بوستان: حديقة – بستان.
- بندر: ميناء – مرسى للسفن.
- بى بى: سيدة – لقب للنساء.
- بيمه: تأمين – ضمانة.
- دوربين: تلسكوب – ميكروسكوب.
- دستور: رخصة – قانون – قاعدة.
- دستمال: منديل – عمامة.
- جامه دان: صندوق – حجرة الملابس.
- تبانجه: مسدس – بندقية – موجة بحر – صفعة.
- سفيد: أبيض – ظاهر – واضح.
- شلوار: سروال.
- سامان: أثاث – متاع ولوازم المنزل.
- سنجار: سفن تبحر مجتمعة.
- سرهنك: قائد – عقيد – مناضل – بطل.
- سركارى: الحكومة – السلطة العامة.
- روشن: مضىء – منير.
- ناخدا: ملاح – ربان السفينة.
- نمونه: نموذج – مثال.
- لجام: لجام.
- ليمو: ليمون.
- كاكا: أخ – شقيق.
- ميز: مائدة – منضدة.

وتهتم إيران المعاصرة بشرق أفريقيا، وتحاول بشتى الوسائل دعم العلاقات وتعزيزها مع دوله الحديثة، وتولى اهتماماً لإعادة الروابط القديمة فى كافة المجالات، وخاصة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد قام الرئيس الإيرانى الأسبق هاشمى رفسنجانى بزيارة أفريقيا مرتين أثناء فترة رئاسته، لدعم علاقات إيران بأفريقيا إعمالاً لنظرية التمدد خارج النطاق الإيرانى، ومحاولة للخروج من الحصار المضروب حول إيران، والبحث عن المساندة السياسية على صعيد المنظمات الدولية فى مواجهة الضغوط التى تمارس ضدها دولياً، وتحدياً للظروف الاقتصادية المضطربة فى إيران، والانضمام إلى التكتلات الاقتصادية فى هذه المنطقة، فضلاً عن إيجاد مجالات للاستثمارات والترويج التجارى، ورغبة إيران فى الظهور كقوة إقليمية. ومن هذا المنطلق، أعلنت إيران على لسان وزراء خارجيتها عن استعدادها لتنفيذ مشروعات اقتصادية وتنموية فى القارة الأفريقية. وفى شرق أفريقيا وغربها فرق مذهبية (أتباع المذهب الإسماعيلى – أتباع المذهب الإثنى عشرى) ومراكز ثقافية تنشر المذهب الشيعى فى مجتمعات هذه المناطق. وكانت إيران قد أرسلت وفداً إيرانياً لحضور مراسم أداء اليمين الدستورية الخاصة بالسيد/ أحمد عبد الله سامبى الذى انتخب رئيساً لجمهورية جزر القمر فى شرق أفريقيا فى أواخر مايو ٢٠٠٦م، والذى دعا إيران إلى توسيع التعاون مع بلاده نظراً للظروف الصعبة التى تمر بها البلاد. ولإيران مؤسسات وأنشطة فى جمهورية القمر (مركز ثقافى ومركز طبى ومركز للمساعدات الإنسانية)، وهى تستعد لافتتاح سفارة لها قريباً فى العاصمة موروني. وطبقاً لما جاء فى جريدة الأهرام المصرية – ٣٠/ ٤/ ٢٠٠٨م – تتهم بعض الأوساط السياسية فى جزر القمر الرئيس سامبى باعتناق المذهب الشيعى، إلا أن الرئيس سامبى رفض هذه الاتهامات، وأكد أنه من أتباع المذهب الشافعى مثل غالبية القمريين، وأنه محب لآل البيت.

ويطالب البعض فى إيران الآن بضرورة المحافظة على العلاقات القديمة بين إيران وشعوب شرق أفريقيا، وبمواصلة النهج الذى انتهجه الإيرانيون من قبل فى هذه البلاد. كما يطالب البعض المسئولين الثقافيين وأولى الأمر بالاستفادة من هذه السوابق التاريخية، واختيار وابتكار أساليب جديدة، وأن يساندوا العدد القليل من الإيرانيين الموجودين فى هذه المنطقة، وذلك عن طريق عقد الصلات معهم عن طريق المستشاريات الإقليمية، وتقوية الصلة بينهم

وبين وطنهم الأم إيران ثقافياً واجتماعياً، وذلك بإلقاء الضوء على السوابق التاريخية الخاصة بوجود الإيرانيين فى شرق أفريقيا فى المحافل والمجامع العلمية فى الداخل والخارج - عقد ندوات يحضرها العلماء والمتخصصون فى الإيرانيات فى الداخل والخارج فى كينيا وتنزانيا - عمل بحوث ودراسات عن دور الإيرانيين فى شرق أفريقيا فى القرون الأخيرة - إرسال الكتب والمجلات الفارسية إلى الإيرانيين لتقوية علاقاتهم الثقافية بإيران - إنشاء فصول لتعليم اللغة الفارسية - إيجاد صلات ثقافية مع البلوش وإحياء اللغة الفارسية بينهم. هذا وقد عقدت فى فبراير ٢٠٠١م ندوة استمرت يومين عنوانها: المؤتمر الأول لدراسة دور الشيرازيين فى دولة وحضارة شرق أفريقيا، وذلك فى أحد الفنادق الكبرى فى نيروبى عاصمة كينيا وأكثر المدن سكاناً فى شرق أفريقيا، وقد تقدم الباحثون من إيران وكينيا وتنزانيا بمقالات حول هذا الموضوع، وأقيم معرض للآثار التاريخية الإيرانية والحضارة الشيرازية فى شرق أفريقيا، كما عرضت بعض الأفلام التسجيلية فى هذا المجال.

المراجع:

١-الأدب السواحلى الإسلامى: دكتور/ محمد إبراهيم محمد أبو عجل - السعودية -٢٠٠٢م.

٢-إيرانيها وشرق آفريقا، دكتور عبد السلام فهمى - تهران - ٢٥٣٧ شاهنشاهى.

٣-دراسات فى الأدب السواحلى (القصص الشعبى) - دكتور عبد الله نجيب - القاهرة - ١٩٨٧م.

٤-شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).

٥-قاموس عربى - سواحلى / سواحلى - عربى: دكتور مصطفى الحلوجى - القاهرة - ١٩٩٠م.

٦-قاموس فريدريك جونسون: سواحلى - إنجليزى - نيويورك - ١٩٩٠م.

٧-مجلة كلية اللغة والترجمة - العدد الحادى عشر - ١٩٨٥م - مقال: الأثر الفارسى فى شرق أفريقية - الدكتور/ عبد الله نجيب محمد.

٨-مجلة مطالعات آفريقا - شماره ٧ - تهران - ١٣٨٢ هـ. ش.

٩-الملف الإيرانى - العدد ٢ - أكتوبر ١٩٩٦م - مركز بحوث الشرق الأوسط - جامعة عين شمس - دراسات شرق أوسطية (١٩٥).

افتتاحيات الصحف الإيرانية

الصادرة باللغة الفارسية
فيشهر آذر ١٣٨٧هـ.ش.
الموافق نوفمبر/ ديسمبر ٢٠٠٨م

تميزت افتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية فى شهر آذر ١٣٨٧هـ.ش. الموافق نوفمبر/ ديسمبر ٢٠٠٨م باحتفالها بالأعياد والمناسبات الدينية والمذهبية والوطنية الإيرانية، حيث توافق مع هذا الشهر ذكرى عيد البسيج، وذكرى عيد الغدير، وذكرى عيد الأضحى المبارك، يضاف إلى ذلك النقد المتبادل بين الصحف ذات التوجه الأصولى والصحف ذات التوجه الإصلاحى مع اشتداد الاستعداد لمعركة انتخابات رئاسة الجمهورية، فضلا عن مناصرة الصحف لحماس ودعمها المعنوى لقطاع غزة.

ويمثل يوم البسيج أحد المناسبات الوطنية الهامة فى إيران، حيث يتم فيه لقاء الزعيم بقيادات قوات البسيج التابعة للحرس الثوري، وتقوم هذه القوات بتقديم عرض لإمكانياتها فى مجالى الدفاع والخدمة، وقد أبرزت افتتاحيات الصحف على مختلف توجهاتها أهمية قوات البسيج ودورها فى دعم الأمن الداخلي، والخدمات التى تقدمها للمواطنين، كما ركزت على كلمة الزعيم سيد على خامنئى فى الإشادة بهذه القوات، ومطالبتها بالحفاظ على يقظتها ووعيها وتطوير عملها، باعتبارها درعا للثورة والنظام.

أما عيد الغدير فهو من أهم أعياد الشيعة حيث تم فيه تنصيب الإمام على بن أبى طالب إماما للمسلمين عند غدير خم من قبل الرسول صلى الله عليه وسلم، كما يقول الشيعة، ومن ثم فهو من الأيام المصيرية فى تاريخ الشيعة، يقدسونه ويحتفلون بذكراه، ويجددون العهد والبيعة للمذهب الشيعى وإمامه، ومع تأكيد معانى هذا اليوم عند الإيرانين الشيعة فى افتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية، ركزت هذه الافتتاحيات على كلمتى آية الله سيد على خامنئى زعيم الثورة، ومحمود أحمدى نجاد رئيس الجمهورية بهذه المناسبة، حيث استغلاها بشكل جيد من خلال دعوة الجماهير الإيرانية لدعم النظام والحكومة الإسلامية.

كما أبرزت الصحف فى افتتاحياتها كلمة زعيم الثورة التى يهنيء فيها المسلمين عموما والشيعة خصوصا بحلول عيد الأضحى، وكلمته إلى حجاج بيت الله الحرام، ودعوته خلالها للوحدة الإسلامية، ونبذ الشرك والمشركين والصمود أمام المستكبرين وأعداء الدين، كما طالب الحجاج الشيعة بتوخى الهدوء والحذر فى المشاعر، والتجاوب مع علماء السنة فى الفرائض.

ولم تنس الصحف إبراز تهنئة الرئيس أحمدى نجاد للمسيحيين بمناسبة أعياد الميلاد فى رسالة أحدثت ردود فعل فى الدول الغربية، خاصة فى بريطانيا وأسبانيا اللتين اعتبرتاها إيجابية، وتزامن مع رد فعلها وقف تجميد بنك سبه الإيرانى فى لندن ومدريد، وعودته للتعامل العادي.

وقد عبرت الصحف فى افتتاحياتها عن تعاطفها مع الشعب الفلسطينى فى غزة، واستنكارها ضرب المقاومة، وتخاذل الدول العربية فى تقديم المساعدة، والدعوة إلى فتح المعابر فى وجه المساعدات المقدمة من إيران والدول الأخرى لسكان غزة.

ومع اشتداد الحملات الإعلامية بين الأصوليين والإصلاحيين، وداخل كل معسكر، إزاء اقتراب موعد اختيار المرشحين لانتخابات رئاسة الجمهورية، تابعت افتتاحيات الصحف بمختلف توجهاتها ما يجرى على الساحة السياسية، واستعدادات كل معسكر، وتفاصيل التحركات الانتخابية، والتخمينات المطروحة حول المرشحين المحتملين فى كل جانب. هذا إضافة إلى ارتفاع حدة النقد بين كلا الفريقين حول الإنجازات والسلبيات، خاصة فى المجالين السياسى والاقتصادي، مبرزة تصريحات أقطاب المعسكرين ورؤاهم حول هذه الانتخابات، كما أوضحت أن كلا من الفريقين لم تتبلور رؤيته حول الاتفاق على مرشح واحد، كما أبرزت الدعوات التى تعلو فى المعسكرين حول إقامة حكومة ائتلافية للأصوليين أو حكومة وحدة وطنية للإصلاحيين.

قضية العدد

مشروع الحكومة الائتلافية

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

أرسل محسن رضائى أمين عام مجمع تشخيص مصلحة النظام رسالة يوم ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٨م إلى رؤساء السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية ولرؤساء الأحزاب السياسية يقترح فيها تشكيل حكومة ائتلافية، وأن يطلبوا من المرشحين الأصوليين الستة لرئاسة الجمهورية أن يختاروا واحدا منهم يخوض الانتخابات، ويقوموا بتأييده على أن يشركهم فى حكومته بعد نجاحه، ويؤكد رضائى أن الحكومة الائتلافية تختلف عن حكومة الوحدة الوطنية التى يقترحها بعض الأصوليون وعلى رأسهم على أكبر ناطق نوري، ومطالبا مرشحى الأصوليين بالوحدة والاتفاق على تشكيل حكومة ائتلافية ملتزمة وخبيرة خلال السنوات الأربع القادمة، بحيث تكون قيادة السلطة التنفيذية بشكل جماعي. ويقترح رضائى أن يكون محور الوحدة برنامج توافقي، يتفق عليه الجميع ويتعاهدون على تنفيذه كواجب تكليفي، كما يبدى اعتقاده بأن واجب رئيس الجمهورية هو تشكيل حكومة خبيرة وتقديم خطة بناءة، لأنه فى غير هذه الصورة تتحول الحكومة إلى مؤسسة مساهمة خاصة، ساستها ومديروها فرد واحد، فيقل تأثيرها وتأثير مجلس الشورى الإسلامي، ويصبح رئيس الجمهورية وحده هو من يقوم بدور الحكومة ومجلس الشورى الإسلامى معا. فى حين أن النظام بها يمتلك من عقائد وأفكار ورؤية وزعيم مدبر ونخبة لا نظير لها ووطنيين أكفاء عليه أن يقدم للعالم أفضل حكومة، سواء على المستوى الفنى أو المستوى الأخلاقى والقيمي، بحيث تستفيد من الفرص المتاحة حاليا مع عدم الابتعاد عن الأصول العريقة، وتقيم امبراطورية علمية وثقافية واقتصادية، يكون الريال الإيرانى هو العملة المشتركة للمنطقة، وتكون اللغة الفارسية هي اللغة المشتركة للمنطقة.

ويعتبر محسن رضائى من منتقدى الحكومة الحالية ويعتبرها حكومة الفرد الواحد، ويهاجمها فى صفحاته الالكترونية مثل بازتاب وتابناك، ويركز رضائى فى هجومه على الحكومة على الناحية الاقتصادية، ووصول معدل التضخم إلى أعلى مستوى بين دول المنطقة. وقد أثار مشروعه عن الحكومة الائتلافية جدلا واسعا فى الأوساط السياسية بين مؤيد ومعارض ومتحفظ، وكان من أبرز منتقديه داخل معسكر الأصوليين صحيفة كيهان ورئيس تحريرها "حسين شريعتمداري"، وحزب المؤتلفة الإسلامى وزعيمه "عسكر أولادي" الذى رد عليه برسالة شديدة اللهجة يتهمه فيها بمحاولة تجاوز الرئيس أحمدى نجاد الذى يلقى كل تأييد من الجماهير، وكل دعم من الزعيم سيد على خامنئي. (كيهان فى ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٨م) وقد رد عليه محسن رضايى شارحا وجهة نظره، ومؤكدا أن حكومة الوحدة الوطنية تقوم على اتفاق رؤساء الأجنحة، أما الحكومة الائتلافية فهى تشكل من داخل الأجنحة، وإذا وجد الرئيس عنصرا صالحا لحكومته من جناح آخر فإنه يستفيد منه بدون اتفاق مع هذا الجناح، والهدف من هذا المشروع هو إيجاد ساحة وطنية فى البلاد، هدفها خدمة البلاد وموضوعها الأصلى مصلحة البلاد والقيم الحيوية للمجتمع، الجميع فيها يعتقد فى النظام الإسلامي، وقادرين على الاتفاق حول إيجاد هذه الساحة سواء فى الأحزاب أو مستقلين، وسواء فى الحكومة

أو فى المجتمع. والفرق بين الساحة الوطنية والساحة الحزبية أن الأولى تتجاوز المصالح الحزبية إلى المصالح الوطنية، والثانية تعمل وفق توجه الحزب فى إدارة البلاد، الأولى تتعامل بالأخوة، والثانية تتعامل بالمنافسة، الأولى تمنع المنافسة من أن تمتد إلى الصراع والعداوة، ولا تخالف الحدود الوطنية والعقائدية فى التعامل مع المنافسين والأعداء، وتستفيد الاستفادة المناسبة من الفرص الوطنية، وتصمد فى مواجهة التهديدات بكل قدراتها. ويشرح محسن رضائى الآية الكريمة التى يستمد منها فكرته، وهي:" واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا، واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا" مؤكدا أن الوحدة وفق معنى هذه الآية أن يكون الدين عين السياسة والسياسة عين الدين، أى أنه إذا كان ديننا توحيدى فيجب أن تكون سياستنا توحيدية. والوحدة لا تعنى إجبار غير الملتزمين بالانضمام إلى المؤسسات الملتزمة، كما لا تعزل القوى غير الملتزمة أو لا تستفيد منها فى تنمية البلاد. ويعتقد محسن رضائى أن الجماهير سوف تقوم بإصلاح المسيرة السياسية من خلال أصواتها فى الانتخابات القادمة، وأن القيادة الشعبية الدينية ليس معناها تنقية المرشحين من خلال مجلس الرقابة على القوانين، أو توليف النماذج الانتخابية مع الأصول الإسلامية والأخلاقية، كما أن الانتخابات لا تمنع وجود وحدة وطنية مع التنافس من أجل زيادة الفاعلية. (انتخاب فى ١٨/ ١٢/ ٢٠٠٨م)

ويرى المحلل الأصولى محمد كاظم انبارلويى أن رد عسكر أولادى على محسن رضائى يتضمن أفكارا هامة ومحورية، منها أن وحدة الأصوليين فى الانتخابات القادمة لرئاسة الجمهورية أصل، لذلك فإن أى مشروع يؤدى إلى تفرق الأصوليين لا يمكن اعتباره إيجابيا، كما أنه ليس هناك مبرر لتجاوز أحمدى نجاد بعد أن حقق معدلا جديدا فى خدمة الجماهير والتقدم العلمى والاقتصادي، وليس بين الأصوليين من يتمتع بمقبولية شعبية مثل أحمدى نجاد، كما أنه منتخب الجماهير له حقوق ينبغى مراعاتها فى اختيار طاقمه، وينبغى عدم تجاوز حدود المنافسة بالحفاظ على أسس الخطاب، وهى التقدم والعدالة وخدمة الجماهير، وينبغى أيضا أن يكون الائتلاف والوحدة الوطنية من خلال آراء الجماهير وربطها بالأمن القومي، حتى لا يضغط الغرب على إيران من خلال المنافسة الداخلية. ومن ثم فالحوار بين الأصوليين مبدأ للوصول إلى فهم مشترك، بل يمتد الحوار إلى المنافسين مع المحافظة على الأصول، لذلك لا ينبغى تحميل النجاة الشخصية على النجاة الوطنية، حيث ينبغى تقييم نقاط القوة ونقاط الضعف فى عمل الأصوليين سواء فى الحكومة أو البرلمان، وتحديد أين كانوا وكيف أصبحوا وإلى أين يذهبون وما هو موقعهم فى الرؤية العشرينية. (كيهان ٢٨ آذر١٣٨٧هـ.ش.) وفى وقفة حيادية يرى على لاريجانى أن سفر الحكومة إلى المحافظات يساعد على رؤية أوجه القصور هناك وحل المشكلات، وعقد مجلس الوزراء فى المحافظات من إنجازات حكومة أحمدى نجاد.

فى حين يرى حسين فدائى نائب طهران فى مجلس الشورى الإسلامى أن مشروع الحكومة الائتلافية يستهدف وحدة الأصوليين والتقائهم حول مرشح واحد للرئاسة، لذلك فهو مشروع جدير بالدراسة، واختيار طريقة منطقية للتعامل بين الأحزاب والجماعات الأصولية للوصول إلى الإجماع حول مرشح واحد، وهو أمر ممكن. (نوروز فى ٢٩ آذر ١٣٨٧هـ.ش.) ويرى سيد رضا أكرمى عضو اللجنة المركزية لجمعية روحانيت مبارز أن مشروع الحكومة الائتلافية الذى طرحه محسن رضائى أحد أقطاب الأصوليين وأيده فيه ناطق نورى هو حصيلة التجارب السابقة، ويسمح بأن تأتى حكومة جديدة تستفيد من كل القوى الخبيرة. ويرى صادق زيبا كلام أستاذ العلوم السياسية أن شعبية أحمدى نجاد تناقصت، وأن المشروع يتجاوزه لأن من قدموه هم من مخالفيه الذين يعتقدون أن سياسات الحكومة الحالية لم تستطع التغلب على المشكلات، وهم من خلال ذلك المشروع يريدون مواجهة الشعبية التى حظى بها أحمدى نجاد، وهم يريدون واحدا آخر من الأصوليين المعتدلين، مثل على لاريجانى أو محسن قاليباف أو حسن روحاني. أما الإصلاحيون فإنهم متفرقون، ولو اتفقوا على ترشيح خاتمى فإن المنافسة على الرئاسة سوف تنحصر بين قطبين: هو وأحمدى نجاد، ومن طرحوا مشروع الوحدة الوطنية أو الحكومة الائتلافية لا يريدون أن تكون المنافسة بين هذين القطبين، مع أن لهم معارضين فى الجناحين، مما لا يدعو إلى التفاؤل، حيث ثبت أن حكومة الائتلاف الوطنى لا قدرة لها على حل المشاكل.

ومن ناحية أخرى يبدو أن مشروع الوحدة الوطنية الذى طرحه الإصلاحيون، يلقى دعما من رفسنجانى الذى يجد موقعا بين كل من الأصوليين التقليديين والإصلاحيين، ويدعو إلى عدم الاختلاف حوله لأنه يمثل مصلحة قومية فى إطار الرؤية العشرينية، ويرى حسين كمالى أمين عام حزب العمل الإسلامى أن هذا المشروع ظهر فى مواجهة سلوك الحكومة التى تتخذ شعار أن جميع الجماعات التى لا تتفق معها لا تمثل إلا نفسها، أما سيد حسن رسولى أحد أقطاب الإصلاحيين فيرى ضرورة التمهيد لتحقيق هذا المشروع، وأن تكون له فلسفة صحيحة.

ويرى محمد حسين مقيمى نائب دائرة خمين فى مجلس الشورى الإسلامى أن كلا من النظريتين الحكومة الائتلافية

وحكومة الوحدة الوطنية يعتبران في ميدان العمل نظرية واحدة، لأن الأفراد المختارين للحكومة يعملون في إطار سياسات الدولة التي حددتها الزعامة والدستور، حيث كانت حكومة مير حسين موسوي خلال الحرب العراقية الإيرانية حكومة ائتلافية، أخذت من كل الجماعات والأحزاب وحققت نتائج طيبة. ويرى أن من يقبل نظام الجمهورية الإسلامية ودستورها وولاية الفقيه يجب أن يشعر بالمسئولية تجاه إدارة البلاد، فيساعد الجميع بعضه تحت أي اسم أو عنوان.(روز في ٢٦ آذر١٣٨٧هـ.ش.) ويرى جيورك وارطان نائب مسيحيي الشمال في مجلس الشورى الإسلامي أن هذا المشروع يحتاج إلى أرضية منها التشكيل الحزبي، لأن الحديث عن الأفراد وليس الأحزاب لا يشكل عملا طويل المدى.

وانتقد علي لاريجاني أولئك الذين يستغلون نظرية الوحدة الوطنية، لمنافسة الأصوليين، لأنه لا علاقة بين الوحدة الوطنية والحكومة الائتلافية. ويرى الدكتور اميدوار رضائي أن هذا المشروع ظاهره طيب، ولكن تعترضه بعض السلبيات، منها أنه يسلب التنافس بين النخبة ويحرم المواطنين من اختيار الأنسب، كما أنه طرح غير واقعي مع الخلافات على الساحة السياسية بين الأحزاب والأجنحة يكون إمكانية تحقيقه ضعيفة، إضافة إلى أنه لا يتواءم مع الأوضاع الحالية للبلاد والمنطقة، ويرى أن تشكيل حكومة ائتلافية يبدو أفضل وأقرب إلى التحقيق، ويحقق العمل الجماعي، لأن الأوضاع السائدة في الأحزاب وبين الأجنحة السياسية ليست في مصلحة البلاد، وهي تتطلب إعادة النظر، وإقامة مشروع على ثلاثة أسس، هي: الاعتقاد في الزعامة ووحدة الكلمة والاقتناع الصحيح بخدمة الجماهير، لأن هذه الأسس هي خلاصة القيادة الشعبية الدينية، خاصة في المجال الاقتصادي، وتحقق المبدأ ٤٤ من الدستور وأهداف الرؤية العشرينية.

ويتفق المحللون حسين محمدي وعيسى سحرخيز والدكتور محمد ملكي وسعيد مدني وآذر منصوري وهم من الإصلاحيين على أن إيران تمر بظروف حساسة، إلا أنهم يعتبرون إقامة حكومة وحدة وطنية فشل قبل تحقيقه، لأنه يحذف آراء الجماهير من ناحية، ويتقاطع مع رأي الزعيم خامنئي بعدم إقامة تشكيلات لمعارضي أحمدي نجاد، ويرى سحرخيز أن حكومة أحمدي نجاد تقترب من السقوط. وتعتقد آذر منصوري أن طرح مشروع حكومة وحدة وطنية أو حكومة ائتلافية يستهدف استبعاد خاتمي، لأن هذا المشروع مبهم، وليس فيه إشارة إلى دور الجماهير فهو أشبه بشركة مساهمة، كما أنه يخدم فريقا من الأصوليين الذين يطرحون فكرة تجاوز أحمدي نجاد، كما اعتبره بعض المحللين محاولة تقارب بين الأصوليين والإصلاحيين، وهو احتمال مستبعد من أقطاب كلا الطرفين. ويعتبر الدكتور محمد ملكي مشروع إقامة حكومة وحدة وطنية أكذوبة العام، لأنه لا يجذب إلية القوى السياسية، ومن يرفعونه لا يتحدثون إلا مع أنفسهم، وأنه يرى خلف كلامهم خداعا للجماهير. ويرى سعيد مدني عضو مجلس الشورى الإسلامي أن هذا المشروع خدعة انتخابية، فهو لا يمثل استراتيجية حقيقية بل تحرك تكتيكي.(روز ٢٧ آذر١٣٨٧هـ.ش.).

من الواضح على الساحة السياسية الإيرانية أن مشروع إقامة حكومة ائتلافية أصولية من المشروعات التي تطرح في موسم الانتخابات الرئاسية، كوسيلة لتجميع تحالفات انتخابية لدعم المرشحين، وهي على كل حال تزيد من قوة المنافسة الانتخابية على منصب الرئاسة، بعد أن كان قد ترسخ في الأذهان فكرة إتاحة الفرصة لأحمدي نجاد كي يحصل على فترة رئاسة ثانية، وهو أمر قد أصبح تقليديا في السياسة الإيرانية، حتى يكمل الرئيس ما بدأه من مشروعات خلال فترة رئاسته الأولى. أما مشروع الوحدة الوطنية الذي يعرضه بعض علماء الدين من الإصلاحيين فيبدو وكأنه محاولة يائسة لإدخال الإصلاحيين حلبة المنافسة بقوة بعد أن تأكد انقسامهم.

شئون داخلية

عين على الأحداث

عكست الصحف الإيرانية خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٨ مدى انشغال النخبة السياسية الحاكمة بالحفاظ على سيطرتها على السلطة، وعدم رغبتها في خوض الانتخابات الرئاسية القادمة. وهناك احتمال ولو كان ضئيلاً بخروجها منها. ففريق أحمدى نجاد لن يتحمل الخروج من السلطة مثلما فعل فريق خاتمى، فالمشاكل الداخلية التى يغطى عليها أحمدى نجاد حتى لا تفوح رائحتها ويقيد الصحف فى تناولها أقوى وأشد من أن يتم التسامح مع مسببها فى حال تركه للسلطة، ولعل هذا التستر والتأجيل لحل المشكلات أحد أهم أسباب تضخمها، لذا اهتم فريق أحمدى نجاد بطرح مشروع الوحدة الوطنية والتركيز عليه كمخرج لجميع المشكلات التى تواجهها إيران، متجاهلاً فى ذلك تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الإيرانى، والانهيار الحادث فى البورصة الإيرانية، فضلاً عن قصر التعامل مع مشكلة حركة المقاومة الوطنية الإيرانية فى إقليم بلوتشستان الإيرانى ذى الأغلبية السنية على التعامل الأمنى دون محاولة حل الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للمشكلة، وكان الأجدر لنظام أحمدى نجاد فى ظل انشغال الإدارة الأمريكية بتغيير السلطة، وإعداد التشكيل الوزارى، وبالتالى الهدوء النسبى لقضية الملف النووى الإيرانى، أن يقوم بتقوية الجبهة الداخلية الإيرانية بحل المشاكل الحقيقية لإيران التى تضعف وحدتها الوطنية لا أن يقدم مشروعاً وهمياً عن الوحدة الوطنية لا يعدو كونه فكرة مشوهة لحكومة ائتلافية إذ اقترح بعض فريق أحمدى نجاد قيام الإصلاحيين بتأييد مرشحهم مقابل منح الإصلاحيين عدداً من المقاعد الوزارية تحت مسمى مشروع الوحدة الوطنية أو حكومة الوحدة الوطنية، وقد عالجت إحدى مقالات العدد الذى بين أيديكم تلك الفكرة مبينة استحالة تنفيذه، وفى خضم الاستعداد لمعركة الانتخابات الرئاسية القادمة التى يراها البعض معركة فاصلة فى تاريخ الجمهورية الإسلامية الإيرانية، لا يزال الإصلاحيون غارقين فى ضعفهم وتشتتهم إذ إن قلوبهم هواء، فخاتمى يتحدث عن ماضيه أكثر من مستقبله، وكروبى يغزل خيوطا وهمية لحلة رجل معتدل يرضى جميع الأطراف كى يرتديها عشية الانتخابات متناسياً طبيعة الشعب الإيرانى الذى لا يرضى بأنصاف الحلول ولا الوسطية، فعندما جاء خاتمى جاء كثورة على المحافظين، وعندما جاء أحمدى نجاد جاء فى ظل غضب شعبى من الأداء الاقتصادى للإصلاحيين، فما هو الدافع الذى سيكون لدى الشعب الإيرانى لكى يسير وراء كروبى، أما بقية الإصلاحيين فهم أصغر وأشد ضآلة من أن يحوزوا ذلك المنصب فى تلك الظروف.

إن إيران تضيع فرصة ذهبية بانشغال الغرب عنها بأزمته الاقتصادية وتغيير السلطة فى الولايات المتحدة، فأصبحت ناسية لتحديها القومى وهو امتلاك الطاقة النووية وحل مشكلاتها الداخلية، والاقتصادية منها على وجه الخصوص، وكل نقمة من الممكن أن تتحول إلى نعمة إذا أحسن استغلال عناصرها، ولقد كشفت الأزمة الاقتصادية العالمية مدى ضعف الاقتصاد الإيرانى وسوق المال فيه على وجه الخصوص إذ فقدت الأسهم الإيرانية ٢٠ مليار دولار فى يوم واحد، وحدد الخبراء طرق حل للأزمة منها خصخصة الشركات الحكومية وإعادة هيكلتها. وفى الوقت الذى تتعالى فيه صرخات الخبراء الاقتصاديين فى إيران يصر أحمدى نجاد على أن إيران لن تتأثر بالأزمة لأنه كان قد أعد الموازنة العامة على أساس تحديد سعر برميل النفط بـ ٢٥ دولاراً للبرميل، متناسياً أن الاقتصاد ليس موارد نفطية فقط. وأن هناك شركات ستغلق معلنة إفلاسها، وأن معدل البطالة سيتزايد لدرجة تهدد الأمن الاجتماعى الإيرانى، إلا إذا كان

الرئيس سيتكفل بدفع الرواتب دون عمل، فضلاً عن إثراء موائد الشعب الإيرانى الذى كان قد وعد به منذ ٤ سنوات مضت ولم ينفذه، إن السيد أحمدى نجاد يتصرف فى الاقتصاد الإيرانى بنمط العصور الوسطى كمالك للكيس السلطانى فيهب العطايا ويخلع الخلع وكأن إيران ضيعة لا مورد لها إلا كيس السلطان.

على الطرف الآخر نجد الأقاليم الإيرانية ذات الأغلبية غير الفارسية وغير الشيعية تبدأ المشاكل بها فى التفاقم. ففى أقصى جنوب شرق إيران فى إقليم سيستان وبلوتشستان، حيث تسود أقلية بلوشية سنية مختلفة مع الأغلبية الفارسية الشيعية فى العرق واللغة والمذهب، يسود فقر مدقع وتنشط جماعة جند الله أو حركة المقاومة الوطنية بزعامة عبد الملك ريجى، وعبر صراع طويل ومرير مع السلطة المركزية فى طهران فقدت طهران السيطرة على معظم أجزاء الإقليم وتعددت حالات خطف الجنود الإيرانيين وقتلهم، وبدلاً من معالجة جذور المشكلة أخذت الحكومة الإيرانية عبر وسائل إعلامها بإلقاء التهم على دول الجوار تارة، وعلى الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية تارة أخرى، وأما دول الجوار الإيرانى فمعتادة على مثل هذا السلوك منها، وأما الولايات المتحدة فلن يضيف هذا الهجوم الإعلامى شيئاً جديداً لما بين الدولتين، لكن الأهم هو الهجوم على المملكة العربية السعودية، وهو ليس الهجوم الإعلامى الإيرانى الأول عليها، فهل إيران مستعدة حالياً لأن تخسر ما حققته من إنجازات فى سياستها الخارجية مع السعودية بعد أن نجحت فى توقيع الاتفاق الأمنى مع الملك عبد الله منذ عدة سنوات. لاشك أن تحسين إيران لعلاقتها مع السعودية قد حقق لها مكاسب كبيرة، فهل ستحافظ عليها أم ستكون كالعقرب الذى غلب عليه طبعه فلسع الضفدع الذى حمله على ظهره لكى يعبر به النهر فمات الضفدع ومات العقرب غرقاً بعد أن غلبت عليه شقوته ولم يستطع أن يخالف طبعه.

خاتمى: لو كنت أكثر حسماً لكانت النتيجة أفضل

■ آفتاب يزد (شمس يزد) ١٨/ ١٢/ ٢٠٠٨

رداً على الأسئلة التى وجهت له بعد خطاب ملتهب فى جامعة طهران صرح السيد محمد خاتمى قائلاً وسط جموع غفيرة من الطلاب جاءوا إلى جامعة طهران من جامعات أخرى، وأغلبهم من المعارضين لخاتمى، وأرادوا الحديث عن حادثة اقتحام المدينة الجامعية التى وقعت أثناء توليه رئاسة الجمهورية، فقال رئيس حكومة الإصلاحيين: إن حادثة اقتحام المدينة الجامعية تعد دليلاً على مظلومية الجامعة وما بذلته الجامعة من مقاومة، إن حادثة ١٨ تير جريمة كبيرة لازال قلب النظام الإيرانى الحاكم يدمى من الجروح التى أصيب بها فى أثنائها، فى حين أن ما حدث لم يكن له أدنى علاقة بالجامعة، ونحن نؤكد على أننا راغبون فى إقرار الحقوق المدنية وفق الحقوق الأساسية للشعب.

وقد صرح خاتمى كذلك بقوله: نحن نريد أن ننجوا بأنفسنا من التخلف التاريخى، وأن نمحو عار التخلف عن تاريخ الشعب الإيرانى، نحن نريد أن نتحكم فى مصيرنا.

إن المجتمع الذى نريده لا وجود فيه للفقر والتفرقة بين أفراده، ونكون غير منصفين لو قلنا أنه لم يحدث تطور فى مجتمعنا منذ قيام الثورة، لكن لازلنا حتى الآن لم نصل إلى أهدافنا، وواصل خاتمى خطابه قائلاً: هل يمكن أن يكون نقد السلطة الحاكمة فى المجتمع الإيرانى بلا عواقب، وإن لم يكن كذلك فلأى شئ كانت كل هذه المظالم، لماذا لازلنا حتى الآن نعتبر النقد الصادر عن بعض الجامعات - وهذه وظيفتها - رغبة فى الإطاحة بالنظام، وهل يتم بالفعل تطبيق الدستور.

ينبغى علينا تحقيق أهداف الثورة الإيرانية، وإنى أقول أنه ينبغى علينا الحفاظ على الثورة وقيم الثورة، وعلى الحركة الطلابية أن تفكر فى تقدم ورقى المجتمع والوصول إلى النظام الذى يكون للجميع فيه حقوق وحريات متساوية، النظام الذى لا يكون فيه أى أثر للاستبداد، ولو كانت الحركة الطلابية حركة مستنيرة واقعية لاستطاعت أن تقوم إلى حد كبير بدور المرجعية الدينية والمدنية للمجتمع الإيرانى. ينبغى على الحركة الطلابية أن تتحدث بلغة المجتمع، وأن تدرك ظروف الزمان والمكان والاحتياجات الفعلية للمجتمع الإيرانى، وأن تقدم شعارات مطابقة لهذه الاحتياجات.

أما عن الانتخابات الرئاسية القادمة فينبغى علينا أن نذهب للأشخاص الراغبين فى إحداث تحول، وفى الوقت

نفسه لديهم مخطط لإجراء التحول الراغبين فيه، وعلينا أن نسعى إلى تنفيذ كل ما هو لمصلحة شعب دولة إيران.

وردا على سؤال حول كيف ينبغى أن تكون المشاركة فى الانتخابات الرئاسية القادمة، قال خاتمى: نحن من جيل شاهد فى طفولته حركة المقاومة الوطنية، وقيام حكومة مصدق الوطنية، ثم الانقلاب فى ٢٨ مرداد الذى خططت له الولايات المتحدة، وفى شبابه شهد بداية الحركة الجذرية بزعامة إمامنا، وإلى حد ما شاركنا بأيدينا فى النضال، ولقد بدأت الحركة المجتمعية الإيرانية منذ مائة عام وفى النهاية نجحت الثورة، ولقد ظهر الإسلام منذ ما يزيد على ١٤ قرناً، ولقد أظهر الإسلام أساليب مختلفة فى مواجهة ما سبق عليه، أحد هذه الأساليب، هو الأسلوب الانفعالى، وأسلوب رد الفعل الذى قدمه التقليديون الذين كانوا يفكرون فى ظاهر الدين فقط، وهناك مجموعة أخرى كانت أكثر ثقافة واستنارة خرجت من بينها الثورة الإسلامية وأسس أفرادها الجمهورية الإسلامية، من الجائز أن يكون هذا التحرك قد اقترن بحسن النية، وقد تفاقمت مشكلات مثل الفقر والتفرقة بين أفراد المجتمع، وتزايدت التهديدات وحتى الآمال الثورية تعرضت للتحريف. إن التفكير فى التغيير موجود فى الأشخاص الغيورين على الإسلام والثورة وهو أمر مطلوب.

إن إيران تمر الآن بمرحلة بالغة الحساسية، وينبغى أن نحل مشاكلنا، وإنى على صلة بالخبراء وأهل المعرفة فى مختلف المجالات، وإن أيسر الطرق لخدمة الشعب هو التخطيط.

وردا على سؤال وجه لخاتمى يقول: ما هى الأمور التى يمكن أن تحدد ترشحك من عدمه فأجاب خاتمى. نحن نريد الحرية، وكذلك الاستقلال والتقدم والعدالة، ويجب أن نكون واقعيين وليس مثاليين، وأعتقد أن إيران لديها مقومات كثيرة للتقدم، وشعبنا جدير بأن يتمتع بالحرية، وأعتقد أن أفضل طريق للعمل أن يكون لدينا خطة واضحة لذلك، وإذا كان لدينا خطة جيدة سنواجه أمرين أولهما طموح الشعب، فالشعب يطمح إلى حل مشاكله، والأمر الثانى تهديد الأجهزة التى ينبغى أن تقدم الدعم لتحقيق طموح الشعب، إذ حينها ينتفض الجميع لتوجيه الانتقادات للحكومة بحيث تتأزم الأمور إلى حد بعيد، لا يصح أن يتم وعد الشعب بشئ ولما لا نستطيع تحقيقه تقوم جميع التيارات السياسية بالبدء فى الهجوم، أنا أعتقد أن الشخص الذى ينبغى أن يشغل مقعد الرئاسة هو من يستطيع أن يقوم بالعمل، أنا الآن لا أرفض الاشتراك فى الانتخابات ولازلت فى مرحلة دراسة الأمر.

فى معرض الحديث عن أن رفض ترشيحات البعض لازال يحدث آثاراً سلبية فى المجتمع قال خاتمى: هذا الأمر يدعو إلى الأسف، فالذهاب إلى السجن اليوم لا يدعو إلى الخزى فى هذا النظام، وهذا أمر سيئ جداً.

نحن نتحدث عن الدفاع عن الإسلام والجمهورية الإسلامية، وينبغى أن تكون النظرة إلى أى شخص يحاول الاصطدام أو حتى المساس بها، نفس النظرة إلى المجرم الخطير، ولا يكون الأمر مجرد اتهام لتصفية حسابات بسبب مواقف سياسية سابقة أو رفض ترشحه فى الانتخابات، إن التهمة التى توجه خطيرة ولو كانت صحيحة فى حق من وجهت ضده لما كان كافياً رفض ترشحه فى الانتخابات فحسب.

وردا على تساؤل: ألم تكن ثمانى سنوات بكافية؟ قال خاتمى: من أجل الوصول إلى أهداف الثورة، ثمانى سنوات غير كافية، ولعل الإصلاحات عملية تدريجية، وحتى الـ٢٨ عاماً (عمر الجمهورية الإسلامية) غير كافية. أنا لا أقول أنه لم يكن لدينا عيوب ونقائص، بل كان لدينا عيوب كثيرة وأضعنا بعض الفرص أيضاً، ولو أننا تعاملنا مع الذين كانوا يقفون فى وجه الإصلاحات بحسم أكبر لكانت النتيجة أفضل، لو أن بعض العوائق ما حدثت لكان بالقطع لدينا نتائج أفضل، وفى الوقت نفسه أعترف أنه كان هناك أوجه قصور فى الحكومة، وأنا أعتقد أن الحكومة الإيرانية الحالية قد خطت خطوات شجاعة فى التفاوض مع الولايات المتحدة، وأنها لم تغلق باب المباحثات وهذا أمر يستحق المدح.

لكننا لم نطالب حتى بالتباحث مع الولايات المتحدة، وقد قلت فى ذلك الوقت (فترة توليه للرئاسة) فى حديث عن الدفاع عن قيم ومبادئ الثورة أنه لأول مرة تنفذ الولايات المتحدة الشرط الذى وضعه الإمام الراحل للتعامل مع الولايات المتحدة، وهو اعتذارها لإيران وعدم تدخلها فى شئونها الداخلية، أى أنه لأول وآخر مرة تعتذر الحكومة الأمريكية رسمياً للشعب الإيرانى.

ومع هذا بدلاً من الاستفادة من هذه الفرصة لحل المشكلات وتحقيق المصالح القومية الإيرانية، اندلعت موجه ضخمة من الدعاية المضادة للإصلاحيين، لدرجة أننا وصلنا بعد عام واحد من توجيه الحكومة الأمريكية اعتذار رسمى للشعب الإيرانى إلى إعلان إيران جزءاً من محور الشر.

الحرس الثورى والحكومة الإيرانية

مرتضى كاظميان ■ ميزان نيوز (ميزان للأخبار) ٣/ ١٢/ ٢٠٠٨

من أهم خصائص الحكومة التاسعة تعاطيها الملحوظ مع الحرس الثورى على الساحات كافة سياسيا واقتصاديا وأمنيا. ومع أن الحرس باعتباره أحد الأركان التى لا تقبل الانفصال عن الجمهورية الإسلامية فى كل مراحلها، فإنه بعد نجاح الثورة لعب دورا خاصا فى الأوضاع داخل إيران، لكن تداخل هذه المؤسسة العسكرية مع الحكومة (السلطة التنفيذية) على مدى الأعوام الأخيرة قد خلق وضعا مختلفا لها وللحكومة والمجتمع المدني.

والحرس الثورى الآن أكبر من مجرد مؤسسة عسكرية، يتمتع بمكانة ممتازة فى كثير من المشروعات الاقتصادية الكبرى (الصناعية والعمرانية و...)؛ وعلى الصعيد الأمني، هناك مؤسسة موازية وزارة الاستخبارات، وأعضاؤها السابقون يتولون مناصب مهمة فى السلطة التنفيذية.

هذه الادعاءات يصرح بها من حين لآخر مسئولين وتقارير رسمية. بعبارة أخرى، بنية السلطة فى الجمهورية الإسلامية تبين بشكل ما تشددها، وتذكر مكانة القوى الأمنية وشبه العسكرية فى تصنيف معسكر السلطة.

وعلى الصعيد الاقتصادى، فكما يدور الحديث عن كبار مسئولى الحرس الثوري، يدور الحديث أيضا عن هذه المؤسسة العسكرية والمؤسسات الاقتصادية التابعة لها خاصة مقر خاتم الأنبياء، وشركة "قرب" للتشييد ومئات المشروعات الاقتصادية الكبرى و الثقيلة مثل (إنشاء السدود، وشبكات توصيل المياه، والنفط والغاز، والموانئ، والطرق والمساكن و...) ويذكر أيضا دخول هذه المؤسسة العسكرية مجال تصنيع الأجهزة الاليكترونية والاتصالات. وتنطوى المشاركة المباشرة وغير المباشرة من جانب كبار المسئولين القدامى والمستجدين فى الحرس الثورى فى هذه المشروعات على امتيازات مالية وأشكال كثيرة من التربح والانتفاع، أحيانا تكون خارج نطاق الشركات والمؤسسات الاقتصادية الخاصة. هذه المشاركة الاقتصادية، رويدا رويدا، تعطى إمكانية وقدرة على المناورة المالية لقطاع من المجتمع، ليس فقط تؤثر على تركيبة الطبقات الاجتماعية فى إيران بشكل كبير، بل إنها بالنظر إلى علاقاتها السياسية- الإيديولوجية مع القوى المسيطرة تخلف آثاراً ونتائج لصالح الجناح الحاكم فى النظام.

وعلى الصعيد الأمنى، صرح محسن ايجه وزير الاستخبارات فى موضوع القبض على جواسيس دائرة حفظ المعلومات التابعة للحرس الثورى أن "المجتمع المعلوماتى فى الحكومة التاسعة مرتبط ببعضه بشكل كبير فى كل الموضوعات"... وأن هناك تنسيقا بين المجتمع المعلوماتى ودائرة الحفاظ على المعلومات فى القوات العسكرية والأمنية والاستخباراتية". تأكيد وزير الاستخبارات على الترابط القوى بين المجتمع المعلوماتى فى البلاد (فى الحكومة التاسعة) يؤيد الوارد آنفا. وبغض النظر عن هذه الإشارة هناك شواهد عدة على مدى الأعوام الأخيرة تدل على هذه المشاركة المذكورة فى عملية التعاطى مع التيارات الفكرية السياسية الناقدة للنظام، وكل الفاعلين سياسيا ومدنيا يدركون هذا الأمر جيدا.

ولا يمكن إغفال وجود القوى السابقة فى الحرس الثورى فى السلطة التنفيذية كما هو موجود فى تاريخ كثير من الوزراء وكبار المدراء فى الحكومة التاسعة. على سبيل المثال، قام القائد عليرضا افشار النائب السياسى السابق لوزارة الداخلية بتقييم جيد للعلاقة بين الحكومة والحرس الثوري: "فى الوقت الحاضر قادة الحرس الثورى الذين يخدمون فى الحكومة ليس عددهم بقليل، وفى هذه الظروف يعلق الحرس الأمل على الحكومة فى وجود كثير من أشكال التعاون بين الحرس والحكومة".

هذا التداخل للسلطة العسكرية- الأمنية والسلطة السياسية والقوى الاقتصادية هو من الخصائص الممتازة والمهمة للغاية للحرس الثوري. ومن المؤكد أن هذه الخصائص حكر على المخططين وواضعى السياسة الأساسيين فى هذه المؤسسة، وهذا الأمر بالنسبة لمصير عملية الدمقرطة فى إيران إذا لم يكن حالة فريدة فإنها نادرة الوجود.

رد أحمدى نجاد على رفسنجاني

معارضة ترشيد الدعم خيانة للأمة

■ اعتماد (الثقة) ٢٠/ ١١/ ٢٠٠٨

يمثل موضوع الدعم أحد أهم الموضوعات التى تثور حولها الخلافات بين التيارات السياسية داخل إيران، فعلى مدار الأيام الماضية كان موضوع الدعم مجالاً خصباً لتوجيه الانتقادات بين الرئيس أحمدى نجاد وهاشمى رفسنجانى رئيس مجلس الخبراء ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام، فأثناء زيارته إلى مدينة زنجان، وجه أحمدى نجاد فى خطابه تحذيرات للداخل والخارج وسط جموع أهالى زنجان، كما وجه النقد لمنتقدى مشروع التطوير الاقتصادى من ناحية، وللغرب من ناحية أخرى، وبعث لكلا الطرفين إنذارات شديدة اللهجة. وقد وصف منتقدى مشروع التطوير الاقتصادى بالأثرياء الذين امتلأت بطونهم، ووصف معارضتهم بأنها إهانة، وحذر أحمدى نجاد الغرب كذلك، مشيرا إلى بعض مساعيهم نحو الملف النووى الايرانى، حيث قال إذا اعتدى الأعداء على حقوق الأمة الإيرانية سوف تقطع هذه الأمة أيديهم وأقدامهم بسكين زنجان، أما أهم تصريحات نجاد فقد خصصت للرد على منتقدى مشروع التطوير الاقتصادى، ولم يمض أسبوع واحد على تحذير هاشمى رفسنجانى رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام فى منتدى إيران ١٤٠٤ والذى انتقد فيه رفسنجانى مشروع التطوير الاقتصادى وما سيؤول إليه (زيادة الفقر) حتى دافع نجاد عن مشروعه المقترح للاقتصاد وقال دون أن يشير إلى شخص محدد مؤكدا على أن معارضة ترشيد الدعم إهانة للأمة: "إن البعض مستاء من الأمور التى تقوم على أساس العدل ويقولون إذا قمنا بترشيد الدعم وقسمناه بالعدل بدلا من تركه فى يدى بعض الأفراد سيكون فى هذا نشرا للفقر"، وأضاف قائلا: "وأنا أقول له أن ترشيد الدعم هو عين العدل وأنتم لم تهينوا الأمة الإيرانية"، وقد سأل رئيس الجمهورية "لو ابتلع كل هذا الدعم عدد قليل مثلكم أنتم يا من امتلأت جيوبكم وتضاعفت ثرواتكم، هل يكون هذا نشرا للفقر، أما إذا وزع بالعدل على كل أفراد الأمة فسيكون هذا نشرا للفقر"، وقد وصف تصريحات هؤلاء الأفراد بأنها إهانة للأمة الإيرانية، وقال: "أنتم لا تعرفون الأمة وقد ابتعدتم عنها"، وأضاف نجاد مخاطبا هؤلاء: "أنتم تعتبرون الأمة هى فقط أنتم أنفسكم وأسركم وتنظيماتكم وحاشيتكم تعالوا وانظروا فالأمة هى هؤلاء المستعدون للتضحية والفداء فى ميدان زنجان وشوارع زنجان والدولة فى سبيل الثورة وبناء الدولة"، وأكد رئيس الجمهورية قائلا: "وأننا مصممون على تعريفات الشعب بالجذور الأساسية لمشكلات الدولة الاقتصادية ومعالجة هذه المشكلات بفضل الله تعالى ودفع اقتصاد البلاد بقوة الى الأمام برغم سوء النية لدى بعض أصحاب المصالح الشخصية"، وحذر رئيس الجمهورية الأعداء قائلا، "افتحوا آذانكم هنا زنجان هنا أرض الرجال الشجعان والغواصين المجهولين الذين أبدوا شجاعة وقاموا ببطولات كثيرة طوال أعوام الدفاع المقدس الثمانية، واحتشدوا جنبا إلى جنب مع بقية شباب الأمة وشعب الدولة الغالى من أجل الدفاع عن أرض إيران وأحبطوا مؤامراتكم وقال مخاطبا أعداء الأمة: اعلموا أن هذا الشعب الهادئ الراسخ شعب زنجان، فى حالة حدوث أى اعتداء سينفجر فى وجوهكم مثل بركان الشجاعة والشهامة وسيصيبكم بالخذلان وتضلوا من شدة الإحباط طريق بيوتكم".

أحمدى نجاد: مستعدون للحوار مع أوروبا:

وفى لقاء آخر له أكد رئيس الجمهورية على أن العلاقات التى تنشر الحرب وتخلق التوترات والعداوات وتدمر القيم والثقافات لم يعد لها مكان فى العالم، موضحا أن العلاقات أحادية الجانب التى كانت لصالح بعض الدول قد وصلت الى نهاية طريقها، وطبقا لتقرير إيرنا، فقد قال محمود أحمدى نجاد فى لقائه مع دومينيك دوفلبيان رئيس الوزراء الفرنسى الأسبق إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية ترى أنه يمكن لإيران وأوروبا أن يلعبا دورا بناءً لمستقبل العالم. وأكد رئيس الجمهورية قائلا: إننا مستعدون اليوم للحوار مع فرنسا ومع سائر الدول الأوربية فى إطار من العدل، ولكننا نأمل فى أن يلمس الزعماء الأوربيون والفرنسيون ظروف العالم واحتياجاته بشكل جيد فنحن مستعدون للتعاون الكامل مع أوروبا بشرط عدم تدخل الآخرين.

استكمال مثلث اليمين

اعتماد (الثقة) ١٢/ ١١/ ٢٠٠٨

مع اقتراب موعد إجراء انتخابات الرئاسة، تعطى التيارات السياسية - سواء الأصولية أو الإصلاحية - لأنشطتها طيفا وبريقا جديدا وتسمع أصوات جديدة مثل سائر الانتخابات السابقة ونشهد ظهور تيارات جديدة بأسماء مختلفة، وهذا الأمر يؤدى إلى ضرورة إجراء دراسة تحليلية عميقة حول هذه التيارات، حديثة الظهور على الساحة للوصول إلى رؤية أدق بشأن الوضع السياسى للدولة والتكتلات والجبهات بين التيارات السياسية المختلفة، وأحدث تيار سياسى أعلن عن وجوده رسميا على الساحة السياسية خلال الأيام الماضية بالنظر إلى هذه الظروف كان تيار أصولى يحمل اسم (جمعيت رهبويان انقلاب اسلامي) «جمعية أتباع الثورة الإسلامية». هذا التيار الذى برغم أنه لم يمر على مولده فيما يبدو أقل من أسبوع واحد فقط، إلا أنه لا يمكن إنكار شعبيته الجارفة وتاريخه السابق، وهذا الأمر يتضح جليا بإلقاء نظرة سريعة على أسماء الأشخاص الذين عقدوا أول مؤتمر لهذه الجمعية وتحدثوا فيها، ولمعرفة سابقة (جمعيت رهبويان انقلاب إسلامى) يجب الرجوع بالزمن إلى الوراء قبل أربع سنوات عام ١٣٨٤ (٢٠٠٥م) فإذا كانت انتخابات الرئاسة التاسعة تعيد إلى الأذهان ذكرى التيار واختلاف الرأى داخل معسكر الإصلاحيين وفى النهاية تشتت الأصوات والهزيمة فى الانتخابات، فقد كانت هناك أيضا ساحة لظهور الخلاف بشكل علنى فى صفوف التيار المقابل، حيث كان فى مواجهة المرشحين الإصلاحيين الأساسيين الثلاثة فى انتخابات (معين، كروبى، رفسنجانى) هؤلاء المحافظون الذين دخلوا المعترك الانتخابى بأربعة مرشحين (لاريجانى، أحمدى نجاد، قاليباف، رضائى) والذين ادعى كل منهم أنه زعيم الأصولية، وأنه سيعد نفسه ليكون خليفة محمد خاتمي، وهنا برغم أن على لاريجانى قد أصبح هو المرشح النهائى لآلية الائتلاف المعطلة بين تيار اليمين إلا أن الجميع قد دقوا طبول الانفصال واعتقد اثنان منهم أكثر من الآخرين أن التمرد على قرار المجلس المركزى للمحافظين سيكون فى صالحهما فى النهاية، ولم يكن هذان الاثنان إلا محمود أحمدى نجاد ومحمد باقر قاليباف محافظا طهران السابق والحالى، فقد كان كل منهما يرى خلفه دعم ومساندة فرقة من المحافظين الشبان الجدد، فسلكا طريق المعارضة، ومن هنا ظهر مثلث الانقسام فى تيار اليمين، مثلث كان يرى فى أحد أضلاعه اليمين الراديكالى جزءاً من ائتلاف (آبادكران) والذين كانوا قد سموا أنفسهم «رايحة خوش خدمت» (رائحة الخدمة الطيبة) وشهد فى جانب آخر شياخة اليمين المحافظ الذى كان يقود مجلس الوصاية، وشهد فى الضلع الثالث استعراض للقوة من جانب التيار الذى سمى فيما بعد باسم الأصوليين التطوريين، وقد ساندت الفرقة الأولى أحمدى نجاد بالانفصال عن ائتلاف (ابادكران)، وظلت الفرقة الثانية فى معسكر ناطق ووضعوا أقدامهم على الساحة مؤيدين على لاريجانى، والفرقة الثالثة أحسنت استقبال محمد باقر قاليباف. وبرغم أن هذه الفرق الثلاث لا يوجد فيما بينها أى اختلاف فكرى جوهرى ويمكنها التعاون فى بعض الأحيان، حيث توجد أمثلة كثيرة على ذلك، فإن ما يجعل هذا التعاون ممكنا أو غير ممكن شيئان: الأول شخصية هؤلاء الأفراد أنفسهم المنتمين إلى هذين التيارين، والثانى الموضوع الذى يجب أن يتخذوا القرار بشأنه، ولكن فى النهاية وبدخول محمود أحمدى نجاد مرشح الفرقة الأولى فضل الضلعان الآخران للمثلث أن يتحركا بمصباح خافت مؤقتا ربما عادوا إلى الساحة مرة ثانية عند إجراء انتخابات أخرى، وعلى هذا النحو مد المحافظون يد المساعدة إلى الحكومة التاسعة الجديدة واحتلوا أيضا بعض المناصب التى ربما كان أهمها وجود على لاريجانى المنافس السابق لرئيس الحكومة فى موقع حساس مثل أمانة المجلس الأعلى للأمن القومى، والفرقة الثالثة اليائسة من فوز مرشحها (قاليباف) أرسلت مرشحها سيئ الحظ بجبهتها القوية إلى شارع «بهشت» حتى يكون حارس مجلس مدينة الأصوليين (المحافظ) وعادوا هم إلى نقطة انطلاقهم، وهو المجلس وهناك وضعوا أساس انتقاد الحكومة وبالطبع فى صورته الأصولية، وكان احمد توكلى وعماد افروغ والياس نادران وعلى رضا زاكانى وسعيد أبو طالب من بين هؤلاء الأفراد الذين انتقدوا الحكومة التاسعة منذ أول يوم عرفت فيه تشكيلها للمجلس السابع، واهتموا بالاشتهار باسم «الأصوليون المتقدمون».

وبعد عام واحد من معركة ٨٤ (٢٠٠٥م) الشهيرة دخل المثلث الأصولى مرة أخرى فى منافسة جديدة بالطبع فى ظل غياب، ولا يجوز قول «المشاركة الباهتة» لضلع (اليمين

المحافظ). وبرغم ان انتخابات المجالس المحلية فى دورتها الثالثة كانت (ذات طابع سياسى أقل) إلا أنها بصفة عامة كانت ميدانا لقياس ثقل القوى السياسية بعد مرور عام على انتخابات الرئاسة المنهكة. وبرغم أن الإصلاحيين اقتربوا من لملمة الصفوف وذلك بتشكيل ائتلاف مناسب فى الانتخابات وتحقيق فوز محدود إلا أن المحافظين قد ظهروا على الساحة مرة ثانية بقوائم مختلفة، وبرغم أوجه الاشتراك فى قوائمهم إلا أنهم قاموا علنا بمعركة حقيقية قام فيها أنصار قاليباف تحت اسم «الجبهة الأصولية الإصلاحية» باحتلال جزء من المقاعد واحتل أنصار الحكومة الذين اشتهروا بفرقة «رايحة خوش خدمت » (رائحة الخدمة الطيبة) جزءا آخر من المقاعد الخضراء لمجلس المدينة حتى تشتعل منافسة خطيرة بين حلفاء الأمس أيضا فى مرحلة انتخاب المحافظ إلى أن استطاع قاليباف فقط بائتلاف الإصلاحيين ومنتقدى الحكومة أن يواصل وجوده فى مبنى «بهشت»، حيث إنه فى غير هذه الحالة ربما كان قد خرج للأبد وودع الميدان الأول للسياسة فى الدولة، ولكنه احترف السياسة وعقد الائتلاف مع خصومه السابقين ووضع أصواتهم الإيجابية فى حسابه حتى يعرف ببقائه فى منصب محافظ طهران، هكذا كمنافس قوى لرئيس الحكومة ولكن ظل التنافس قائما بين التيارات المنشقة عن المحافظين، حيث كان من المقرر أن تحدد الانتخابات التالية مصير مقاعد المجلس المائتى وتسعين وربما طبيعة وضع الدولة لتحديد رئيس الجمهورية القادم، ومن ثم فقد قام بدعم الضلع الثالث للمثلث حجتى يخوض تجربة الوجود على الساحة مرة أخرى.

المجلس الثامن – عودة التيار المحافظ:

استقال على لاريجانى من أمانة المجلس الأعلى للأمن القومى قبل عدة شهور من إجراء انتخابات رئاسة الجمهورية ، وكان خروجه مدويا لم يهز الساحة السياسية الداخلية الإيرانية فحسب بل انه لفت أيضا أنظار وسائل الإعلام الخارجية إلى تطورات الإيرانية الداخلية كى يعرف الجميع ، بخروج أهم رموز اليمين المحافظ من حكومة محمود احمدى نجاد، وهذا يعنى أن هناك تطورات جديدة سوف تحدث داخل التيار المحافظ.

وقد تم الرد على هذه التكهنات أكثر مما كان متوقعا حيث أن على لاريجانى بدخوله ساحة الانتخابات من داخل معقل المحافظين (مدينة قم) قد أخرج المحافظين مرة ثانية من العزلة، وأرشدهم إلى طريق السلطة كى يتمكن هؤلاء السياسيون اليمنيون أن يعودوا مرة ثانية إلى السلطة ويسيطروا على إحدى السلطات الثلاث بعد أن تحدث الجميع قبل عامين عن انتصار الجنود المحافظين على الجنرالات، وبرغم أن الأصوليين المتقدين قد اتحدوا أيضا مع المحافظين لمرحلة الانتخابات داخل إطار الائتلاف الشامل للأصوليين كى يهدموا اليمينيين المتطرفين إلا أنهم بعد الانتخابات سقطوا فى اللعبة السياسية أمام المحافظين الذين اتحدوا مع أنصار الحكومة بهدف تغيير رئيس المجلس وأجلسوا لاريجانى بدلا من حداد عادل برغم دعم المتقدين له حتى يثبتوا أنهم مازالوا يديرون لعبة السياسة أفضل من الآخرين.

وعلى هذا النحو، وبانتخاب لاريجانى رئيسا للمجلس صام حداد عادل عن الكلام، وأمضى الأصوليون المنتقدون عدة اشهر لانتقاد البرنامج الاقتصادى للحكومة من حين لآخر بحذر وحيطة بالغة ربما لا يظهر شيء من الغيب ويخرجهم من هذا الوضع ، وقد كان هؤلاء ينتظرون فرصة يخرجون من خلالها من ذلك الاسترخاء الممقوت الذى كان من نتائج انتخابات المجلس الثامن، ويؤدون دورهم على الساحة السياسية لفترة أصولية مثلما كانوا يستعرضون قوتهم فى المجلس السابق.

وزارة كردان – فرصة التطوريين:

ومثلما كان يبدو، وبينما كان قد تربع رئيس المجلس على عرش السلطة وبرفقته مسئولى الحكومة قام الأصوليون التطوريون أو نفس أنصار قاليباف فى انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٥ بتحويل آخر رئاسة ممثلى اليمين المحافظ، وهو أول تحد حقيقى بين المجلس الثامن والحكومة التاسعة إلى فرصة جديدة لإحياء نفوذهم فى المجلس، وقد كان تعريف على كاردان كوزير للداخلية للحكومة التاسعة هو نفس هذه الفرصة التى كان يبحث عنها المنتقدون، وكان العثور عليها كافيا لأن يظهروا فى الصورة لمرة ثانية مع سائر وسائل الإعلام المنتمية للأصوليين التطوريون مثل مؤسستى «ألف» و «جهان» وأن ينشروا حقيقة وزير نجاد الجديد، حيث كان من المقرر أن تتعجل الحكومة وتضرب الرقم السياسى لأكثر فترة وزارة فى تاريخ الحكومات التى جاءت بعد الثورة، وعلى هذا النحو وفى ذات الوقت الذى وجه فيه على رضا زركانى تصريحات حادة ولاذعة ضد بعض الأفراد فى الحكومة التاسعة، مثل رحيمى وكردان، واللذين اتهمهما بتزوير شهادة المؤهل، قامت مؤسسة ألف الإخبارية أيضا بالاستعلام عن حقيقة الأمر من جامعة اكسفورد لإيجاد ركيزة قوية لاعتراضات اتباعها وزارة على كردان، وهى الإجراءات التى قوبلت بمنتهى الشدة والعنف من جانب أنصار الحكومة وانتهت بإغلاق المؤسسة. وبرغم ذلك لم يصمت المتقدون وواصلوا نشاطهم مرة أخرى فى المجلس ووسائل الاعلام حيث إنهم كانوا يعلمون جيدا أن هذه الفرصة هى الأخيرة لإحياء مكانتهم المفقودة ولا بد من أن يفعلوا شيئا، ومن ثم فقد استمروا فى إدارة الموضوع عن طريق المجلس وشيئا فشيئا أحيوا أجهزتهم الإعلامية

المفقودة بزيادة الضغط على الحكومة وأثاروا فى النهاية موضوع استجواب وزير الداخلية بتعاون شخصيات جديدة مثل على مطهرى، ووضعوا نقطة النهاية على قصة وزارته الدراماتيكية واستطاعوا هكذا بعد ثلاثة أشهر من الجهد المتواصل أن يعزلوا الوزير الذى كان قد وصل إلى الوزارة بناء على اقتراح ودعم من رئيس الحكومة التاسعة (ممثل الضلع الأول لمثلث اليمين) مع تكتل الكبير المرافق لرئيس المجلس وأتباعه (ممثلو الضلع الثانى للمثلث) وكانت هذه هى الفرصة التى بحث عنها الأصوليون ووجدوها واستثمروها، إذ الأعجب أنه عقد فى نفس هذه الفرصة التاريخية التى لم تسفر إلا عن انتصار الأصوليين المنتقدين للحكومة، مؤتمر فى طهران كان المتحدث الأساسى فيه غلام على حداد عادل، حداد الذى يعرف بدعمه لمكانة أتباعه فى المجلس (وصلت هذه المسألة إلى ذروتها فى يوم استجواب كردان) ويبتعد شيئا فشيئا عن صورة (الرئيس غير الموفق) ربما انه يفكر فى الغالب فى الوصول إلى كرسى الجلسات فى قصر الباستور بعد اجتياز بعد المراحل، وهو المقر الحالى العام لمحمود أحمدى نجاد.

الجمعية الجديدة وتجاوز أحمدى نجاد:

أشارت جمعية «رهبويان انقلاب اسلامى» التى قد أعلنت حديثا عن وجودها فى بيان الإعلام عن وجودها فى أول مؤتمر لها أن لها تأكيد خاص على «التحزب»، وهو المفهوم الذى لا يتفق بالمرة مع فكر المجموعة الحالية فى الجهاز التنفيذى للدولة وفقا للتصريحات التى أعلنها رئيس وأعضاء الحكومة التاسعة، ومن ثم يمكن العثور هكذا على أول خلاف فى الرأى من هذه الزاوية والقول بجرأة أنه لو تقرر حدوث تجاوز لأحمدى نجاد فى مجموعة تيار اليمين بخلاف ما قد قيل حتى الآن أن أحد المطالبين لهذا التجاوز هم بالقطع نفس هؤلاء الأشخاص الذين تجمعوا الفترة الماضية حول حداد عادل وتحدثوا عن التحزب ونجحوا فى عزل أحد وزراء أحمدى نجاد.

وعلى هذا النحو، فإن على رضا زركانى العضو المؤسس لجمعية "رهبويان انقلاب اسلامى" ورئيس فريق العمل الانتخابى المؤيد لقاليباف فى الانتخابات السابقة ، يذكر علاوة على أحمدى نجاد قاليباف ولاريجانى وتوكلى وولايتى أيضا باعتبارهم خيارات الأصوليين المطروحة للترشيح فى الانتخابات العاشرة، ويضاف فى ذات الوقت فى بعض الأوساط الاخبارية والسياسية محسن رضائى وغلام على حداد عادل أيضا إلى قائمة المرشحين المنتظرين لخلافة احمدى نجاد ، ومثل هذه السابقة التى تبرز أهمية ظهور جمعية رهبويان انقلاب اسلامى التى ترى بين مؤسسيها أسماء شخصيات معروفة مثل الياس نادران وبرويز سرورى، وعلى رضا زاركانى، وزهرة الهيان ، وفريد الدين حداد عادل (ابن رئيس المجلس الأسبق، ورئيس تحرير الصحيفة الأسبوعية (همشهرى جوان) التابعة لبلدية طهران، وقد قيل فى ذات اليوم الأول الاسم الجديد لها وهو الأصوليون التطوريون، ويمكن القول بأن هذا الاعلان عن الوجود هو نوع من الإحياء والنشاط الاعلامى للضلع الثالث لمثلث اليمين والذى كان قد همش من عدة سنوات، وبينما لا يزال المنافس الاصلاحى فى صراع اختيار المرشح النهائى ورئيس الحكومة الأصولية قد واجه هو الآخر انتقادات شديدة بعد ظهور المشكلات الاقتصادية العديدة بين الضلع الثالث لمثلث اليمين فى هذه الأيام وبعد انتصاره الأسبوع الماضى (نجاحه فى عزل كردان) يثبت أكثر من قبل انه مهتم بالتأثير على انتخابات الرئاسة القادمة، خاصة أنه يتردد أن هؤلاء سيدخلون أيضا بشكل سريع قبيل الانتخابات فى ساحة الاعلام المكتوب بصحيفة تحت عنوان (بنجره) "النافذة" والتى يأتى فى صدر صفحتها الرئيسية اسم على رضا زاكانى باعتباره صاحب الامتياز والمدير المسئول، هل سيعثر الأصوليون التطوريون فى ختام هذه اللوحة الجديدة على بديل لأحمدى نجاد؟ وهل سيصبح هؤلاء حملة لواء تجاوز الرئيس التاسع؟

حقيقة مشروع حكومة الوحدة الوطنية

■ عباس عبدى ■ اعتماد ملى (الثقة الوطنية) ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٨

منذ فترة وجيزة طرحت بعض الأصوات داخل النخبة الإيرانية فكرة تشكيل حكومة وحدة وطنية كمشروع يهدف إلى الخروج من الوضع السياسى المتردى السائد حاليا، وكانت الجلسة الأخيرة لمجلس الشورى الإسلامى، ودعوة جماعات سياسية مختلفة لحضور هذه الجلسة، علامة أخرى على هذا التحرك من قبل الحكومة الإيرانية.

ودون شك ينبغى علينا الترحيب بذلك التحرك لسببين: أولهما أن أعضاء المجلس بعد فترة من التعامل مع الحكومة القائمة أدركوا أن الأوضاع متردية أكثر مما يمكن التجاوز عنه أو السكوت عليه، والثانى أن تحديد طريق الخروج من هذه الأزمة فى الالتزام بمفهوم الوحدة الوطنية، وصعود هذه القضية إلى سطح المعترك السياسى بعد انتخابات ٢٠٠٥ الرئاسية أوضح لكثير من الناشطين السياسيين المصير الذى ينتظر المجتمع الإيرانى فى حال ما إن استمرت الأوضاع على ما هى عليه.

هذا الوضع يمكن وصفى بـ تراجيديا التاريخ الإيرانى، حيث أتضح لخبراء السياسة غياب المنافسة السياسية بشكل كامل، لكن أغلب أصدقاء التيار الحاكم قد انتشوا من ذلك الوضع إلا قليل منهم بحيث لم يعد لديهم قدرة على تأمل الوضع القائم. حتى حالة الامتعاض التى لدى تلك القلة من التيار الحاكم توارت عن الأعين وسط صيحات نشوة السلطة لدى أغلبية ذلك التيار، وعندما انقضت لحظات السعادة بالاستحواذ على السلطة وموسم توزيع الحقائب الوزارية، جاءت مرحلة تحمل تكلفة الأخطاء، وشيئاً فشيئاً بدأ البعض يدرك ما حدث، وبالتالى تم طرح مشروع الوحدة الوطنية لتجاوز ما حدث.

لكن ما هى الحقيقة الفعلية لهذا المشروع، ولماذا تم طرحه؟ خلاصة هذا المشروع هو أنه من أجل تغيير الحكومة الإيرانية الحالية ينبغى دخول شخص آخر من التيار الحاكم غير الرئيس الحالى إلى الساحة السياسية على أن يكون من الفصيل المعتدل فى هذا التيار ، ثم يقوم الإصلاحيون بمساندة ذاك الفصيل المعتدل من التيار الحاكم الحالى حتى يتم انتخاب مرشحه رئيساً للجمهورية، وهى مرحلة تالية يتم فيها منح الإصلاحيين عدداً من المقاعد الوزارية، تلك هى مراحل تنفيذ مشروع الوحدة الوطنية، فما هى المشكلة إذا؟ يمكن القول إن مقدمات ونتائج المشروع تحوى مشكلات عدة، فمن الناحية التأسيسية لم يحدد هذا المشروع التفاعل الاجتماعى أو الظاهرة المجتمعية التى أدت إلى ظهور وضع سياسى يهدد الوحدة الوطنية كى ينفذ مشروع للمحافظة عليها والقضاء على المخاطر التى تهددها.

الحقيقة أنه حتى إذا اعتبرنا أن أداء الحكومة الحالية هو الذى أدى إلى تهديد الوحدة الوطنية، يجب القول كذلك إنه كانت هناك مقدمات سابقة على تشكيل الحكومة الحالية ينبغى الاتفاق على وجودها من عدمه، فضلا عن الاتفاق على طرق إصلاحها، وإن ظهور الحكومة الحالية ما هو إلا نتيجة لهذه المقدمات، وهذه النقطة قد تم إغفالها أو السكوت عنها فى هذا المشروع المقترح.

بالإضافة إلى ما سبق، حدث خلط بين مفهوم الوحدة الوطنية ومفهوم حكومة الوحدة الوطنية.

فى بعض المجتمعات يكون تشكيل حكومة الوحدة الوطنية مقدماً إلى حد ما على حدوث الوحدة الوطنية نفسها، على سبيل المثال، فى دولة مثل لبنان أو أفغانستان أو العراق لا يمكن التحدث عن حكومة أغلبية لأن مثل هذه الحكومة تتشكل عندما يكون هناك وحدة وطنية حقيقية بين أفراد الشعب الواحد، أما إذا كانت مثل هذه الوحدة غير موجودة أو أنها غير مستقرة، ففى هذه الحالة تتشكل حكومة الوحدة الوطنية من ممثلين عن العرقيات أو الطوائف الدينية المكونة لشعب هذه الدولة إلى أن تتحقق بمرور الوقت وحدة وطنية من الناحية العملية.

حكومة الوحدة الوطنية فى هذه الدول تشبه الممثل للقبائل والعرقيات والطوائف الدينية والجماعات اللغوية، حيث يكون العامل الأساسى لتصنيف الأفراد هو انتماءاتهم العرقية والدينية واللغوية، وطالما أن هذا التصنيف أو التمييز قائم فلن يتكون ما يعرف بالوحدة الوطنية الحقيقية.

فى هذه المجتمعات ليس من الممكن تغيير الانتماءات بسهولة لأن الأفراد يتم تعريفهم حسب خصائصهم وانتماءاتهم المذكورة، وهذا الأمر لا علاقة له بمعتقداتهم السياسية والاجتماعية، كما أن تقسيمات الأقلية والأغلبية فى هذه المجتمعات ثابت إلى حد كبير وفق ثبات التركيبة الديموجرافية للسكان، فعلى سبيل المثال، فى دولة مثل أفغانستان تتحدد الأقلية والأغلبية وفق التناسب العددى بين البشتون والطاجيك، وبين الشيعة والسنة وغيرها من التمايزات الداخلية، ويكون هذا العامل أكثر تحديداً وتصنيفاً للأفراد من المعايير الفكرية الأخرى، والتى لا يمكن

أن تحل محل المعايير سالفة الذكر.

فالإشتراكى البشتونى يحتمل أن يكون أقرب لليبرالى البشتونى أكثر من قربه للاشتراكى الطاجيكى، هذا إذا كان للاشتراكية أو الليبرالية معنى فى مثل هذه المجتمعات، لكن فى دول أخرى مثل فرنسا لا توجد مثل هذه التمايزات، بل نجد أنهم تجاوزوا مسألة الأقليات العرقية والدينية، حيث يتم هضمها إلى حد كبير داخل الجماعات السياسية. والفرد هناك إما أن يكون يسارياً أو يمينياً وغالباً ما يتم تداول السلطة بين الفريقين على نحو متوال، والاختلاف بينهما يكون حول أولويات البرنامج الانتخابى ويتنافسان داخل عملية ديمقراطية حرة، ولا يوجد اختلاف بينهما حول مبدأ حكومة الأغلبية أو مبدأ وجود فرنسا كوحدة وطنية أو مصالحها القومية، ولذا فإن حكومة الوحدة الوطنية تعنى هناك الحكومة المكونة من توجهات سياسية وانتماءات أيديولوجية مختلفة، وطالما أنه لم تحصل أى منها على الأغلبية المطلقة أو النسبية تقوم هذه التيارات فى تلك الحالة بتشكيل حكومة ائتلافية وليست حكومة وحدة وطنية.

مشكلة الوضع الحالى للسياسة فى إيران ليست ناجمة عن الافتقار إلى حكومة وحدة وطنية، لأنه إذا كان الأمر كذلك لكان لزاماً أن تتم دعوة الجماعات المجتمعية لتكوين حكومة من ممثلى العرقيات والطوائف الدينية وغيرها، وليست دعوة الجماعات السياسية التى يتم التمييز بينها على أساس الفكر والبرامج الانتخابية والإدارية.

المشكلة الحقيقية فى المجتمع الإيرانى هى عدم الالتزام باستراتيجيات وآليات تحقيق الوحدة الوطنية مثل حرية التعبير، وحرية عقد الاجتماعات ومراعاة استقلال السلطات والفصل بينها، وإجراء الانتخابات النزيهة وعدم تصفية وإقصاء المنافس السياسى وغيرها من الأسس التى تقيم الوحدة الوطنية وترسخ دعائمها، وطالما أن هذه الأسس لم تتحقق فإن الوحدة الوطنية لن تتحقق بوجود هذا أو ذاك فى السلطة.

كما أن هذا المشروع يمثل معضلة من حيث التنفيذ لأن تأييد الجماعات الإصلاحية لمرشح جديد من داخل التيار الحاكم حالياً لن يؤدى إلى حتمية انتخابه، بل ربما يكون سبباً لعدم انتخابه. لماذا؟

لأننا لو كنا فى مجتمع يضم جماعتين عرقيتين، ففى هذه الحالة إذا أيد رئيس جماعة منهما شخصا بعينه أو قائمة انتخابية محددة فإن جميع أعضاء هذه الجماعة سوف يؤيدوه لأن أساس التفاهم فى هذه الحالة هو الحصول على نصيب من السلطة، لكن إذا لم يكن الأمر كذلك، فإن أى دعم أو تأييد من زعامة أى جماعة سياسية لشخص من التيار المنافس سيقترن بمعارضة الموالين للجماعة السياسية التى مالت لترشيح شخص منافس لها، ولذا فإن أى جماعة إصلاحية ستؤيد مرشح يمينى محافظ ستفقد على الفور مؤيديها التقليديين، وكثير منهم سيفضل عدم الاشتراك فى الانتخابات، كما أن البعض منهم سيفضل التصويت لصالح الرئيس الحالى لأنهم سيراودهم الشك فى اتفاق توزيع الأسهم، وسيعتبرونه نوعا من المتاجرة بهم وبأصواتهم، ولذا سيفضلون الرئيس الحالى.

إن تأييد الشعب الإيرانى للإصلاحيين ليس تأييداً مطلقاً بدون قيد أو شرط، وإنما هو مشروط بتمثيل مطالبهم والتعبير عنها، ومثل هذا الاتفاق المزمع عقده بين المحافظين والإصلاحيين لن يحظى بتأييد الشعب الإيرانى. بالإضافة إلى هذا، فالإصلاحيون ليسوا جماعة منسجمة أو الأفضل القول أنهم ليسوا جماعة منغلقة، بحيث يستطيعون الاجتماع داخل حجرات حزبية والاتفاق حول أى مشروع انتخابى أو سياسى.

إن وحدة الجماعات الإصلاحية جاءت فى إطار تكوين تيار سياسى، حيث تم التوصل إلى الوحدة فيما بينها من خلال أداء هذا التيار السياسى، ولم تكن الوحدة فيما بينها وحدة بنيوية هيكلية وإنما وحدة إجرائية من الممكن أن تسقط مع الانحراف عن مسار الأداء الذى جمع بينها.

من ناحية أخرى، هذا النوع من الاتفاقات يستلزم وجود أحزاب قوية داخلياً فى كلا طرفى الاتفاق، بحيث تستطيع تدوين هذا الاتفاق والعمل وفقاً له، والقيام برد فعل مناسب فى حالة انتهاك الاتفاق من الطرف الآخر، وأجواء مثل هذا الأمر غير موجودة فى إيران. فالتوافق والتصالح فى الثقافة الإيرانية العامة أمر مذموم غير مستحب لأنه يعنى الاستسلام والخضوع حتما من أحد الطرفين، و فى الثقافة الإيرانية يعنى الاتفاق - ضمنياً - خضوع الحزب أو الجماعة التى عقدت الاتفاق.

أما إشكالية تنفيذ الاتفاق فهى معضلة أخرى لأن الإصلاحيين فى حال المشاركة فى مثل هذا المشروع ينبغى أن يدفعوا تكلفته نقداً لكن مصالحهم - إذا كان لديهم مصالح - فستضيع تماماً، ومع أقل تغيير أو تبديل للأوضاع سيكونون أول الضحايا.

وهذا المقال ليس فى مقام القول بأن المشروع المذكور قد تم طرحه من منطلق الخداع والكذب، إذ إنه من الممكن أن يكون الأمر على خلاف هذا تماماً، لكن هناك مسألة واضحة وضوح الشمس، وهى أن هذا المشروع قد طرح من منطلق اليأس، ويبدو أنه إذا كانوا بالفعل يسعون إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية عليهم أن يهيئوا الأجواء الحقيقية اللازمة للوحدة الوطنية، وفى هذه الحالة تستطيع قوى المعارضة (الإصلاحيون) بسهولة كبح جماح المخلين بالمصالح القومية والوحدة الوطنية لإيران، وتستطيع تهيئة الأجواء لمرشحى جميع التيارات السياسية فى الانتخابات الرئاسية القادمة، فضلاً عن إجراء انتخابات حرة نزيهة وقانونية تكفل الحفاظ على الوحدة الوطنية وتدعيمها حتى لو خرجت الحكومة الحالية من السلطة.

قرار هاشمى المثير للجدل

■ اعتماد (الثقة) ٢٤/ ١١/ ٢٠٠٨

كلما أجرى محمد هاشمى العضو البارز فى حزب كوادر البناء حديثا فى هذه الأيام أشار إلى انتخابات رئاسة الجمهورية، وتحدث عن رغبته فى الترشيح، وقد أعلن فى عدة أحاديث له أن هناك احتمالا لترشيحه، وأعلن فى آخر مرة أيضا فى أثناء زيارته لمعرض الصحف والمطبوعات أنه سيرشح نفسه فى الانتخابات الرئاسية القادمة بصورة مستقلة.

والترشيح بالنسبة لأى رجل سياسى ليس عيبا، ومن الممكن للشخصيات النشطة فى الساحة السياسية أن ترشح نفسها للمشاركة فى أى انتخابات، ولكن عندما يصبح أحد النشطاء السياسيين عضوا بأحد الأحزاب، ويقبل أن ينضم إلى أحد التنظيمات السياسية، عندئذ لا تكون توصياته السياسية متعلقة بقرار شخصى منه، ولا يستطيع أن يؤدى عملا أو لا يؤديه وفقا لرؤيته الشخصية.

فالعمل الحزبى له واجبات أهمها احترام القرار الجماعى، والوجود داخل الأحزاب يمنح الأفراد بعض المزايا، كما أن له أيضا بعض القيود بالطبع، ومن بين هذه القيود أن يكون الفرد داخل الإطار التنظيمى.

وفى هذا الوضع عندما يعلن حزب كوادر البناء رسميا أنه سيرشح سيد محمد خاتمى ويقف وراءه فى الانتخابات، فماذا يعنى إذاً إعلان ترشيح أحد أعضاء هذا الحزب فى الانتخابات؟ على سبيل المثال، الآن وقد اتفق أعضاء حزب الاعتماد الوطنى على ترشيح مهدى كروبى ومساندته فى الانتخابات، هل يعقل أن يعلن أحد أعضاء هذا الحزب استعداده للمشاركة فى الانتخابات هو الآخر، وكذلك طالما دافعت منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية وجبهة المشاركة عن ترشيح خاتمى، فهل من اللائق أن يعلن بهزاد نبوى أو محسن ميردامادى أو أى عضو آخر من أعضاء هذا الحزب أنه سيشارك فى الانتخابات بصورة مستقلة؟

وهؤلاء الأعضاء منضمون أصلا للحزب ولا يعملون بشكل مستقل، ومن ثم فإنهم إذا قرروا أن يتخذوا قرارا شخصيا، وأن يؤدوا العمل السياسى بصورة مستقلة فينبغى عليهم أولا أن يخرجوا من الحزب. ولو فرض وتقرر أن تعقد جلسة المجلس المركزى لاتخاذ أحد القرارات، ثم يعمل أحد الأعضاء وفقا لرأيه الشخصى، عندئذ أى معنى سيكون للعمل الحزبى بعد ذلك؟

لا شك أن أعضاء أى حزب لا يكون لهم عادة رأى واحد بشأن القضايا السياسية وهم يجرون أبحاثا كثيرة فى الجلسات السياسية، ولكن بعد الاتفاق لا ينبغى لأحد أن يسمح لنفسه بعد ذلك أن يتخذ موقفا مخالفا لرأى الأغلبية، كما أن الأحزاب التى تساند خاتمى تضم أفراد كثيرين يعارضون ترشيحه. وحتى إذا لم يدافعوا عن القرار الحزبى فإنهم على الأقل لن يعارضوه احتراما لرأى الحزب.

والآن ينبغى على محمد هاشمى أن يقبل قرار حزب كوادر البناء لدعم خاتمى أو لا يقبله، فإذا قبله فلا معنى لترشيحه بعد ذلك، أما إذا لم يقبله واعتقد أن لديه الكفاءة اللازمة للترشيح فإن طريقه هو أن ينفصل عن هذا الحزب قبل أى شىء، ثم بعد ذلك يتخذ قراره الشخصى، ومع ذلك فإن الطريق الثانى يبدو أيضا غير معقول بالمرة، فإنه يكفى فقط أن يتخيلوا لو أن أعضاء كل حزب أرادوا لبحث أى موضوع معارضة رأى التنظيمات والخروج عن الإطار الحزبى، عندئذ هل سيبقى بعد ذلك شىء اسمه الحزب؟

إذاً فى هذا الوضع سيبقى طريق واحد وهو الإطار الحزبى، وينبغى على كل أعضاء الأحزاب أن يلتزموا بالأسس الحزبية والتنظيمية، وأن يحترموا رأى الحزب ورأى الأغلبية حتى ينمو التحزب فى الدولة وإلا فإننا سنشهد انقساما وانشقاقا فى الأحزاب بأكملها.

وضع الحكومة العاشرة سيكون صعبا للغاية

اعتماد (الثقة) ٢٩/ ١١/ ٢٠٠٨

وصف بهزاد نبوى نائب رئيس المجلس السادس القلق من مستقبل ايران بأنه أهم دافع لمساندة خاتمى فى انتخابات الرئاسة العاشرة، واعتبر الوضع الحالى قلقاً بالنسبة لنظام الجمهورية. وقد صرح أنه فى حالة استمرار هذا الوضع سيواجه نظام الجمهورية تحديا كبيراً، ونظرا لأن الاصلاحيين أكثر إخلاصا من الكثيرين للثورة وللنظام فإنهم بصدد وقف هذا النهج. وطبقا لتقرير إيرنا فقد ذكر بهزاد نبوى، وهو أيضا عضو بالمجلس المركزى لمنظمة مجاهدى الثورة ضمن تصنيفه لمعارضى ترشيح خاتمى، أن هناك عدة تيارات تعارض دخول خاتمى ساحة الانتخابات: التيار الأول هو تيار الاقتدار والذى له مرشحه الخاص ويعتبر خاتمى منافسا خطيرا ويخشى زيادة نسبة أصواته، والتيار الثانى هو الاصلاحيون ولهم مرشح آخر غير السيد خاتمى ولا يستطيعون تأييد ترشيحه بالطبع، وهناك تيار ثالث يضم الأفراد الذين يرون انهيار النظام السياسى الحاكم ويؤمنون بضرورة استمرار الوضع الراهن كما هو حتى يتعرض النظام السياسى للدولة لأزمات أشد ويسقط تماما فى النهاية. ووجهة نظر هؤلاء الأفراد فى هذا المجال تشبه التيار الذى ساند خاتمى عندما أصبح رئيسا للجمهورية فى عام ١٩٩٧ وقالوا يومئذ أن خاتمى قد جاء لكى يؤخر انهيار النظام وترحب هذه النظرية فقط بالتيارات التى تسعى لقلب النظام السياسى، ولا شك أن ممثل شعب طهران فى المجلس السادس قد اعتبر الاصلاحيين أفرادا يفكرون فى خدمة الدولة، وأضاف قائلا: إن الاصلاحيين لن يقاطعوا أبدا الانتخابات وقد امتنعوا عن تعريف المرشح على الأكثر فى انتخابات الدورة البرلمانية السابقة بسبب الظروف التى فرضت عليهم ومنعتهم من المشاركة فى الانتخابات، وقال أيضا عضو المجلس المركزى لمنظمة مجاهدى الثورة مؤكدا على أن الاصلاحيين يعارضون مقاطعة الانتخابات. نعتقد أن السعى من أجل المقاطعة فى حالة إمكانية المنافسة أمرا فى خدمة المنافس، وفوز هؤلاء يتحقق فقط فى حالة المشاركة المحدودة من جانب الشعب، وكما دفع بهزاد نبوى عن المشاركة فى الانتخابات انتقد بنفس القدر أيضا المشاركة فى انتخابات المجلس الثامن، وقد صرح بتوضيح هذه المسألة قائلا: لقد كان لانتخابات المجلس الثامن المشاركة فى كثير من الدوائر الانتخابية التى لم يكن لنا فيها مرشح اصلاحى أو مستقل بسبب رفض الأهلية للكثير منهم، ولنفس السبب نتيجة الانتخابات لم تحدث نتائج جيدة للإصلاحيين. وأضاف قائلا: لقد عرفنا المرشحين فى أكثر من مائة مقعد باستثناء طهران برغم امكانية المنافسة على نحو خمسين مقعداً فقط فى كل أنحاء الدولة بعد الرفض المتتالى لأهلية الكثيرين، وكان إصرارنا فى منظمة مجاهدى الثورة ألا نشارك فى انتخابات طهران أو على الأقل نشارك بعدة مرشحين معروفين لأنه لم يكن لدينا مرشحون معروفون بالقدر الكافى، ولكن كان رأى أصدقاء الائتلاف بخلاف ذلك فاضطررنا فى النهاية المشاركة فى انتخابات طهران وبالقائمة الكاملة. أيضا وصف بهزاد نبوى المشاركة فى الانتخابات التى ترفض فيها أهلية المرشحين بأنها تشعل المنافسة الانتخابية وصرح بأن الوسيلة الوحيدة أمام الاصلاحيين لكى يحولوا الوضع الكائن إلى وضع مناسب هى المشاركة الفعالة فى الانتخابات المختلفة كانتخابات المجالس المحلية والبرلمان ورئاسة الجمهورية، والأهم من كل ذلك مجلس الخبراء، ولنفس هذا السبب يجب أن يشاركوا فى الانتخابات ويتسابقوا على أى مقعد يمكن المنافسة عليه. وبرغم أن بهزاد نبوى قد انتقد المشاركة فى انتخابات المجلس الثامن إلا أنه اعتبرها العامل الوحيد لمشاركة الاصلاحيين خاصة منظمة مجاهدى الثورة فى انتخابات المجلس الثامن وتبعيتهم للائتلاف. وصرح قائلا: "لولا مشاركتنا فى بعض الدوائر مثل طهران لكنا اتهمنا بانتهاك الائتلاف من قبل أصدقاء الائتلاف.. ولهذا السبب احترمنا القرار الجماعى فى النهاية وأعلنا موقفنا للجميع فى بيان عام فقط بعد الانتخابات" وأضاف نبوى قائلا: والشعب أيضا كانت رؤيته صائبة فقد كانت مشاركته فعالة فى الدوائر التى كانت فيها إمكانية المنافسة، وعلى العكس كانت له مشاركة محدودة فى الدوائر التى استحالت فيها المنافسة، وأشار رئيس المكتب التنفيذى لمنظمة مجاهدى الثورة مرة ثانية إلى الانتخابات القادمة التى ستواجه الاصلاحيين بعد مرور الانتخابات الماضية وقال أن الدولة تواجه مشكلات كثيرة وسيكون من الصعب جدا الخروج من هذه الأزمات، وأيا كان رئيس الجمهورية القادم يجب عليه أن يجيب على هذا التساؤل، وهو ماذا سيفعل مع الملف النووى المفتوح فى مجلس الأمن، حيث كان الفيتو الصينى والروسى يستطيعان

فى وقت ما أن يمنعا انتقاله إلى مجلس الأمن ويمكنه حاليا بعدم استخدام الفيتو الامريكى أن يخرج من مجلس الأمن ؟، وأضاف نبوى موضحا أن الحكومة التاسعة كانت تصف عقوبات مجلس الأمن والولايات المتحدة والدول الأوربية فى بادئ الأمر بأنها غير مهمة وغير مؤثرة. ونفس هؤلاء الأفراد يتحدثون اليوم بإفاضة عن العقوبات وتأثيرها على ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة فى أحاديثهم وتحليلاتهم، فينبغى على كل من يريد أن يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية أن يجيب على هذا التساؤل، وهو كيف سيحل مشكلة العقوبات ؟ وفى الوقت ذاته وصف نائب رئيس المجلس السادس الطريق الذى سيواجه الحكومة القادمة للعودة الى وضع ٢٠٠١ بأنه طريق شاق وطويل جدا، وصرح بأن التحدى المهم فى مجال السياسة الخارجية هو وقف الشعارات الجوفاء وتطبيع العلاقات مع الدول وعلى الأقل الدول العظمى. ومن الناحية الاقتصادية أيضا ينبغى على المرشحين أن يحددوا كيفية التعامل مع انخفاض أسعار النفط، حيث إن الحكومة الحالية وأنصارها وحاشيتها قد ربطوا ميزانية الدولة والخزانة تماما بأسعار النفط المرتفعة، وعجز الميزانية الناتج عن هذا الانخفاض، وكذلك طريقة مواجهة ارتفاع الأسعار والغلاء الناتج عن خطط وبرامج الحكومة التاسعة وإفلاس النظام المصرفى نتيجة سوء إدارة الموارد وتوزيع الأموال، وقال وزير الدولة للشئون الخارجية بحكومة الشهيد رجائى ضمن تصور الوضع الصعب للحكومة العاشرة: إن خاتمى لا يمكنه تحقيق المعجزة برغم أن الجميع ينتظر منه أن يدخل الساحة من أجل منع تصاعد الأزمات، وقد وصف أعداء خاتمى فى الوقت نفسه بأنهم أفراد لا يرغبون مطلقا فى فوز خاتمى فى الانتخابات القادمة، وأشار نائب رئيس المجلس السادس إلى معارضى خاتمى وصرح قائلا: إن بعض الأفراد الذين عارضوا خاتمى فى السابق قد قللوا نظرتهم المتشائمة تجاه خاتمى قياسا على الأوضاع الحالية، ويرون أن خاتمى بمقدوره أن ينقذ الدولة، وواصل العضو البارز بمنظمة مجاهدى الثورة حديثه قائلا: ان خاتمى سيواجه وضعا صعبا للغاية خاصة فى ظل هذه الأجواء المغلوطة التى قدرت فى هذه الأعوام الأخيرة وعرفت الحكومة من خلالها للشعب بأنها لجنة كبرى للإغاثة والإمداد ومسئول توزيع الأموال فى الجولات التفقدية فى المحافظات، إذا فالوضع سيكون صعبا للغاية على أى حكومة لا سيما بعد الانخفاض الملحوظ فى أسعار النفط، ومع ذلك لا يمكن فى اعتقادى الشخصى التخلى عن المسئولية بسبب صعوبة الوضع، وقال نبوى مشيرا إلى أن الانخفاض المتكرر فى أسعار النفط: إن المعدة التى اعتادت على النفط الذى يباع بمائة وخمسين دولاراً لا يمكن ملؤها فجأة بالنفط الذى يباع بثلاثين دولاراً، وقد انتقد السحب المتكرر من حساب الاحتياطى النقدى وحذر عدة مرات من عواقب مثل هذا الأمر قياسا على انخفاض أسعار النفط وقال: إن انخفاض أسعار النفط يجب أن نتوقع عواقبه الوخيمة على اقتصادنا، ويجب أن يتحمل مسئوليته بالطبع هؤلاء الأشخاص الذين قد أجهزوا على حساب الاحتياطى النقدى برغم بيع النفط بالسعر الغالى وهو مائة وخمسون دولاراً.

مهام جديدة للحرس الثورى

حوار مع نائب القائد العام للحرس الثوري

■ تابناك (المنبر) ٢٠٠٨/١١/٢٥

يمر هذه الأيام ٢٩ عاما على صدور أوامر الإمام الخمينى فى ٥ آذار ١٣٥٨ هـ.ش ١٩٧٩/١١/٢٧ بتشكيل قوات الباسيج، وبهذه المناسبة تجرى وكالة أنباء ايسنا حديثا مع قائد قوات المقاومة الباسيج حجة الإسلام والمسلمين حسين طائب.

وقد أكد نائب القائد العام للحرس الثورى فى هذا الحوار على ضرورة مزيد من النشاط الإعلامى على مستوى الدول العربية المجاورة ودول المنطقة أيضا، وعلى مستوى وسائل الإعلام الداخلية الإيرانية.

وفى رد على سؤال كم فى المائة تم تنفيذه من البرامج الموضوعة للعام ١٣٨٧ هـ.ش ٢٠٠٧/٢٠٠٨ قال إننا أصبحنا فى وضع أفضل من حيث برامج تجنيد القوى، ونتقدم طبقا للبرامج الموضوعة وتفيد الإحصائيات أنه حتى الآن تم تجنيد ١٣ مليونا ٦٣٩ ألفاً و٧٢٢ متطوعاً، وطبقا

للبرامج التى وضعناها يجب أن يصل هذا الرقم فى نهاية هذا العام (الذى سينتهى فى ١٢/ ٣/ ٢٠٠٩) إلى ١٤ مليونا و ٥٠٠ ألف متطوع، وبهذا نكون قد نجحنا هذا العام فى ضم مليونى متطوع.

وقال أيضا: من نحو ١٣ مليوناً و ٦٠٠ ألف متطوع هناك ١٣ مليوناً و ٢٤٨ ألفاً و ٧٨١ متطوعاً على مستوى مناطق التعبئة فى المراحل التعليمية والطلابية والنقابات ورجال الدين.

وعلى صعيد تعبئة الطلبة، أضاف قائلا تم تنفيذ نسبة ٥٣٪ من برامج تعبئة الطلبة، حيث من المقرر تعبئة ٩٠١ ألف تم معهم حتى الآن تجنيد ٥٤٤ ألفاً و ٩٢٩ طالباً.

وأضاف: هناك مليون شخص من الأشخاص المثقفين بشكل أعم من المعلمين وكادر التربية والتعليم، ومن المقرر تعبئة ٥٠٠ ألف من هذا الرقم وإحصائياتنا فى الوقت الحاضر تفيد أنه تم تجنيد ٣٢١ ألفاً و ٤٨ شخصاً أى أننا حققنا نسبة ٦٨٪ من الرقم المستهدف. أما النسبة المستهدفة من المهندسين ٦٠ ألفاً و ٤١١ شخصاً، تم منها إنجاز -حتى الآن- نسبة ٣٥٪ أى ٢٤ ألفاً و ١٦٠ شخصاً.

ومع إعلان زيادة المعسكرات العلمية للتعبئة هذا العام مقارنة بالعام الماضى بنسبة ٣٠٠٪ أكد قائلا: نظرا لأن توجهنا توجه علمى فإننا الآن قد صعدنا هذا العام إلى نحو ٢٣٠٠ طالب ممن اجتازوا مرحلة التعليم قبل الجامعى إلى الجامعة، وأقمنا معسكراً مركزيا فى مشهد فى منظمة التعبئة الطلابية بمساعدة منظمة تعبئة طلبة التعليم قبل الجامعى.

وقال قائد قوات مقاومة الباسيج إننا فى المرحلة الحالية بصدد تحقيق (جيش العشرين مليون). بفضل حكمة الزعيم تم الإعلان عن مهمة جديدة لقوات الباسيج وهى (تعبئة عشرات الملايين) وهذه العملية تحتاج إلى تغيير فى التوجهات، وفى برامج تعبئة قوى المقاومة، ولدينا برامج تساعدنا على هذا الأمر.

تكوين مجلس أعلى لكل طبقة فى الباسيج:

أحد الأعمال التى تم إنجازها تكوين مجلس أعلى بأشخاص حقيقيين وحقوقيين لكل طبقة فى الباسيج. هذا المجلس يتخذ القرارات الخاصة بالتوسع فى كل إدارة وله برامجه. وخلال الأسبوعين السابقين تم تشكيل أول مجلس للأساتذة بحضور وزير التعليم والأبحاث والتقنية، وأمين المجلس الأعلى للثورة الثقافية، وممثل مقام الزعامة فى الجامعات، وعدد من المسئولين عن الجامعات والنخبة الجامعية، وسيقوم هذا المجلس بالتخطيط للتعبئة على مستوى أساتذة الجامعة.

تطبيق خطة أمنية دائمة:

أشار طائب فى حواره مع وكالة أنبا ايسنا إلى البدء فى تنفيذ خطة أمنية دائمة عن طريق قوات الباسيج منذ السابع من آذار هذا العام (العام الإيرانى) الموافق٢٩/ ١١/ ٢٠٠٨م، وقال إنه تم تنفيذ المرحلة التجريبية لهذه الخطة منذ خرداد يونية ٢٠٠٨ على مستوى دائرة من ناحية، وكان عندنا أكثر من ٣٠٠ ناحية على مستوى مدن الدولة، فى كل ناحية عدد من الدوائر، وقد تم التطبيق على مستوى ٣٠٠ دائرة.

وطوال هذه الفترة نحن نقيم التجربة ونبحث مدى جدواها، ثم نعالج مواطن النقص فيها، وتم إبلاغها للمحافظات بحيث نستطيع تعميمها على أنحاء البلاد منذ نهاية أسبوع الباسيج العام الحالي، وبهذا الشكل سيتم تنفيذ هذه الخطة على مستوى ألفى دائرة على مستوى البلاد.

كما تم تسيير دوريات من قوات الباسيج منذ ١٢ صباحا وحتى ٦ صباحا، وستعمل هذه الدوريات بشكل محلى، وستتحدد ساعات عملها بما يتناسب مع طبيعة التهديدات والمشاكل الخاصة بكل منطقة.

الأزمة الاقتصادية وتأثيرها على إيران

■ مادى كحال زاده ■ ميزان نيوز (ميزان للأخبار) ١٥/ ١١/ ٢٠٠٨

رحب البعض داخل إيران بوقوع الأزمة المالية فى الولايات المتحدة الأمريكية، وكان منطلق ترحيبهم أن العقاب الإلهى للغرب لم يتأخر كثيراً، وفى أعقاب ذلك تشكلت مجموعات بحث لدراسة تداعيات تلك الأزمة على الاقتصاد الإيرانى، وقد أعربوا عن مخاوفهم إزاء استمرار تداعياتها، وحجم تأثيراتها على الحياة اليومية للإيرانيين، وكذا من أسلوب إدارتها، خاصة فى ظل توقعهم فترة ركود طويلة. فالاقتصاد الإيرانى وبالرغم من أنه معزول بالأساس لكنه دون شك سوف تصيبه تأثيرات جانبية من تلك الأزمة من قبيل الركود.. خاصة أن الاقتصاد المرتبط بعوائد النفط وذبذبة أسواق الطاقة العالمية، لسوف يعانى من جراء تقلص الطلب العالمى للنفط.

هذا التأثير المباشر على الطلب العالمى للنفط كانت نتيجته انخفاض إنتاج النفط خلال عدة أسابيع قليلة، ليصل إلى ٨٥ مليون برميل بعد ٨٨ مليون برميل يومياً.

ولعل البيانات الواردة بهذا الخصوص، والمتعلقة بحجم تقليص الإنتاج الأمريكى أشارت إلى تراجع مؤشرات نمو الاقتصاد الأمريكى خلال الفترة القادمة، بحيث قد توقعت انخفاض نمو الاقتصاد العالمى من ٣,٨ إلى ٣,٣٪، وتباعاً انخفاض الاقتصاد الأمريكى من ١,٥٪ إلى ٠,٦٪ عام ٢٠٠٩. ومع الأخذ فى الاعتبار بأن الولايات المتحدة تستهلك وحدها ٢٥٪ من الطاقة العالمية، وهذا يعنى تقلص حجم الاستهلاك من الطاقة بين ٣٥ إلى ٤٠٪. وفى ظل تلك الظروف المعقدة لسوف يعانى اقتصاد الدول الضعيفة أو على أقل تقدير تقود بعضها إلى العزلة الاقتصادية، لاسيما إيران.

إذ أن ارتباط الميزانية الشديد بعوائد النفط، وكذا تعلق اقتصادها بذبذبة أسعار العملة والتى رغم محاولات تثبيت معدلاتها خلال السنوات القليلة الماضية إلا أنها كانت تعانى من أزمات داخلية كبرى إزاء عجز الحكومة فى إدارتها، ومن ثم نقول إن إيران لسوف تشهد تأثيرات كبرى من جراء الأزمة الحالية، ومن أبرزها نهاية أيام زيادة العوائد البترولية الجميلة، ومسألة الـ ٢٠٠ مليار دولار التى تحققت عبر السنوات الثلاث الماضية لن تتكرر فى الثلاث سنوات القادمة، وكذا لن يكون هناك قفزات فى ارتفاع أرصدة الدولة فى مصارف العملة مرة أخرى.

على أية حال، فإن دراسة ميزانية الدولة بالتوجه لحجم الدولة فى الاقتصاد الإيرانى يمكن أن يوضح جيداً مدى تأثيرات الأزمة على الاقتصاد فى إيران. والشاهد أن ميزانية إيران أو حجم نصيب الدولة الإيرانية فى الاقتصاد الإيرانى خلال العام المنصرم كان يقدر بنحو ثلث إجمالى الناتج القومى الإيرانى. أما عن حجم الميزانية العامة للعام الجارى فقد قدرت بنحو ٩٣ ألف مليار طومان (لاحظ أن ٨٩٠ طومان تعادل دولار، المترجم)، وهناك ١٥ ألف مليار طومان على الأقل عجز من جراء التزامات الميزانية وبرامج الحكومة، يعنى أن ديون الدولة للآخرين تقدر فيما بين ٥٠ إلى ٦٠ مليار دولار، غير إنها قد تحاول تأجيل بعض برامجها لتغطية عجز ميزانيتها أو اللجوء إلى الاحتياطى النقدى المركزى، لحل المشكلات التى قد تواجهها حتى آخر العام الحالى، أما فى ظل انخفاض الطلب على البترول فمن غير المتوقع تلبية كافة احتياجات خطط التنمية الحالية.

من ناحية أخرى، فبالنظر إلى أسعار سلة أوبك الحالية البالغة ٥٧ دولاراً (٧/١١/٢٠٠٨)، فقد يصل متوسط أسعار البترول الإيرانى على أقصى تقدير إلى ٥٥ دولاراً تقريباً، ولا شك أن استمرار الركود وتقليص الطلب على البترول سوف يؤدى إلى الانخفاض تباعاً فى تلك الأسعار. وبعيداً عن توقف الأسعار عند هذا المستوى حالياً أو انخفاضها قليلاً، فمن المتوقع أن يبلغ حجم الإنتاج الإيرانى من البترول ٢,٥ مليون يومياً، لكن هذا لا يكفيها لتجاوز أزمة عجز الميزانية، إذ إنها قد تحتاج - على الأقل - بيع بترولها بـ ٩٠ دولاراً حتى تتجاوزها. ووفقاً لوكالة رويترز، فإن أذربيجان تحتاج لبيع بترولها بـ ٤٠ دولاراً، والكويت بـ ٣٣ دولاراً وقطر ٢٤، والمملكة العربية السعودية ٤٩، وكذلك الإمارات ٢٣ دولاراً لكى يعادلوا ميزانيتهم العامة، كما أن وجود احتياطى كبير من النقد فى المملكة السعودية يقدر بـ ٨٠٠ مليار دولار، وفى فنزويلا ٤٠٠، والكويت ٤٠٠، وروسيا ٥٠٠ مليار دولار يؤهل هذه الدول على ثبات واستقرار اقتصادها إزاء تلك الأزمة الجارية وهذا ما لم يتحقق فى إيران.

إن عدم وجود مصادر مناسبة لزيادة النقد، وزيادة عجز الميزانية خلال العام القادم، بجانب تغيير قيمة الدولار يخلق الكثير من المعوقات أمام الاقتصاد الإيرانى، وهذا يعنى بدوره أن الحكومة الإيرانية سوف تشرع فى بعض الإجراءات الفورية لمواجهة تلك الأزمة مثل تقليص النقد المخصص للمشروعات العمرانية وزيادة القروض من البنك المركزى، لكن تلك الإجراءات سوف تساعد على عدم التحكم فى قيم النقد من ناحية أخرى، خاصة فى ظل ارتفاعات معدلات التضخم، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة، وانهيار بعض المشروعات الكبرى، وتأثير قطاع الواردات بعد العجز فى التحكم على ثبات أسعار الدولار .. وكل ذلك فى النهاية يتنافى تماماً مع ما جاء فى خطة التنمية وبرامج مواجهة الأزمات الاقتصادية.

على أية حال، فإن إنفاق الحكومة التاسعة أكثر من ٩٠ مليار دولار من الاحتياطى النقدى (من أصل ٢٠٠ مليار دولار عوائد بترولية) خلال الفترة القليلة الماضية فى الخفاء وعجزها عن إدارة الأوضاع الحالية والإدارية فى إيران قد يزيد من اليأس الموجود داخلياً، ويعزل إيران خارجياً، وربما يكون عصر الحكومة التاسعة من أسوأ العصور التى شاهدتها إيران على مر تاريخها، إلا أننا نأمل تجاوز تلك الأزمة الكبرى، كما نتمنى زيادة الطلب على البترول حتى تتحسن الأحوال المعيشية للشعب الإيرانى.

ست آليات لإيقاف انهيار مؤشرات البورصة

■ القدس ١٥/١٢/٢٠٠٨

أكد خبراء سوق المال أن الحكومة الإيرانية تستطيع تدعيم البورصة بدون القيام بتدخل مباشر فى عملية الركود الحادثة الآن، وذلك عن طريق الدعم غير المباشر، والتركيز على حل المشكلات الاقتصادية الحقيقية التى يعانى منها السوق الإيرانى، وحددوا ست آليات لتوجيه هذا الدعم غير المباشر وهى:

- الضخ غير المباشر للأموال:

على أساس أن بورصة الأوراق المالية الإيرانية قد انخفضت قيمة أسهمها ٢٠ مليار دولار فى يوم واحد، وانخفض مؤشرها العام ٤ آلاف نقطة فى أربعة أشهر، تستطيع الحكومة التدخل لحماية البورصة بعدة إجراءات عملية وفورية لكى تفتح الطريق أمام مواصلة عمليات الإيداع وشراء الأسهم وكسب دخل جديد للدولة، وذلك لأن الواقع يقول إنه بدون تدعيم البورصة لن يكون هناك إمكانية لبيع شركات حكومية تقدر قيمتها بـ ٥٠ مليارات دولار فى ظرف ٦ شهور فقط، ومع هذا الوضع تستطيع الحكومة الإيرانية بث روح الأمل من جديد للمساهمين من خلال عملية ضخ غير مباشر للأموال.

- زيادة تعريفة واردات الحديد والصلب:

تعد شركات الحديد والصلب الموجودة فى البورصة أهم الشركات بالاقتصاد الإيرانى، وقد انخفضت أرباحها بشدة نتيجة لانخفاض الأسعار العالمية للحديد، وعلى الرغم من أنه لا يمكن اجتناب التأثر بهذه الظروف لكن الحكومة تستطيع من خلال زيادة تعريفة واردات الحديد، ومنع تدفق الحديد المستورد إلى السوق الإيرانى، إيقاف هبوط أسعار الحديد، وقد قامت الحكومة الإيرانية باتخاذ مثل هذا الإجراء على مدى سنوات عدة بالنسبة لواردات السيارات إذ كانت تفرض تعريفة جمركية على السيارات تبلغ ١١٠٪.

- إلغاء رسوم صادرات الأسمنت:

نظراً للركود الحادث فى نشاط قطاع الإسكان وانخفاض الطلب على الأسمنت، يقترح إلغاء الرسوم المفروضة على صادرات الأسمنت، والتى تدفعها ٢٩ شركة منتجة لهذه السلعة حتى يتم تقليل المشكلات التى تواجهها شركات الأسمنت فى هذه الأيام.

تأهيل الشركات:

لاشك أن تأهيل الشركات للخصخصة وطرح أسهم شركات رابحة للبيع فى البورصة يمكن الحكومة من جذب مستثمرين جدد للبورصة.

الشفافية:

ينبغى على الحكومة توضيح بعض النقاط الغامضة فى سوق المال مثل الربح السنوى لشركة الاتصالات، وعملية تخصيص جزء من أسهم تلك الشركة للبيع لمساهمين أجانب، فضلاً عن تحديد سعر الطاقة للشركات المساهمة، وكذلك تعديل قوانين الاستثمارات الأجنبية، وخاصة القيام بتشغيل صندوق الاستثمارات الأجنبية.

تعديل قانون الضرائب:

فى حالة التصديق على قانون الضرائب الجديد فى الحكومة والمجلس، ستتزايد رغبة الشركة فى الوجود بالبورصة لأن الشركات ستحصل على تخفيض ضرائبى قدره ٢٠٪ فى حالة أن يكون لها أسهم حرة متداولة بالبورصة.

نتائج عدم تدخل الحكومة فى أزمة بورصة طهران

القدس ٢٠٠٨/١٢/١٦

تخلى وزير الاقتصاد والخزانة الإيرانى مؤخراً عن رجال سوق الاستثمار، ونفى تدخل الحكومة الإيرانية فى الشركات التى تطرح أسهمها فى البورصة فى إطار تقليل خسائرها من جراء الأزمة الاقتصادية العالمية.

وفى ظل اتضاح أن تبعات الأزمة الاقتصادية العالمية ستمتد إلى الاقتصاد الإيرانى، يبدو أنه علينا أن نفكر فى أوضاع سوق الاستثمار، لكن المسئولين الإيرانيين لازالوا يعتبرون أنه لا داع لهذا الأمر، وأى تحرك فى هذا الشأن يعتبر أمر غير مبرر.

ما من شك أن هناك إصراراً من الحكومة الإيرانية على عدم ضخ أموال لسوق الاستثمار، فى حين أنه تواردت مؤخراً أخبار مقلقة من البورصة، وبناء على تصريحات مسئولى سوق الأوراق المالية، انخفضت قيمة أسهم البورصة الإيرانية حتى هذه اللحظة بما يزيد قيمته على ٢٠ مليار دولار، وانخفاض قيمة الأسهم حدث فى الشركات الإيرانية الكبرى المرتبطة بالسوق العالمى.

يقال إن السبب الرئيسى وراء رفض الحكومة لعملية ضخ الأموال، أن هناك رأياً لدى الجهات العليا يقول بأنه يمكن تقليص ارتباط الاقتصاد الإيرانى باقتصاد الغرب إلى أدنى حد ممكن، ومن ثم سيكون انتقال الأزمة الاقتصادية العالمية إلى الاقتصاد الإيرانى محدود للغاية، أو أنه فى الأساس لا يوجد تهديد يواجه الاقتصاد الإيرانى.

وقت التدخل فى البورصة:

طبقاً لرأى زرجانى نجاد أحد خبراء البورصة، طالما أن تحديد ضرورة ضخ الأموال من عدمه لشركات البورصة أمر موكل للقائمين على اقتصاد الدولة، فمن المتوقع أن يبحثوا القيام بهذا الأمر، ونحن نتوقع أن يوجه المسئولون أنظارهم نحو البورصة ووضعها الحالى.

فى البورصات العالمية توجد معايير محددة للتدخل فى السوق، كما أن هناك حالات معترف بها تستوجب تحرك المسئولين لضبط إيقاع سوق المال فى وقت الإحساس بالأزمة. على سبيل المثال، عندما وقعت أحداث ١١ سبتمبر، اقترح حينها إغلاق البورصات العالمية، والآن هناك أزمة مالية على مستوى العالم، ولقد ظلت بعض البورصات العالمية واقفة على أقدامها بفضل مساعدة الحكومات وضخ أموال فيها. ويبدو أن المسئولين الإيرانيين لا يشعرون فى الظروف الحالية بالحاجة إلى ضخ الأموال، وربما يكون هذا الشعور نابع من تعريفهم للبورصة ورؤيتهم لعملية التدخل فى سوق المال، وأنا شخصياً لا أعرف إن كان المسئولين الإيرانيين لديهم معرفة بالحالات التى يجب فيها التدخل فى سوق المال وحمايتها أم لا، وهناك بعض الحلول الاقتصادية هى الأفضل للحالة الإيرانية من ضخ الأموال، منها - على سبيل المثال - توجيه دعم هادف ومراجعة إلغاء الدعم الموجه للطاقة والذى سيؤثر إلى حد كبير على أسهم الشركات وأسعار الفائدة، وما من شك فى أن تقديم دعم للشركات مع الآثار التى ستترتب عليه سيكون أكثر نفعاً للشركات من ضخ الأموال، خاصة أن ضخ الأموال للشركات المطروحة أسهمها فى البورصة لن يكون للخبراء دور فى كيفية تنفيذه، فضلاً عن أن ميكانيزم ضخ الأموال سيكون من خلال وضع موارد مالية جديدة تحت تصرف بعض الشركات مع اشتراط استثمارها المباشر، وفى هذه الحالة مع الظروف الاقتصادية الجديدة سيلحق ضخ الأموال أضراراً بهذه الشركات ولن يكون فى مصلحتها، فى حين أن سعر الوقود والطاقة المستخدمة فى المصانع يتم حسابه على نحو يمكن - من خلال تقديم الدعم الهادف للشركات وإلغاء دعم الوقود - أن يحدث أثراً على أسعار السلع والمنتجات تامة الصنع التى تنتجها هذه الشركات.

الحكومة الإيرانية تطمئن الشعب:

يقول الدكتور محمد رضا قنبرى أستاذ الاقتصاد بجامعة العلامة طباطبائى: إن الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية لم يحدث مثيل لها منذ ثمانين عاماً، لأن زمام السيطرة عليها قد خرج من يد رجال الحكم فى العالم الغربى، وأعتقد أن بداية هذه الأزمة ترجع إلى أحداث الحادى عشر من سبتمبر، لكن الأمريكيين قد حاولوا السيطرة عليها خلال هذه الفترة. وبناء على هذا، الدول الأكثر ارتباطاً بالدولار هى الأكثر تضرراً الآن من الأزمة، ولأن إيران منذ قيام الثورة وحتى الآن وقعت عليها أنماط عدة من الحظر الاقتصادى فارتباطها بالغرب فى أضيق الحدود، ومن ثم يمكن استنتاج أننا على هذا النحو ينبغى أن يكون ما يواجهنا من تهديدات الأزمة أقل بكثير من غيرنا، ولكن حيث إن الاقتصاد العالمى معقد للغاية فلا يمكن الإعلان صراحة أن إيران لن تتأثر بالأزمة، لكن يبدو من المنطقى أن نعلن أننا ستتأثر بالأزمة إلى حد ما، لأن بيع النفط الإيرانى، وهو المصدر الأول للدخل الإيرانى

سينخفض بشدة، إذاً ينبغى أن نتوقع تبعات كثيرة للأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الإيرانى.

وفى إشارة إلى تضرر الشركات المنتجة للحديد والصلب فى إيران أضاف قنبرى قوله: إن كثيراً من الشركات المستوردة للمواد الأولية قد تضررت بسبب المخزون السلعى الذى لديها، وكذلك بعض المصدرين، لأنهم واجهوا انخفاضاً فى الطلب على إنتاجهم السلعى واضطروا إلى تخزين إنتاجهم. وعلى الرغم من أن الحكومة الإيرانية تنكر وجود الأزمة بالنسبة للاقتصاد الإيرانى، لكن جميع الخبراء الاقتصاديين يؤكدون وجودها.

أما ضخ الأموال للشركات الكبرى المؤثرة فى البورصة فهو أمر له جوانب إيجابية وأخرى سلبية وينبغى تحديد الوقت المناسب لضخ الأموال، ولقد انخفض مؤشر بورصة طهران بمقدار ٨ آلاف نقطة، ومن الضرورى أن يقوم الخبراء بتوقع معدل سرعة هذا الهبوط فى الفترة القادمة، ومع تدافع الناس إلى بيع الأسهم خوفاً من انخفاض قيمتها ستنخفض أكثر، وبالتالى اقترح أن تعلن الحكومة صراحة أنها تحمى أموال المساهمين لتقضى على مخاوف الناس من انهيار أسعار الأسهم. والحكومة الإيرانية خلال الأشهر القليلة القادمة من المؤكد أنها ستفكر فى التمهيدات اللازمة فى هذا الإطار، وقد شكلت لجان لهذا الهدف، وذلك على الرغم من أنه يجب أن نكون قد فكرنا فى اليوم منذ عام مضى.

وأوصى قنبرى باتخاذ إجراءات حاسمة قبل أن تقع إيران تحت ضغوط اقتصادية مضاعفة، وقبل أن تتصرف من موقع الاضطرار، وإذا لم تفعل إيران ذلك فسيتزايد التضخم دفعة واحدة. وعلى الرغم من أن الركود فى سوق البورصة قضية اقتصادية مالية لكن القرارات غير المدروسة التى ربما تتخذ لمعالجة هذا الركود سيكون لها آثار اجتماعية ضخمة حيث إنها ستؤثر على معدلات البطالة، وتناقص الطلب على السلع والخدمات، وهى أمور أخطر بكثير من تدنى مؤشرات البورصة أو حتى انهيارها.

إن ما يحدث يتطلب من الحكومة الإيرانية اتخاذ إجراءات ثقافية من خلال بث الطمأنينة فى نفوس الشعب والشركات المؤثرة فى البورصة وعدم الاكتفاء بإعلان أن الاقتصاد الإيرانى لن يتضرر، ومن الأفضل للحكومة أن تقول إن ما يحدث أزمة عالمية، ومن المحتمل أن تشملنا، لكن لا تقلقوا لأننا خططنا لمواجهة الأزمة، لأن الأزمات الاقتصادية تظهر آثارها السلبية فى نفسية الناس أكثر من أى شئ آخر.

ما الجديد فى الخطة الخمسية الخامسة؟

اعتماد (الثقة) ١٧/ ١١/ ٢٠٠٨

التقى فى أغسطس ٢٠٠٨ جمع من التشكيلات الطلابية، فى (حسينية جماران) مع آية الله هاشمى رفسنجانى رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام ورئيس مجلس الخبراء والذى قام فى هذا اللقاء بشرح محاور ومؤشرات الخطة الخمسية للتنمية.

فى بداية اللقاء، عاد رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام إلى بدايات عهد الثورة الإسلامية حتى بداية الحرب المفروضة قائلا: "إننا بدأنا عملنا فى الدولة قبل الحرب، وكان الهدف تهيئة وتربية القوات وإعداد قوى بشرية قادرة على البناء، فى السنوات الأولى للثورة، ولذا كان عملنا بعد الحرب أسهل نسبيا.

فى الفترة ذاتها فكرنا فى التعليم الجامعى والتوسع فى إنشاء الجامعات، وبدأنا الحركة العلمية من الجانبين الكمى والكيفى، لأننا نؤمن بأن أسس تنمية الدولة هى القوى البشرية المؤهلة، والتاريخ يؤكد على ذلك". وأضاف رفسنجانى "أنه كلما تسرب الغرور والكبرياء إلى داخل القوى البشرية، تضعف وتفشل خطط التنمية، والتنمية الكمية سهلة إلى حد ما بالنسبة لنا، فى حين أننا قد واجهتنا مشكلات جدية وشديدة فى قطاع التعليم خلال السنوات الأولى للثورة الإسلامية، وبناء عليه، ومع الثورة الثقافية، تحركنا تجاه التوسع فى إنشاء الجامعات، فى وقت لم يكن لدى الحكومة الإمكانات اللازمة واضطرت الدولة لإشراك القطاع الخاص فكانت الجامعات الخاصة".

"لقد تحملنا معوقات كثيرة فى قطاع التعليم، واليوم لدينا اكثر من ٣,٥ مليون طالب وعدد وافر من الخريجين، وطوينا الطريق خطوة بخطوة حتى وصلنا لما نحن فيه الآن، واستعددنا لقفزة عالية فى مجال التعليم كمقدمة لقفزات أخرى اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا".

ويؤكد رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام أنه يجب أن يكون محور تحركنا هو العلم وليس النفط أو المصادر الطبيعية. فما لدينا قليل، ولم نستفد منه بشكل سليم، ولابد

أن نهيىء المجال لكى تستفيد الدولة من هذا الفكر، فى وقت تعانى فيه الدولة من الحصار الخارجى.

ويشير رفسنجانى إلى محاور الخطة الخامسة للتنمية "إن هذه المؤشرات تشمل ثمانية محاور، وقد تمت الموافقة عليها فى مجمع تشخيص مصلحة النظام، إلا أنها تنتظر موافقة حضرة مرشد الزعامة، وهذه المحاور تشمل رفع معدل التنمية ٣٪ حتى نهاية الخطة الخمسية، وحتى الآن تحقق ١ / ٢٪.

المؤشر الثانى، يجب على الأقل ٢٠٪ من الخريجين أن يحصلوا على درجة علمية أعلى (ماجستير ودكتوراه) وبالطبع فإن وضعنا خلال هذه السنوات طيب.

المؤشر الثالث، السعى من أجل الوصول للمرتبة الأولى فى إنتاج العلم والتقنية، وفى الوقت الحالى وضعنا ليس سيئ، وبالطبع لسنا الآن فى المقدمة، فتسبقنا مصر والسعودية وتركيا، وعلى أية حال يجب أن نصل للمرتبة الأولى.

المؤشر الرابع، زيادة إنتاج الثروة من العلم والتقنية والتى بلا شك ستزيد من الناتج الإجمالى.

أما المؤشر الخامس فيشمل، زيادة تسجيل الاختراعات، فإن لدينا أقل من الحد الكافى من الاختراعات، والمؤشر السادس زيادة الخدمات الإلكترونية إلى ٣٥ ٪.

أما المؤشر السابع التأكيد على التقنيات (هاى تك). وهذه هى نقطة الصراع بين العالم الثالث وأوروبا والولايات المتحدة.

والمؤشر الثامن فهو دور المجتمع العلمى للدولة فيجب تحديد الأهداف طويلة الأمد وقصيرة الأمد لكل العلوم والفنون.

وبهذه المحاور الثمانية لرؤية عشرين عاما مقبلا نتطلع إليكم لتحمل هذه المسئوليات وتحقيق آمال شعبكم.

وبعد أن انتهى رفسنجانى بدأ بعض الحضور فى الإدلاء بآرائهم على النحو التالى:

موقف المجلس:

فى أكتوبر ٢٠٠٨ أعلن محمد حسين فرهنجى نائب رئيس لجنة الخطة والموازنة بالمجلس، فى إشارة للخطة الخامسة للتنمية، أنه فى حالة عقد جلسات مشتركة بين مجموعات العمل التابعة لمجموعة المجلس الأعلى لتدوين الخطة الخمسية الخامسة للتنمية واللجان المتخصصة بالمجلس، فإن ذلك سيعجل من تدوين خطة التنمية، وأحد الموضوعات موضع البحث فى هذا الاجتماع هو تفعيل الخطة الخامسة للتنمية، والحكومة تنتظر السياسات المعلنة من حضرة المرشد بصورة رسمية حتى تتم المراحل النهائية، وقد تقرر فى هذه الجلسة أن المجلس يتخذ قراره فى كافة الأمور المتعلقة به، وعلى الحكومة أن تعلن عن استعدادها للتعاون مع المجلس، كذلك فقد أكد رئيس المجلس على تقوية التعامل بين الحكومة والمجلس فى تدوين الخطة الخمسية الخامسة للتنمية، وضرورة الاتصال المستمر بين كافة اللجان المتخصصة للمجلس مع مجموعة العمل الخاصة بتدوين الخطة الخمسية للتنمية.

مصالح الحكومة أم النظام؟

محمد حسين مهدوى عدلى

دائما يكون عمر خطط التنمية بين ثلاث سنوات حتى سبع سنوات، وعمر الحكومة والمجلس أربع سنوات، والأفضل أن لن يكون عمر الخطط التنموية أربع سنوات، حتى تستطيع الحكومة والمجلس تنفيذها وتصبح مسئولة مسئولية كاملة، وتحقيق الصالح القومى، أما أن توضع الخطة فى أواخر عمر الحكومة، ثم تلزم حكومة أخرى بتنفيذها، قد ترى أن فيها نقاط ضعف، وفى النهاية لا تنفذ هذه الخطة، فالمجتمع لابد أن يتحرك فى بأسلوب منظم ومخطط، ويجب عند تدوين خطط التنمية أن تكون هناك رؤية تلزم بتحقيق على الأقل ٤٠٪من أهدافها.

تدوين الخطة فى اطار سياسات النظام وليس الحكومة:

د/ صادق خليليان

إذا كان معدل نمو الاستثمارات أعلى من معدل النمو الاقتصادى، فإن ذلك سيفرض على الدولة تضخم مطلق صعب التحكم فيه، وهى من الملاحظات الفنية التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار فى الخطة الخامسة للتنمية، كما يجب الاسترشاد بنموذج قومى مثل سياسات المادة ٤٤، باعتبارها نموذج الاقتصاد الاسلامى.

والخطة الخامسة للتنمية يجب أن تهتم بالقضاء على الفقر والتوزيع العادل للدخل، ويلاحظ أن التطورات الرئيسية بحاجة إلى حوزات اقتصادية واجتماعية وثقافية، والخطة الرابعة للتنمية استمرار لخطط ثلاث سابقة تكراراً لنقاط الضعف، مثل الاسترشاد بأطر العمل المتعلقة وصندوق النقد الدولى بالبنك الدولى بدلا من تدوين نموذج قومى للتنمية الاقتصادية.

كذلك فإن عدم مراعاة العدالة الاجتماعية، والتوزيع العادل للدخول والإمكانات، والقضاء على الفقر والسياسات التنفيذية للمادة ٤٤، واحتياج الدولة للتطور يعتبر أساسياً فى الهيكل الحكومى والاقتصادى وخصوصا فى حوزات البنوك والتأمين والضرائب ونظام التوزيع والجمارك، كلها من نواقص ونقاط الضعف فى الخطة الرابعة للتنمية، والخطة الرابعة بالشكل المطروح فإنها تفرض تضخماً على الدولة، لأن معدلات النمو مرتفعة فيها جدا، وخلال العقد الماضى كان معدل النمو الاقتصادى بمتوسط سنوى ٩ , ٣ سنويا.

ضعف الخطة الرابعة للتنمية:

د/ محمد باقر صدرى

هناك واقع يقول بأنه لكى تنفذ خطط التطور الاقتصادى،

فلابد من إصلاح عناصر الضعف فى الهيكل الاقتصادى، والخطة الرابعة للتنمية على الرغم من الاستفادة من تجارب خطط التنمية الثلاث السابقة، إلا أن بها نقاط ضعف فى قطاع الطاقة، وفى الهيكل الاقتصادى و فى خطط التطور الاقتصادى وعدم وجود خطط شاملة فى قطاعات مختلفة. ومع تأكيد الخطط الثلاث للتنمية السابقة فلازالت لائحة الشركة الوطنية للنفط التى تحولت فى الوقت الحالى إلى وزارة النفط، لم تقدم للمجلس بعد، ونأمل أن تعمل الحكومة التاسعة فى هذا الاتجاه، وخطة التطور الاقتصادى لإصلاح الهيكل الاقتصادى فى الدولة بالنظر للتطورات العالمية الكبيرة، ضعيفة جدا.

وعلى سبيل المثال، فإن قانون التجارة الايرانى الحالى صادر عام ١٣١٠هـ. ش (١٩٣١)، فى حين أن الهيكل التجارى العالمى اختلف تماما، وهذا يعنى أن هذا القانون يحتاج للتغيير، على الرغم من أن الحكومة الثامنة قدمت تعديلات فيه، وقدمته إلى المجلس، إلا أنه حتى الآن لم يعرض ولم ينفذ، وكان مصيره مثل مصير قوانين أخرى جديدة، مثل قانون التجارة الإلكترونية، وقانون الغرف التجارية.

وفى الخطة الرابعة للتنمية فإن النمو الاقتصادى ٨٪ المتوقع جاء من خلال التنمية الاقتصادية بنسبة ٥,٥ و ٢,٥٪ عن طريق الاستثمار، وهذه إشارة إلى أهمية الاستثمارات فى برامج الدولة التنموية.

ويصل عدد موظفى الحكومة إلى ٣ ملايين موظف، ٧٠٪ منهم حاصلون على الدبلوم وأقل من الدبلوم، هذا فى حين أن كل عام لدينا ٣ ملايين و٧٠٠ ألف خريج فى الدولة.

ونحن لدينا مشكلة فى حقن العلم فى بدن الجهاز التنفيذى للدولة، والتى فى حالة عدم تحققها لن نحقق ٨٪ نمو اقتصادى فقط، ولكننا أيضا سنتخلف عن التطورات العلمية فى الخارج، وإن كانت الإحصاءات تحكى عن تحقيق ٥١ حتى ٥٩٪ من أهداف الخطة، ولكن يجب على الحكومة أن تقدم تقارير سنوية بشأن تقدم الخطة إلى المجلس والشعب.

ما هى الخطة الرابعة للتنمية:

الخطة كما تعرف هى السياسات الكلية، وتشمل الخطة الرابعة للتنمية عدة محاور:

إعلاء وتعميق المعرفة والبصيرة الدينية طبقا لتعاليم القرآن الكريم، ومذهب أهل البيت، تحكيم قيم الثورة الإسلامية فى الفكر والعمل، تقوية الفضائل الأخلاقية، وروح الإيمان والإيثار والأمل فى المستقبل، والتخطيط من أجل إصلاح السلوكيات الفردية والاجتماعية.

إحياء الفكر الدينى والسياسى لحضرة الإمام، وإبراز دوره باعتباره معياراً أساسياً فى كافى السياسات والخطط.

تقوية وجدان العمل والانضباط الاجتماعى وروح العمل والابتكار والإبداع والقناعة والارتقاء بكيفية الإنتاج وزيادته وزيادة الصادرات.

إيجاد باعث وعزم وطنى من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.

تقوية الوحدة والهوية القومية المبنية على الإسلام ونظام الجمهورية الإسلامية، والاهتمام بالتاريخ والثقافة الإيرانية، والاهتمام باللغة الفارسية.

تعميق الشعور تجاه الأعداء، ومعرفة مؤامرات الأعداء ضد الثورة والمصالح القومية، وترويج المعارضة ضد الظلم والتسلط والاستكبار العالمى.

مواجهة الهجوم الثقافى.

توسيع أنشطة وسائل الإعلام الوطنية من اجل توضيح أهداف إيران الإسلامية للعالم.

تنظيم وتعبئة الإمكانات والظروف فى الدولة بهدف زيادة إسهام الدولة فى الإنتاج العلمى العالمى، والحصول على التقنية، خاصة التقنيات الحديثة مثل النووى، والمخابراتية والفضاء والطقس.

إصلاح نظام التعليم فى الدولة، ويشمل التربية والتعليم، والتعليم الفنى والتعليم العالى، وتهيئتهم من أجل توفير قوى العمل التى يحتاجها المجتمع.

السعى من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وإيجاد فرص متساوية والارتقاء بمستوى المؤشرات من قبيل التعليم، الصحة، الغذاء، زيادة الدخل السنوى، ومكافحة الفساد.

تقوية البناء الأسرى، وإعلاء مكانة المرأة فى المجتمع وحصولها على حقوقها الشرعية والقانونية.

تقوية الهوية القومية لدى الشباب بما يتناسب مع آمال الثورة الإسلامية.

إيجاد بنية قانونية وإدارية مناسبة لتحقيق الأهداف المطلوبة.

إصلاح النظام القضائى والادارى من أجل زيادة الفعالية، وتحسين الخدمات المقدمة للشعب وتوفير حياة كريمة للشعب.

حفظ الهوية الإسلامية، والإيرانية، والميراث الثقافى.

تقوية وتفعيل نظام البحث والرقابة، وإصلاح القوانين واللوائح وإزالة التداخل بين مسئوليات المؤسسات الرقابية والبحثية.

الارتقاء بالقدرة الدفاعية والقوات المسلحة من الردع والمواجهة المؤثرة أمام التهديدات والحفاظ على المصالح القومية والثورة الإسلامية والمصادر الحيوية للدولة.

الاهتمام الخاص بأهمية تواجد وإسهام الشعب فى استقرار الوطن والدفاع عن الدولة والثورة مع الدعم الكمى والكيفى للبسيج.

تنمية النظم والأمن العام ومواجهة الجرائم والفساد الاجتماعى والأمنى من خلال التنسيق بين الأجهزة القضائية والأمنية والعسكرية.

الاستقرار فى السياسة الخارجية على أساس الدستور ومراعاة العزة والكرامة والحكمة والمصلحة وتدعيم العلاقات الخارجية وتوسيع التعاون الثنائى والاقليمى والدولى، واستمرار تجنب التوتر فى العلاقات مع الدول.

مواجهة الإجراءات العدائية المتزايدة من أجل تحرير المنطقة من الوجود العسكرى الأجنبي بها، ومواجهة الأحادية القطبية، ونصرة الشعوب الإسلامية المظلومة، والسعى لإصلاح النظام الدولى.

الاستفادة من العلاقات السياسية لتحسين العلاقات الاقتصادية، وجذب الاستثمارات الأجنبية والتقنيات المتقدمة، وتوسيع أسواق التصدير أمام السلع الإيرانية، وزيادة نصيب إيران من التجارة العالمية.

تدعيم العلاقات مع العالم الإسلامي وتوضيح صورة إيران المضيئة بالثورة الإسلامية، وتوضيح الخبرات الإيرانية السياسية والثقافية والاقتصادية للجمهورية الإسلامية.

السعى من أجل تحويل مجموع الدول الإسلامية والصديقة فى المنطقة إلى قطب إقليمى اقتصادى وعلمى وصناعى وتقنى.

تدعيم وتسهيل الوجود الثقافى للجمهورية الإسلامية فى المجامع العالمية والمنظمات الثقافية الدولية.

تقوية الهوية الإسلامية والإيرانية للإيرانيين خارج الدولة، وترويج اللغة الفارسية بينهم، ودعم حقوقهم وتسهيل مشاركتهم فى التنمية القومية والشئون الاقتصادية.

السعى من أجل بناء اقتصادى متنوع قائم على مصادر المعرفة والعلم.

توفير الإسكان الاقتصادى للمواطنين محدودى الدخل.

الاهتمام بالقيم الاقتصادية والأمنية والسياسية وترشيد استهلاك المياه وإعطاء الأولوية للاستفادة من مصادر المياه المشتركة.

تنمية القرى والارتقاء بمستوى الدخل والحياة للقرويين والمزارعين والقضاء على الفقر، وتقوية البنية التحتية المناسبة للإنتاج الزراعى والصناعات البديلة.

تهيئة المجالات اللازمة من أجل تحقيق المنافسة للسلع والخدمات للدولة على مستوى الأسواق الداخلية والخارجية، وإيجاد الآليات اللازمة من أجل رفع المعوقات من أمام الصادرات غير النفطية.

الاهتمام بمشاركة عامة الشعب فى الأنشطة الاقتصادية للدولة، فى إطار الدستور.

الاهتمام بالنظم والانضباط المالى والميزانية والتوازن بين مصادر ومصارف الحكومة.

إيجاد الآلية المناسبة من توفير عناصر الإنتاج (الطاقة، رأس المال، قوى العمل، الماء، الأرض، .....).

ما سبق يمثل بعض محاور الخطة الرابعة للتنمية، لكن المشكلة الكبيرة فى السياسات الاقتصادية للحكومة هو التناقض فيما بينها.

المناطق الحرة فى إيران والعالم

www.baznevis.com ١٨/ ١١/ ٢٠٠٨

فى تقرير الاستثمار التابع للأمم المتحدة عام ٢٠٠٤، حصلت آسيا على المرتبة الأولى من حيث جذب الاستثمار الأجنبى المباشر بما يعادل ١٤٧ مليار دولار، فى حين كان للصين وحدها نصيب الأسد من هذا الرقم، حيث حصلت على ١٠٠ مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وللأسف لم يتعد ما حصلت عليه إيران نسبة ١٪ مما حققته دولة الصين.

بالنسبة لتاريخ المناطق الحرة، تأسست أول منطقة تجارة حرة فى بلاد اليونان والرومان القديمة، بهدف زيادة حجم التبادل التجارى مع مصر وسوريا وشمال أفريقيا وآسيا، أما أول منطقة تصدير فى آسيا، فقد تأسست فى الهند عام ١٩٦٥، وكانت تدعى (كاندلا)، لحقتها مباشرة تايوان فى عام ١٩٦٦، ثم كوريا الجنوبية عام ١٩٧٠، وقد تزايد التبادل التجارى بين تايوان وكوريا الجنوبية فى عقدى الخمسينيات والستينيات، بينما كانت الدول الآسيوية لازالت دولاً نامية.

على هذا النحو تقدمت سياسة تنمية الصادرات فى تلك المنطقة، خاصة فى ماليزيا وسريلانكا وتايلاند والفلبين، حتى إن دول مثل الهند وباكستان وإندونيسيا، التى لازالت لا تدعم سياساتها القطاع الداخلى، أقدمت على إنشاء مناطق حرة من أجل تنمية صادراتها.

تاريخ المناطق الحرة فى إيران:

فى عام ١٩٧٠، تمت الموافقة على قانون عرف بـ "قانون الإعفاء من الرسوم والضرائب الجمركية على البضائع، بهدف الاستهلاك والبيع داخل بعض جزر الخليج "الفارسى" ، وبموجبه سمح للحكومة بدخول أى من أسواق جزر الخليج بهدف شراء وبيع البضائع، مع إعفائها من دفع الرسوم والضرائب.

وفى عام ١٩٨٠، وبموجب قرار مجلس شورى الثورة، أقرت جميع الامتيازات السابقة، فيما يخص جزيرة كيش، لتكون بذلك أحد المناطق الحرة.

فى عام ١٩٨٩، نص قانون الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالجمهورية الإسلامية، طبقا للمادة ١٩ على أن يكون للحكومة الحق فى إنشاء مناطق حرة تجاريا وصناعيا، على الحدود، بحد أقصى ثلاث مناطق.

وفى عام ١٩٩٠، أعلنت الحكومة أن جزيرة قشم منطقة تجارة حرة، ثم أعلنت فى عام ١٩٩١، أن جزءاً من خليج جابهار ضمن منطقة التجارة الحرة، ثم وافق مجلس الشورى الإسلامى على قيام هيئة منطقة ارس للتجارة الحرة، فى عام ٢٠٠٤، بهدف تنفيذ البنى التحتية والعمرانية والإنشائية، وتوفير كوادر العمل، وزيادة دخل الفرد، وتوفير الاستثمارات، وتنظيم السوق، والمشاركة فى الأسواق العالمية والإقليمية، ومن ثم استأنفت الهيئة نشاطها بداية عام ٢٠٠٥.

من ناحية أخرى، بدأت منطقة التجارة الحرة فى اروند نشاطها رسميا عام ٢٠٠٤، وتلك المنطقة جزء من محافظة آبادان ذات الموقع المتميز مقارنة بباقى مناطق الدولة، والتى تتمتع ببنى تحتية ضخمة صناعيا وتجاريا وسياحيا.

على صعيد آخر، تتبنى منطقة انزلى للتجارة الحرة، أهداف على رأسها البناء والتشييد، وتوفير الخدمات العامة، وجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وتوفير الوظائف، وتنظيم سوق البضائع، وتشجيع الإنتاج، والمشاركة فى الأسواق العالمية والإقليمية، ونقل التكنولوجيات الحديثة إلى مراكز الإنتاج المحلية.

وعلى الرغم من تلك الإمكانات التى تتمتع بها المناطق الحرة فى إيران لازالت العديد من التحديات تعترض أداء إيران فى هذا الشأن على رأسها عدم الاستجابة لمتطلبات ومطالب تلك المناطق، وعدم قدرة تلك المناطق على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، وقد بلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية فى المناطق الحرة.. جابهار وقشم وكيش- ٢,١١٨١، مليون دولار، وهذا الرقم لا يمكن مقارنته بمنطقة جبل علي، أحد مناطق التجارة الحرة فى الإمارات العربية المتحدة، والذى يتعدى الـ ٤٧ مليار دولار.

من ناحية أخرى، فإن المشاركة الاقتصادية من التجار الإيرانيين باتت قاصرة على الاستيراد، خاصة من دولة الإمارات، لدرجة أن دبى باتت أكبر مورد للبضائع الإيرانية، حيث دخلت الأراضى الإيرانية على مدى أول ثلاثة أشهر من عام ٢٠٠٥ أكثر من ١٤٠٠٠ شاحنة محملة بالبضائع من دبي، بما يعادل ٣٥٪ من صادرات دبي، بقيمة ٨,٣ مليار دولار.

ضمن المشكلات التى تواجه المناطق الحرة فى إيران، إنشاء أضخم منطقة تجارة حرة فى العالم بين إمارتى دبى وأبو ظبي، بتكلفة تصل إلى ٢,٥ مليار دولار، مما يمثل فرصة لجذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة أن تلك المنطقة تشمل ١٥ مدينة صناعية منفصلة عن المراكز التجارية، والسكنية، والتدريبية، والترفيهية.

لكن العمل بتلك المنطقة الضخمة لن يبدأ قبل عام ٢٠١٠، ولازال أمام إيران الفرصة حتى تطور من عمل وأداء المناطق الحرة.

المسئولية الحساسة للمجلس الثالث للنقابات على مستوى الدولة

السعى لإحقاق حقوق النقابات:

بهروز واثقى

اليوم يعيش تاريخ النقابات على مستوى الدولة مرحلة حساسة من الانخفاض والارتفاع فى مستوى الأداء. هذه الحساسية ليست فقط بسبب التغييرات التى حدثت مؤخراً فى الهيئة الرئيسية (الهيكل الأساسى) لمجالس نقابات الدولة، ووجد بعض الأفراد ممن لهم ميول يسارية الطريق مفتوحاً أمامهم إلى النواة المركزية لأكبر تشكيل نقابى، لكن زاد من هذه الحساسية بعض القضايا منها السياسة العامة للنظام فى مجال إجراء مفاد المبدأ (المادة ٤٤) من القانون العام فى نطاق تقليل التصدى للحكومة والخصخصة، وكذلك سعى الحكومة من أجل زيادة نصيب دخول الضرائب فى الميزانية العامة للدولة. كما أن موضوع تحصيل ٣٪ ضرائب على القيمة الإضافية والتحصينات التى تمت بواسطة بعض النقابات فى أسواق المدن الكبرى.. كل ذلك قد أظهر الخلاف فى الآراء ووجهات النظر بين الحكومة والنقابات.

وحينما كانت لسنوات عدة مجمع اللجان الإسلامية هو المتحكم فى السوق والنقابات بدعم من التشكيلات والأحزاب القوية مثل حزب الائتلاف والذى كان لفترة طويلة يمتلك زمام أمور النقابات مثل الغرفة التجارية لطهران وإيران، وكان يعتبر نفسه المسئول والممثل الذى له كل السلطة لكل الطبقات والميول النقابية، وكان يلوح أنه فى خدمة توجه المحافظين بصورة كاملة، إلى جانب الإشارة إلى الوحدة والتوحد مع الحكومة.

وأشــارت التغييرات والتطورات الأخـيرة فى مجلس النقابات، وكذلك موضوع الضرائب على القيمة الإضافية إلى عدم صحة هذا الادعاء وادعاء تمثيل النقابات بواسطة هذه اللجنة وحزب الائتلاف. فى الحقيقة أن قضية الضرائب على القيمة الإضافية كانت الأزمة التى لم تستوعبها الجماعات النقابية التقليدية والحكومة بعد الإدارة الصحيحة، وظهرت المشكلات فيما بينهم حتى ارتفع أداء العمل إلى ذلك الحد الذى جعل الكثيرون يفسرون انتخاب شيرازى رئيس اتحاد نقابة الملابس بطهران بصفته ممثلاً لوزير التجارة فى مجلس النقابة العامة وعدم انتخاب رحمانى وهو العضو المعروف والنشط بلجان السوق والنقابات الإسلامية، وهى علامة على فصل السياسة التنفيذية لوزير التجارة عن هذا المجتمع ورغبته فى زيادة مراودة هذه الوزارات مع الأفراد المعتدلين فى النقابات.

وقد عرض المجلس الثانى لنقابات الدولة إصلاحاً على قانون النظام النقابى، وعرض على مجلس الشورى الإسلامى قسم خاص تم فيه الطلب بزيادة قدرات هذا المجلس وحضور ممثلى النقابات فى الجلسات الاقتصادية والنقابية الهامة.

هل المجلس الجديد لديه القدرة على متابعة هذه المطالب والتهيئة لتصويب مفاد هذا الإصلاح؟

النشطاء النقابيون لديهم آراء وأفكار مختلفة فى الرد على هذه الأسئلة، يعتبر البعض- يأساً من الوضع الراهن، وبسبب قانون النقابات الموجود، ومجلس النقابات -أنها تشكيل قليل الأثر وفاقد للواقعية النقابية فى مجال الاقتصاد، ويعتبر البعض الآخر ومن بينهم محمد آزاد، الرئيس الحالى لهذه المجالس، أن مجلس النقابات لديه تأثير كبير جداً وقدرة شديدة على الدخول فى الساحة التنفيذية واتخاذ القرارات. والنظرة المعتدلة إلى أداء المجلس وتشكيلات النقابات الأخرى توضح أن هذه التشكيلات قد اتبعت فى السنوات الأخيرة، خاصة فى علاقتها مع الحكومة التاسعة، وعلى الرغم من المطالب والحقوق التى أكدت عليها للنقابات أمام الحكومة، طرقاً سهلة وبسيطة، وقليلة النفقات فى زيادة تأثير النقابات والتشكيلات على سياسات وقرارات الحكومة، لكن

في المواقف الحساسة والأزمات كان يتم التضحية ببعض من هذه التشكيلات والشخصيات المعروفة في النقابات، لإدارة علاقتهم الحسنة مع الحكومة. والمثال على هذه الأحداث ما حدث في العام الماضي في نقابة ملاك المطابع في طهران، حيث تمت خلال يومين تغييرات عدة على مستوى مديري هذا الاتحاد الذي كان لفترة مع تشكيل مجمع اتحاد الطباعة على مستوى الدولة، وكانت تطالب عن طريق استخدام بعض الوسائل مثل الندوات، بنصيب أكبر في معادلات الحكومة والنقابات، وفي النهاية انتهت بشطب وحذف بعض الشخصيات المؤثرة مثل محمد كلاري الرئيس السابق ذو الخبرة والشخصية المعروفة والبارزة في هذا الاتحاد.

وقد حدثت هذه التغييرات بصورة سريعة ولافتة للنظر بحيث أنه لو تم بحث الشكاوى في صلاحية بعض المديرين على مستوى مديري الاتحاد لاستغرق هذا البحث والتحقيق أكثر من ستة إلى ثمانية شهور. ولم تكن نتيجة هذه التغييرات والتطورات التي اتخذها مجلس نقابات الدولة ومجمع شئون نقابات الإنتاج أمام سياسة الصمت، إلا تبديل هذا الاتحاد إلى تشكيل قليل الأثر يقوم منذ ما يقرب من عام بمتابعة بعض القضايا الهامة مثل الإعفاء الضريبي لملاك المطابع، وشركات الطباعة، والقانون الجامع لصناعة الطبع، والتي كان يتم متابعتها بصورة جيدة من المديرين السابقين، وصار التشكيل الجديد مهتماً ببعض القضايا الثانوية مثل مناقشة الاختلافات النقابية وإصدار التصاريح.

على أية حال، ستنتهي بعد فترة قليلة، فترة إدارة هيئة رؤساء مجلس نقابات الدولة وسوف يأتي مجلس إدارة جديد. احتمال كبير أن يرى قاسم نوده فراهاني رئيس مجمع شئون نقابة التوزيع على رأس هذا المجلس، وسوف يتعهد بقيادة وزعامة أكبر تشكيل نقابي على مستوى الدولة، وانتظر خبراء النقابات من ذلك المجلس إيجاد التضامن والترابط والتنسيق اللازم في هياكل النقابات، وحل اختلافات وجهات النظر الموجودة، وأن يخطو خطوات مؤثرة حتى يستطيع أن يقدم الدعم والحماية القوية للنقابات والاتحادات في كافة أنحاء الدولة، وإيجاد دور وهوية جديدة للنقابات بوضعها في مكانتها الحقيقية في تعاملاتها مع الحكومة. فهل يمتلك مجلس الإدارة الجديد القدرة على إتمام هذه المهمة؟

هذا السؤال الذي يحتاج إلى بعض الوقت للإجابة عليه.

مختصر تاريخ المجالس والمجامع النقابية:

نقابات الدولة من الأمس حتى اليوم:

عليرضا صدقي: توجد أقوال واعتقادات مختلفة ومتفاوتة حول ظهور ووجود النقابات، حيث يرى البعض أن أصولها تعود إلى زمن وعصر الساسنيين، والبعض الآخر يعتقدون أنها ظهرت بعد الإسلام وربطوا نشأتها بظهور القرامطة.

ويمكن البحث في رسائل إخوان الصفا وآثار بن بطوطه لاقتفاء أثر وتتبع الروايات التاريخية المختلفة حول هذا الموضوع. وما ذكر بشأن تاريخ ظهور النقابات في الكتب التاريخية مهم ومؤثر بدرجة كبيرة، لذا فهو يحتاج إلى مجال واسع يصعب عرضه في هذا المقال.

في عام ١٣٥٠ هـ. ش (١٩٧٢م) تم التصويت على أول قانون لنظام النقابات من قبل مجلس الشيوخ والنواب، وتأسست غرفة النقابات وتولت شئون النقابات وإصدار تراخيص الكسب من أجل الوحدات النقابية.

وفي عام ١٣٥٧ هـ. ش (١٩٧٩م) تم حل غرفة النقابات مع انتصار الثورة الإسلامية وتأسست لجنة الشئون النقابية التي اشتهرت بلجنة نائب الإمام.

وقامت هذه اللجنة بتوفير التشكيلات وحل المشكلات الخاصة بالنقابات والاتحادات وفي العام نفسه ١٩٧٩م، انتخب حجة الإسلام محي الدين أنواري من قبل الإمام الخميني (رحمه الله) بصفته المسئول عن هذه اللجنة، وأناط إليه الإمام مهمة الإشراف على الشئون النقابية والانتخابات وتدوين قانون النقابات والحرفيين، بواسطة بعض الأفراد المتدينين موضع ثقته واعتماده، وكذلك تنظيم وتنسيق الأمور الشرعية والنقابية للسوق. ومن هنا بدا السيد محي الدين أنواري أنشطته في مجال النقابات.

وفي عام ١٣٥٨ هـ. ش (١٩٨٠م) وفي أعقاب تأكيد الإمام الخميني على تنظيم قانون أنشطة الدولة المختلفة، مررت الحكومة المؤقتة قراراً من الوزراء يلزم بموجبه تشكيل الغرف النقابية على مستوى الدولة بحضور ممثلي الحكومة والمحافظين. وفي هذا التاريخ تم انتخاب السادة تقي سيد خاموشي، عليرضا أماني، مجتبى قائم مقام، حسين خيرخواه، محمد خندان، وأحمد مير معز، نواباً لنقابات طهران.

وبسبب الاحتياج الشديد لتنظيم قانون أنشطة النقابات على مستوى الدولة، تم التصويت من قبل مجلس الثورة في عام ١٩٨١م على قانون للنظام النقابي في الجمهورية الإسلامية في ١٠ فصول، و ٨٥ مادة وأكثر من ٤٠ ملحوظة. وقد بدأ أعضاء الهيئة العليا للإشراف المكونة من السادة منصور كريمي تبريزي، نائب وزارة الداخلية، ومحمد رضا لباف نائب وزارة الصناعة والمعادن، وحسنعلي منصور نائب وزارة التجارة، وتقي سيد خاموشي، مصطفى نيل فروشان، سعيد أماني، وأصغر ثاني وبدأ النواب فعالياتهم. ومع الدور الذي تقوم به لجنة الإشراف العليا على نقابات طهران، صوتت هذه اللجنة في عام ١٣٦٠ هـ. ش (١٩٨٢م) على أن يعهد إلى شخصين من نواب وممثلي وزارات التجارة، والصناعة والمعادن برفقة خمسة أفراد من القطاع الخاص بشكل مؤقت، إدارة شئون نقابة طهران إلى أن يتم تشكيل المجلس المركزي

للنقابات، وفى نفس العام تم اختيار مشرفى لجنة شئون نقابة طهران من قبل السيد حبيب الله عسكر أولادى وزير التجارة حينئذ، وشكل اللجنة من السادة سعيد أمانى، تقى خاموشى، ومحسن لبانى.

ومن ناحية أخرى، تم انتخاب السادة مهدى سعيدى نجاد وأصغر ديبازر، حسينعلى جواهريان، غلا حسين فولادى، على بزشكيان، سيد أصغر مرتضوى، وحسن بور بختيارى بصفتهم مسئولين ومشرفين لجنة شئون نقابات طهران. وتم تعيين قائم مقامى، محمد صادق عسكر أولادى، وبنكدار أيضاً بعنوانهم ممثلى ونواب وزارة التجارة فى شئون الاتحادات النقابية، ووظيفتهم هى البحث وتجديد الآراء فى قانون انتخابات النقابات الذى تم التصويت عليه فى عام ١٣٦٠ هـ. ش (١٩٨٢م). واستمر هذا التشكيل فى أنشطته لمدة خمسة أشهر، وفى عام ١٣٦١ هـ.ش (١٩٨٣م) قام السيد عسجرا أولادى وزير التجارة فى هذه الفترة بتغيير هذا التشكيل، وعين أربعة أشخاص من ممثلى نقابات طهران للإشراف على هذه اللجنة. وتم تعيين مهدى سعيد محمدى برفقة سعيد أمانى، تقى سيد خاموشى، محسن لبانى و سيد على أكبر رخ بصفتهم مسئولين ومشرفين على لجنة نقابات إيران.

وفى عام ١٣٦٣ هـ. ش (١٩٨٨م) التحق بهذه اللجنة تشكيل جديد مكون من محمد على خونسارى عتيق، أبو القاسم رحيمى فر، أمر الله زمانى علويجه، و غلامعلى شاهمرادى . وفى هذه الفترة حدثت صراعات ونزاعات سياسية على عدم ملاءمة أوضاع النقابات الأمر الذى أدى إلى تدخل الإمام الخمينى بنفسه لإنهاء هذه الضجة وقيامه بتعيين حجة الإسلام مهدى كروبى نائباً عنه فى أمور وشئون نقابات الدولة. وتشكل مجمع الشئون النقابية والمجلس المركزى للنقابات بإشراف نائب الإمام فى عام ١٣٦٤ هـ.ش- (١٩٨٦م)، لكنه استمر لمدة عامين فقط وفى عام ١٣٦٦ هـ. ش- (١٩٨٨م) صوتت الهيئة العليا للإشراف على بعض الإجراءات القانونية بهدف عقد وتجديد انتخابات الاتحادات النقابية وانتخاب مجلس إدارة جديد من قبل لجنة الإشراف على انتخابات الاتحادات النقابية بطهران.

وازدادت الخلافات فى هذه الفترة لدرجة أن رئيس الوزراء حينئذ المهندس مير حسين موسوى اضطر للذهاب إلى بيت الإمام لينقل إليه تداعيات الأزمة ولأخذ التكليفات من سياته وقد تقرر وفقاً لرأى رئيس الوزراء وتأكيد الإمام (رحمه الله) أن تعقد انتخابات النقابات المركزية بواسطة مجمع الشئون النقابية. وقد تمت بالفعل انتخابات أعضاء مجالس النقابات المركزية فى عام ١٣٦٦ هـ.ش (١٩٨٨م). واستمر عمل هذا المجلس مدة عامين، وفى هذا التاريخ ١٣٦٨ هـ. ش (١٩٩٠م)، تمت بعض التعديلات على قانون النظام النقابى وتم التصويت عليها من قبل مجلس الشورى الإسلامى. من جملة تعديلات هذا القانون، المادة ٤ والتى قسمت النقابات إلى أربع مجموعات: إنتاجية، خدمات فنية، التوزيع والخدمات.

بعد ذلك وفى نفس العام صوت المجلس على تعديل جديد وتم حذف اسم مجلس النقابات المركزية من متن القانون وتم تعيين فهرس للنقابات والاتحادات الإنتاجية، الخدمات الفنية، التوزيعية والخدمية. وعقدت أول دورة انتخابات لهيئة رؤساء مجمع الشئون النقابية للنقابات الإنتاجية والخدمات الفنية بطهران فى عام ١٣٦٩ هـ. ش (١٩٩١م).

وبموجب هذه الانتخابات تم اختيار السادة محمد بور مزرعه محمد على خوانسارى عتيق و تقى على أكبرى بصفته الرئيس ونائب الرئيس وسكرتير هذا المجتمع، وعقدت أيضاً الدورة الثانية والثالثة من هذه الانتخابات فى السنوات ١٣٧٠ و ١٣٧١ هـ. ش (١٩٩٢ و٩٣) ولم يتغير أعضاؤها، واتبعت الدورة الرابعة والخامسة نفس نهج الماضى وتم تشكيل مجلس نقابات الدولة منذ عام ١٣٨٣ (٢٠٠٣م) أو مع تصويب قانون النظام النقابى الجديد وعقد فيه إلى الآن ثلاث دورات انتخابية.

حوار مع جمشيد أنصارى:
النقابات ميدان لصراع السياسيين:

على الرغم من أن النقابات قد بدأت دورها السياسى والاجتماعى من فترة الثورة الدستورية، وكانت لسنوات عدة تتخذ توجهاً كان أكثره فى خدمة الدين، وأدت دوراً قيادياً وموجهاً فى النضال الشعبى والمقاومة المدنية، لكن بعد الثورة تبدلت إلى مقر للصفوف والتكتلات السياسية وتحولت إلى منافس مقيد وعاجز فى تعاملاته مع الحكومة. ويذكر جمشيد أنصارى عضو اللجنة الاقتصادية بالمجلس الثامن، فى وصفه لسياسات النقابات، أن التشكيلات النقابية تشكلت فى البداية بهدف تمثيل الأفكار والميول السياسية، واليوم تحولت إلى آلة ووسيلة لتوجيه السياسات الخاطئة والعاجزة للحكومة فى حل المشكلات الاقتصادية للنقابات والشعب وزادت من المشكلات. ويعتقد أنصارى أن إعطاء صلاحيات كبيرة للحكومة والمديرين بالحكومة بواسطة قانون النظام النقابى، هو أهم عيوب هذا القانون.

ووفقاً للإحصاءات التى تعرض، وبالطبع فإن أغلبها فى دولتنا ليس دقيقاً جداً، فإن تعداد الوحدات النقابية على مستوى الدولة أكثر من مليونى وحدة. وهذا هذا الرقم مرتبط بالأفراد الذين لديهم تصريح للكسب. ولو افترضنا أن متوسط تعداد الأسرة أربعة أفراد، ولو وضعنا فى الاعتبار أن متوسط عدد الأفراد العاملين فى الوحدات النقابية ٢/ ١، فإن أكثر من ١٠ ملايين شخص من أفراد المجتمع ترتبط معيشتهم واقتصادهم بأنشطة الوحدات النقابية. ووفقاً لقول آخر فإن ١٥٪ من المجتمع مرتبطون بالنشاط النقابى بشكل أو بآخر. ويشير هذا الإحصاء إلى أن للوحدات النقابية دوراً لا يمكن إنكاره فى اقتصاد المجتمع الإيرانى وذلك لتعلق جزء كبير من المجتمع الإيرانى بها.

تتم الآن أيضاً جميع الأنشطة المتعلقة بالتوزيع وعرض البضائع والخدمات عن طريق هذه الوحدات النقابية، وثقافة شعبنا هى أن يشتروا جميع احتياجاتهم من المنتجات من الوحدات النقابية. وبالطبع أن هذه العملية موجودة فى كل أرجاء الدنيا، ولكنها منتشرة فى بلدنا بصورة كبيرة جداً.

وتشير هذه المسألة، من ناحية أخرى، إلى أهمية الوحدات النقابية. وبعبارة أخرى، ليست أهمية فعاليات هذه الوحدات أن عشرة ملايين قد ارتبطت معيشتهم بأنشطة النقابات، لكن القسم الجدير بالاهتمام أن الوحدات الإنتاجية كى تستطيع أن توصل منتجاتها إلى المستهلكين فهى فى حاجة إلى هذه الحلقة كواسطة، ولهذا فهى جزء هام من اقتصاد بلدنا.

الأمر الآخر هو أن هذه النقابات كان لها دور هام ومؤثر فى التطورات والظواهر الاجتماعية، ويرى أن العناية بقضايا النقابات، والاهتمام بحل المشكلات والصعاب من وظيفته منح الاقتصاد رونقه، ويمكن أن يساعد فى أجزاء أخرى من اقتصاد الدولة، وأن يحسن وضع النقابات نظراً للدور الذى تقوم به تلك النقابات فى توصيل المنتجات إلى المستهلكين، وهذا دليل على أهمية أنشطة النقابات فى إيران، وأنها يجب أن تكون موضع الرعاية والاهتمام.

الآن، وزارة التجارة هى المسئول الأساسى عن النقابات، كما ترتبط وزارات أخرى بالنقابات مثل وزارات: الصناعة، الاقتصاد والشئون الإدارية، ووزارة الإرشاد. وتعتبر أحد أهم المشاكل التى لحقت بالهياكل النقابية على مدار السنين هى أن بعضاً من المديرين الذين يتولون هذا المنصب ليس لهم دراية كاملة بقضايا ومشاكل النقابات ويأخذون قرارات من أجل النقابات من شأنها أن تولد مشاكل أكثر للنقابات.

وبالنظر إلى أهمية النقابات والسوق فى سنوات ما قبل وما بعد الثورة، خاصة فى الحقبة الأولى من الثورة، فقد اتخذت مساع كثيرة من جانب الجبهات السياسية المختلفة من أجل السيطرة، أو بتعبير أفضل، الاستفادة من هذه التشكيلات لخدمة الأهداف السياسية.

وقد وجدت أقسام من السوق أيضاً مجالاً رحباً للوجود والدخول فى هذه الأنشطة، بسبب تسييس المجتمع بعد انتصار الثورة، وتحول السوق فى النهاية مثله مثل كثير من ساحات المجتمع إلى ميدان لأنشطة الأحداث السياسية مثله مثل الجامعات.

من الذى أعطى الحق للدولة فى الدخول إلى الساحة النقابية؟ وهل تعطى القوانين هذا الحق للدولة؟

نحن لدينا قوانين وضعت من ثلاثين عاماً وقد انتهت الموضوعات التى وضعت من أجلها هذه القوانين، لكن لم يفكر أحد إلى الآن فى حذف هذه القوانين، حتى بعض القوانين التى نرى فيها الناسخ والمنسوخ لم يهتم أحد بتنقيحها، وهناك بعض القوانين التى كان يعمل بها لفترة من الوقت لكن مع التطورات التى حدثت فى ساحة الاقتصاد،

وكذلك فى توجه الحكومة نحو بعض القضايا فقدت هذه القوانين فحواها وقيمتها، ومع ذلك لم يفكر أحد فى تغيير هذه القوانين.

النقابات فى مرآة القانون:

انتشار وتأثير النقابات، خاصة فى الفترة الأخيرة أمر غير قابل للإنكار. لدرجة أنه يمكن اعتبار النقابات لاعباً أصلياً فى التطورات الاجتماعية فى تاريخ إيران المعاصر.

فقد كان ظهور ونفوذ النقابات بارزاً فى الأحداث والمناقشات السياسية، والتى يمكن اعتبارها مع الجماعات السياسية البارزة ذات تأثير كبير فى الأحداث، وتم إعداد أول قانون للنظام النقابى بتصويت مجلس الشيوخ ومجلس الشورى الوطنى. ومع التصويت على هذا القانون تشكلت مؤسسة مستقلة باسم غرفة النقابات، وآلت جميع الأنشطة النقابية إلى هذه المؤسسة. كان عمر هذا القانون ٧ سنوات. وفى عام ١٣٥٧ (١٩٧٩م)، مع انتصار الثورة الإسلامية، انحلت غرفة النقابات. وتوقف تنفيذ قانون النظام النقابى مع إغلاق هذه الغرفة. وفى عام ١٣٥٨ (١٩٨٠م)، تولت لجنة الشئون النقابية فى مدن الدولة المختلفة، تشكيل ومسئولية تنظيم الشئون الحالية للنقابات والاتحادات. فى هذه الفترة التى استمرت حتى عام ١٣٥٩ (١٩٨١م)، دخلت عديد من المشكلات فى حيز النقابات والاتحادات النقابية، مما جعل الحاجة ماسة إلى تأسيس تشكيلات نقابية بصفتها مرجعاً قانونياً معتمداً. لذلك ففى عام ١٣٥٩ (١٩٨١م) تم التصويت على أول قانون لنظام النقابات بالجمهورية الإسلامية من قبل مجلس الثورة واشتمل هذا القانون على ١٠ أبواب، و٨٥ مادة وأكثر من ٤٠ ملحوظة. وقد حدثت تغييرات وإصلاحات كثيرة على هذا القانون.

وقد ظهرت أول تغييرات فى قانون النظام النقابى فى إيران، فقط بعد ١٥ شهراً من التصويت على هذا القانون، وذلك فى عام ١٣٦٠ (١٩٨٢م)، وسوف تستمر مسيرة تغيير وإصلاح هذا القانون أيضاً خلال العشر سنوات المقبلة، وقد وضع هذا القانون موضع النظر والتغيير والإصلاح لسنوات متتالية منها عام ١٣٦٧ (١٩٨٩م)، وعام ١٣٦٨ (١٩٩٠م):

وكان آخر إصلاح وتغيير أساسى قد تم فى قانون النظام النقابى الحالى عام ١٣٧٤ (١٩٩٥م). وتغيير وإصلاح القانون ٥ مرات خلال عشر سنوات علامة غير طيبة على عدم دراسة وبحث كل الجوانب والزوايا فى إعداد وتدوين هذا القانون الأول وكذلك الإصلاحات والتغييرات التى كانت تتطرأ عليه. وقد كان إصلاح القانون فى بعض الفترات سبباً فى عدم الانسجام بين النقابات.

فى القانون الأول تشكل المجلس المركزى للنقابات، الذى انحل فى إحدى تعديلات قوانين المجلس وأعطى مكانه إلى مجمع الشئون النقابية لنقابات الإنتاج - والخدمات الفنية و مجمع الشئون النقابية لنقابات التوزيع - والخدمات.

وهذا دليل واضح على التشتت وعدم الانسجام فى هذا القانون. وقد عكف فى النهاية رجال القانون فى مجلس الشورى الإسلامى والمديرين التنفيذيين للنظام فى الدولة على تغيير وإصلاح قانون نظام النقابات خلال سنوات عدة، وبعد دراسات كثيرة وأبحاث ورفع النواقص وسد الثغرات الموجودة بشأن النقابات، تم إعداد خطة ووضع لائحة جديدة لقانون النقابات وعرضها على المجلس وتم التصويت عليها وتصويبها فى عام (١٣٨٣) ٢٠٠٣م من قبل مجلس الشورى الإسلامى.

وقد بدأ البحث ودراسة عيوب القانون الموجود منذ عام ٢٠٠١م (١٣٨٠) بواسطة مراكز الأبحاث التابعة للحكومة والمجلس.

وتم التصويت عليها بعد دراسة الخبراء لها لمدة عامين. لكن هذه الأيام وضعت تعديلات قانون النظام النقابى تحت أنظار الخبراء، والنقابيين ورجال القانون، ويعتقد عدد من الخبراء والمتخصصين أنه لم تضع موضوعات وقضايا كثيرة فى الاعتبار عند تدوين هذا القانون، وأن هناك أموراً كثيرة فى هذه القانون مبهمة، وربما كان عدم الاهتمام بآراء خبراء النشطاء النقابيين واحدة من أكبر المشكلات فى تدوين هذا القانون.

إيران .. لماذا؟

الصراع بين الأصولية التقليدية والأصولية الثورية

■ أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

القضية التى يختلف حولها الأصوليون فى إيران دائما، هى هل يشرعون العرف أم يعرفون الشرع، وهى ليست قضية شخصية بل هى قضية رسمية متداولة بين الأصوليين جميعا، سواء كانوا فى السلطة التنفيذية أو التشريعية، أو الحوزة العلمية الدينية، أو الأحزاب ذات التوجه الأصولي، أو النخبة المثقفة من الأصوليين، وهى تمثل أيضا جانبا أساسيا من الصراع بين الأصوليين التقليديين وبين الأصوليين الثوريين، حيث يعتبرها علماء الدين قضية أساسية تقوم على الربط بين الشريعة الإسلامية والعرف وفق النموذج الشيعي، والربط بين الشرع والعرف هو ما يحقق احتياجا أساسيا فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية للمجتمع الإيرانى بعد انتصار الثورة الإسلامية. وإذا كان الاتفاق يبدو ممكنا بين الأصوليين حول هذا الربط، إلا أنهم يختلفون فيما بينهم حول تأطيره من ناحية، ومن يتولى هذا الأمر من ناحية أخرى، حيث يرى الأصوليون التقليديون سواء كانوا من علماء الدين أو النخبة السياسية والثقافية، جعل الشرع عرفا، أى يعرفون الشرع، ومن ثم فإن الأصوليين التقليديين يرون أن هذه المهمة من وظيفة علماء الدين فى الحوزة، وتوجيهاتهم إلى مجالس النظام فى السلطتين التشريعية كمجلس الشورى الإسلامى ومجلس صيانة الدستور، والسلطة القضائية ممثلة فى المجلس الأعلى للقضاء، والمجالس المتعلقة بالزعامة كمجلس خبراء الزعامة ومجلس تشخيص مصلحة النظام.

فى حين يرى الأصوليون الثوريون أن من الطبيعى التعامل بالشرع كأنه عرف، ولكن ينبغى فى المجتمع الإسلامى ومن خلال الحكومة الإسلامية جعل العرف شرعا، أى تشريع العرف، ومن ثم فهم يرون أن السلطة التنفيذية هى الجهة المنوطة بتحقيق هذه المهمة بالتنسيق مع مجلس الشورى الإسلامي. ويهدف الأصوليون الثوريون الذين يتزعمهم آية الله خزعلي وآية الله مصباح يزدى والرئيس أحمدى نجاد إلى تصفية الأصولية من الادعاء، حيث دعا الخمينى إلى العمل على محاولة إصلاح أفكار من يتكلفون التقدس، وإرشادهم إلى الطريق القويم، لأنهم يعيقون تقدم مسيرة الإصلاح، ممن يعارضون كل صوت داع للثورة على الطواغيت، فالحكومة الإسلامية فى نظرهم حكومة إلهية، الحكم فيها لله، والولاية فيها لله، ومن هنا فالقائمون على أمر المسلمين ينفذون أحكام الله من خلال تحويل الشرع إلى خطة عملية تطبيقية، وبالتالى يكون العرف السائد بين الناس، والقوانين والقرارت التى تخذ بشأنهم شرعا. والبيعة هى الطريقة الشرعية التى تُقَرر بها الأمة مصيرها السياسي، وتنتخب بها الحاكم الذى ترتضيه وترتبط بمسألة الرئاسة والسيادة فى الدولة الإسلامية، والحياة السياسية للمسلمين، ويبررون ذلك بأنه عندما جاء الخمينى بنظريته الخاصة بالولاية الإعتبارية أو ولاية الفقيه قدم حلا اجتهادياً بإقامة حكومة فعلية أساسها البيعة والانتخاب، تعالج الجمود الذى نتج عن الغيبة المعطلة لولاية الأئمة المستخلفين، الذين استمدوا ولايتهم من مبدأ الاستخلاف أو الوصية الذى قام عليه المذهب الجعفري، خاصة وأن الخمينى يرى أن الله تعالى أوكل للفقهاء مهمة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وإقامة حكم إسلامي.

والقضية لا تمثل جدلا سياسيا أو فقهيا بين العلماء والمثقفين فقط، بل تتجاوز الجدل إلى الصراع، لأن هذه المسألة تؤثر في توجيه النظام بين أن يستسلم لولاية الفقيه باعتبارها منفذة للإرادة الإلهية في الإعداد لظهور إمام الزمان محمد المهدي، ومن ثم حشد كل الإمكانيات في هذا الاتجاه دون اعتراض، حتى لو أدى ذلك للصدام مع المجتمع الدولي أو القوى الكبرى، باعتبار أن هذا الأمر يمثل جهادا واجبا على الجميع في هذه الدائرة، وبين أن يتجه النظام إلى مواكبة العصر والتعامل مع المجتمع الدولي، وفك تصنيفات الاستكباريين والمستضعفين، والتعامل بفكر مفتوح مع الديمقراطية، وتطوير ولاية الفقيه، والخروج بها إلى آفاق أرحب من خلال إيجاد تبريرات دينية ومذهبية. ولاشك أن كلا الفريقين يحصل على تأييد ودعم يبدو واضحا خلال الإعداد لانتخابات رئاسة الجمهورية، والأفكار التى تطرح مؤيدة لهذا الفريق أو ذاك، والتكتلات التى بدأت تتشكل على الساحة السياسية.

ويرى المحلل السياسى صالح اسكندرى أن أحد مهام البرلمان الرئيسية أن تكون تشريعاته امتدادا لمسيرة الفقه التقليدى الذى لديه دائما برنامج لجميع شئون حياة الإنسان، ومن ثم فإن تفويض مجلس الشورى الإسلامى فى تحديد الضرورة فى موضوعات الأحكام الثانوية أمر ليس فيه خروج عن حدود الشرع، ويؤكد صالح اسكندرى أن الشهيد "آية الله مدرس" اجتهد فى وضع قانون إسلامى عندما كان عضوا فى البرلمان، فكانت جميع محاولاته منصبة على أن يأتى بمصاديق الأحكام الإسلامية العامة، ويختار لها أسلوب تنفيذها، باعتبار أن الحكومة والأمة ليسا شيئين، والسياسة والدين ليسا شيئين أيضا، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم مؤسس الدين الإسلامي، وكان أيضا رئيسا سياسيا، لكن اختلاف البلاد الإسلامية أضعف هذا الأساس، فالولاية لله هى أساس الفكر الإسلامي، والمسئولين مفوضين، فتمثيل الجماهير هو استمرار للولاية الإلهية، حيث يتمتع من ينتخبهم الشعب فى جميع مؤسسات الدولة بقطاع من شئون الولاية الإلهية، وهذه الفرضية هى أساس المشروعية الإلهية للنظام الإسلامي، وهو ما يفرق بينها وبين الديمقراطية السائدة فى العالم، فالولاية تتعلق بالله وقد أكد الإسلام على التعيين، والتزم الدستور بالكتاب والسنة، فقرارات القيادة الشعبية الدينية هى نفس النسيج الإلهي، ومن ثم ينبغى على القيادة الدينية الشعبية أن تشرع الفراغات الموجودة فى الأحكام الدينية كنوع من تشريع العرف، وليس كنوع من تعريف الشرع، ويختص المجلس بهذا العمل ويقوم مجلس الرقابة على القوانين بالرقابة عليه.

ويأتى الرئيس الأسبق هاشمى رفسنجانى رئيس مجلس الخبراء ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام، على رأس الأصوليين الوسطيين الذين يسعون لفض الاشتباك من خلال وضع أساس وسط لتعاملات النظام، لكنه يبدو أقرب إلى الأصوليين التقليديين بتمسكه أن تكون الرؤية العشرينية هى هذا الأساس الوسط، ويرى أن من حق هذين المجلسين اللذين يرأسهما (مجلس الخبراء ومجمع تشخيص مصلحة النظام) تعريف الشرع، أى تحويل الشرع إلى عرف من خلال القيادة الشعبية الدينية، ومؤسسات الممارسة السياسية داخل النظام، وعلى رأسها الأحزاب، وقد أكد آية الله هاشمى رفسنجانى فى لقائه مع أعضاء اللجنة المركزية ومسئولى حزب التنمية والعدالة الإيرانى أن ضرورة التحزب موضع قبول المسئولين والنخبة وقيادات نظام الجمهورية الإسلامية، ومن هنا فإن تدوين لائحة تنفيذية أحد الواجبات الهامة للأحزاب بعد التشكيل، وعلى جماهير الشعب أن تختار ممثليها بناء على برامجهم الحزبية وتحاسبهم على أساس التزامهم أو عدم التزامهم بهذه البرامج، لأن القيادة الشعبية لا تعمل بدون حزب، وآفاق تشكيل الأحزاب الكبيرة والمؤثرة واضحة.(نوروز فى ٢٧ آذر ١٣٨٧هـ.ش.)

وقد استطاع رفسنجانى أن يجلب تأييد كثير من الرموز الأصولية ذات التوجه التقليدى إلى فكره، كما استطاع أيضا أن يحظى بتأييد كثير من الرموز الإصلاحية من علماء الدين والساسة، باعتبار أن فكره يخدم حركتهم، ويساعد على تطويرها. ويؤكد سيد حسين مرعشى أمين عام حزب كوادر البناء فى دفاعه عن رؤية رفسنجاني: أن هاشمى رفسنجانى من الشخصيات التى تشكل حركة الثورة بشكل عام، وتكون قادرة على استمرار ابتكار الدور الذى تلعبه من أجل استقرار النظام، وهو يملك الاستعداد والجرأة والتواجد بين الثوار، والقدرة على مؤسسة النظام، والتوجيه إلى الخدمات المؤثرة فى إدارة البلاد، وهو يمثل استثناء خاصا بين كوادر الثورة بما يملك من مقومات، سواء فى مجال الكفاح أو مجال الإدارة أو كعنصر محورى فى التطوير. ويعتبر المحلل نادر كرمى الرئيس الأسبق رفسنجانى الأب الروحى لحزب كوادر البناء، رغم نفيه أن يكون قد أشار بتكوينه.

ويؤكد سيد رضا تقوى عضو اللجنة المركزية لجمعية علماء الدين الناضلين (جامعه روحانيت مبارز) أن مؤسسى

الحزب كانوا يتشاورون مع جمعية علماء الدين ومع السيد هاشمى رفسنجاني، وأنهم أقرب له فكريا، وكانوا من مسئولى حكومة إعادة البناء التى شكلها، مما يعنى أنه كان له دور فى تأسيس هذا الحزب، لكن الخلافات وقعت بينه وبينهم بعد ذلك عندما غيروا فى توجهاتهم، كما أثر سلوكهم الانتخابى فى هزيمته فى انتخابات الرئاسة السابقة، لذلك فهو لا يؤيد كل قراراتهم، وإن كان مايزال غير خصم لهم. وهو لا يستنكر أن يسمونه الأب الروحي، فهو يعتبر نفسه الأب والأخ الروحى لكل الأحزاب، وهو لا يؤيد كل قرارات الأحزاب سواء كانت أصولية أو إصلاحية، كما لا يرفضها كلها.

ويتفق المحللون حسين محمدى وعيسى سحرخيز والدكتور محمد ملكى وسعيد مدنى وآذر منصورى وهم من الإصلاحيين على أن إيران تمر بظروف حساسة تقتضى اتخاذ الحلول الوسطية، وأن حكومة أحمدى نجاد تقترب من السقوط لتمسكها بالتطرف الثوري.(روز ٢٧ آذر١٣٨٧هـــ.ش.) ويرى الدكتور اميدوار رضايى أن الأوضاع السائدة فى الأحزاب وبين الأجنحة السياسية ليست فى مصلحة البلاد، وهى تتطلب إعادة النظر، وإقامة مشروع وحدوى على ثلاثة أسس، هي: الاعتقاد فى الزعامة ووحدة الكلمة والاقتناع الصحيح بخدمة الجماهير، لأن هذه الأسس هى خلاصة القيادة الشعبية الدينية، خاصة فى المجال الاقتصادي، وتحقق المبدأ ٤٤ من الدستور وأهداف الرؤية العشرينية.

ويرى أنصار الرئيس أحمدى نجاد أن من يعارضون فكر الأصولية الثورية يريدون عودة مافيا الفساد إلى النظام، وأن تحركاتهم تكشف عن محاولة الثأر لهزيمتهم فى انتخابات رئاسة الجمهورية السابقة، وإضاعة كل المنجزات الثورية التى تحققت، حتى فى المشروع النووى الإيراني، وتقييد الحركة الثورية فى مجال السياسة الخارجية، ويؤكد حميد مولانا كبير مستشارى الرئيس أحمدى نجاد أن الرئيس حقق مبدئين فى السياسة الخارجية هما العدالة فى التعامل الدولي، والرجوع إلى الأصولية فى القضايا الدولية. أما محمد على رامين رئيس تجمع رائحة الخدمة الطيبة المؤيد لأحمدى نجاد فيرى أن شعار الحكومة الإلهية الذى يرفعه الرئيس حققه الأنبياء، فهو يواجه المشكلات بطريقة الأنبياء، وكل الأنبياء حققوا العدالة، فلماذا يسخرون من منهج أحمدى نجاد؟ وقد أكد غلام حسين إلهام وزير العدل أن القدرة من أجل القدرة هى استكبار وعلو فىالأرض نتيجته الفساد والطاغوت واستعباد الإنسان، لكن القدرة من أجل تحقيق العدالة هى مدرسة على بن أبى طالب، وهى ما يجب أن نحافظ عليه، والخمينى كان يرى الحفاظ على الحكومة الإسلامية قوية أهم من الحفاظ على حياته، بل وحياة إمام الزمان، فإمام الزمان يهب روحه للإسلام، فالحكومة الإسلامية ليست لعبة.

ويؤكد أحمدى نجاد أنه يحقق مفهوم العدالة الانتقالية من أجل تحقيق العدالة الشاملة، والاهتمام بتنمية مجموعة واسعة من الأساليب المتنوعة لمواجهة إرث إنتهاكات حقوق الإنسان فى الماضي، وتطبيق هذه الاستراتيجية عمليا بهدف خلق مستقبل أكثر عدالة وديمقراطية، عدالة اجتماعية، وعدالة إصلاح الضرر، وعدالة اقتصادية، بل أيضا ضمان حقوق الضحايا، وذلك عبر تهيئة الظروف الملائمة لصيانة كرامتهم، وتحقيق العدل بواسطة التعويض عما لحق بهم من أضرار ومعاناة، فضلا عن الإصلاح المؤسسى بتبنى إصلاحات تشمل مؤسسات الدولة وقوانينها وسياساتها، بهـدف تمكين البلاد من تحقيق الأهـداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية البعيدة المدى، وإحياء الذاكرة الوطنية الجماعية، والتى تعتبر ضرورية لتفادى وقوع انهيار حضارى أو ديمقراطى فى المستقبل، حيث يدعو الخمينى المسلمين عموماً والفقهاء خصوصاً، بالاحتفاظ بذكرى عاشوراء الحزينة، بل ويؤكد على أن تكون المصائب التى يتعرض لها الإسلام عاشوراء جديدة، ويشير أحمدى نجاد إلى تأكيد الخمينى أن إقامة حكومة إسلامية يحتاج إلى وقت طويل وجهود مضنية، وأن خدمة الدين لاينبغى أن تقوم على المصلحة الفردية.

تفاعلات إقليمية

سلبيات في أداء السياسة الخارجية الإيرانية

■ ديبلماسى إيرانى (الدبلوماسية الإيرانية) ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٨

نوى سنده : ماشاالله شمس الواعظين

في حين أننا جميعا نتمنى لكل الدول العربية في المنطقة، خاصة محور الرياض - القاهرة أن تقيم علاقات ودية بمحورية طهران، شاهدنا أحداثا من قبيل ما حدث في طهران على مدى الأيام الأخيرة تحول دون أن تعطى الجهود الدبلوماسية الثمار المرجوة.

الأسبوع الماضي اندلعت مظاهرات اعتراضا على سياسات السعودية ومصر أمام مقر سفارة ومكتب رعاية مصالح البلدين في طهران، وعقب هذه الأحداث هددت مصر إيران صراحة بإغلاق مكتب رعاية مصالحها في القاهرة، ولم تكن مصر الوحيدة التي غيرت لهجتها مع إيران، بل انضمت السعودية إلى مصر.

وكنا قد شاهدنا خلال الأيام الأخيرة اندلاع مظاهرات موجهة وهجوما على السفارة السعودية ومكتب رعاية المصالح المصرية في طهران من جانب جماعات موجهة بسبب ما وصفته مواقف هاتين الدولتين تجاه غزة.

الهجوم بعبوات المولوتوف على مكتب رعاية المصالح المصرية في الواقع أصاب السياسة الخارجية ومكانة إيران الدولية بأضرار جسيمة، وأعتقد أن الأعمال التي قامت بها تلك الجماعات الموجهة على الأقل من وجهة نظر حكومتي السعودية ومصر وطبقا لتصريحات المسئولين في القاهرة والرياض تحسب على الحكومة الإيرانية. وليس هناك أي نظام حكم أو حكومة على استعداد أن يعتقد أنه في إيران تقوم مظاهرات من تلقاء نفسها تعبر عن الشعب ضد سياسات مصر والسعودية فيما يخص الأوضاع في غزة.

بناء على هذا، أوصي جهاز السياسة الخارجية الإيرانى أنه بدلا من القضاء على التوتر ألا يقوم هو بزيادة التوتر، فالوضع في العالم والشرق والأوسط وضع عسكري وخطير، ونحن لا نعمل في واحة خضراء وآمنة، بل إننا على حافة الخطر. ومن ناحية أخرى، مكانة إيران بين الأسرة الدولية ضعيفة والوضع لم يتحسن ولسنا من القوة بمكان حتى نقوم بمناورات من هذا القبيل، خاصة أننا ندرك أن ابتعاد دول المنطقة عنا في هذه الظروف أمر خطير.

وإيران سواء في أوروبا أو في جزء كبير من آسيا والولايات المتحدة ليست في وضع جيد، والآن لو أن الشرق الأوسط الذي هو الحاضنة الحضارية ومنطقة النفوذ الاستراتيجية الوحيدة لإيران جعلناه ينضم أيضا إلى هذه المجموعة وخلقنا وضعا بسبب مثل هذا التوتر الذي تشهده علاقات طهران بالقاهرة والرياض سيكون الوضع مقلقا.

وبناء عليه، إنني في هذا الإطار أرى المظاهرات الأخيرة أمام السفارة السعودية ومكتب رعاية المصالح المصرية في طهران مظاهرات غامضة تماما ومشكلة إلى حد ما. وأنا أعلن هذا الرأي ليس انطلاقا من نظرية المؤامرة بل انطلاقا من رؤية واقعية. هذا النوع من المظاهرات الموجهة من الممكن أن تضع كثيرا من السلبيات في مزهرية (آنية الورد) السياسة الخارجية والدبلوماسية الإيرانية، ويجب على عقلاء السياسة الخارجية الإيرانية فورا أن يتصدوا لمثل هذا الأمر.

إننا بهذه الأعمال الأخيرة نعيش حالة مواجهة مع دولتين إقليميتين كبريين، خاصة أن الشعارات التي استخدمت في المظاهرات الأخيرة أو السباب والترهات التي وقعت لا تليق بتاريخ وثقافة الشعب الإيراني.

إنني مع الأسف أعتذر بشدة باسم الصحفيين والمثقفين الإيرانيين لهذه الدول التي تعرضت لهذا الأمر. وفى الواقع إنني كشخص على صلة بأوضاع الشرق الأوسط وأتابع التطورات قلق من حالة الصدام وتفاقم الأزمات الإقليمية بين إيران والشرق الأوسط.

العرب ووزير الخارجية الأمريكي القادم

■ ابرار (الأبرار) ٢٦/ ١١/ ٢٠٠٨

قلق عميق ينتاب العرب من تولى السيدة هيلارى كلينتون وزارة الخارجية الأمريكية، وكشفت بعض وسائل الإعلام عن محاولاتهم الحثيثة عبر استخدام نفوذهم وجماعات الضغط العربية للحيلولة دون وصولها إلى وزارة الخارجية الأمريكية. والشاهد أن المملكة العربية السعودية تسعى أكثر من أي جهة أخرى لمنع هيلارى من اعتلاء هذا المنصب، حتى يتسنى تصدى شخصية معتدلة، أو على أقل تقدير غير معادية للعرب في هذا المنصب. والتساؤل الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو: لماذا يخشى العرب من قدوم هيلارى كلينتون؟ الواقع أن العرب يخشون من هيلارى بهذا القدر بسبب أنها كانت من أبرز الشخصيات المعارضة للتقارب بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، ونتذكر أنها كثيراً ما كانت تتوجه بالانتقادات الحادة، لاسيما إبان فترة انتخابات الكونجرس الأمريكي عام ٢٠٠٦م، للجهاز الدبلوماسي للبيت الأبيض، وسياسات جورج بوش رئيس الإدارة الأمريكية على عدم اتخاذهم مواقف متشددة حيال العرب خاصة المملكة العربية السعودية. ووفقاً لبعض التقارير فإن هيلارى سبق وأن أكدت في إطار دعايتها الانتخابية لمجلس الشيوخ على كيفية تعلق الولايات المتحدة اقتصادياً وبهذا القدر وهى واحدة من أعظم القوى السياسية والاقتصادية في العالم بالسعودية، وبخاصة في ظل الاستفادة التامة للرياض سياسياً من الولايات المتحدة، إذ تقول: "إن ٢٥٪ من وارداتنا البترولية تأتي من السعودية، وهذا بدوره يجعل الرياض تفرض علينا مطالبها في مقابل هذا التعلق الاقتصادي وكذا أضافت: إنني أتعجب! كيف أن الولايات المتحدة لم تفكر حتى الآن في تحرير اقتصادها من الطاقة القائم على السعودية، ولذا نتوجه بسؤال للسيد الرئيس، لماذا لم يفكر حتى الآن في تقليص حجم واردات الولايات المتحدة من البترول السعودي؟"

والأهم أنها قد وعدت فى حال ارتقائها منصب القيادة في الولايات المتحدة، بتصعيد هذا الفكر إلى إدارة البيت الأبيض، حتى يتم تقليص الاعتماد على بترول السعودية، ولكي لا تظن أنها بتلك العلاقة قادرة على خرق حقوق الإنسان، والتدخل في شئون الدول الأخرى الداخلية (في إشارة إلى تدخل السعودية في شئون العراق، وبعض الدول الأخرى ومن جملتهم فلسطين). على أية حال، فإن هيلارى شأنها شأن كثير من الجمهوريين، خاصة الجمهوريين الجدد ممن يدينون السعودية بعد أحداث سبتمبر باعتبارها بؤرة اضطراب وترويج للأفكار المناهضة للغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة. وسبق أن صرحت هيلارى كلينتون مرات عدة في جلسات مجلس الشيوخ الأمريكي بقولها: إن السعودية تمثل بؤرة الميول المتشددة في المنطقة، ولعل الأفكار المعادية ضد الغرب والولايات المتحدة تنبع من هناك، ويكفى أن زعماء القاعدة وعلماؤها يغذون تلك التوجهات الفكرية، وكذا قالت "إن السعودية تقدر هؤلاء الزعماء الدينيين الذين يتسببوا بفتواهم في قتل شبابنا في العراق وأفغانستان".

إضافة إلى ذلك، محاولاتها الحثيثة أواخر عام ٢٠٠٦ في تمرير مشروع قانون في مجلس الشيوخ يقضى بوقف المساعدات المالية غير قابلة الرد من الولايات المتحدة الأمريكية إلى المملكة العربية السعودية، وهى المساعدات التي تشمل تجهيز وإعداد وقوات الشرطة السعودية التي تساعد واشنطن بالأساس على مكافحة الإرهاب في السعودية وذلك بسبب حماية السعودية للجماعات الإرهابية. غير أن مجلس الشيوخ رفض هذا المشروع وبخاصة في أعقاب غضب الملك عبد الله حينما صرح إزاء هذا المشروع بقوله "إن الأمريكان يبدو أنهم نسوا محاولاتنا في محاربة الإرهاب". وكذا ندد "بأنه في حال توقف الولايات المتحدة من مساعدتنا، فلا يجب أن يتوقعوا في هذه الحالة قدرتنا على مواصلة مكافحة الإرهاب".

أما عن مسألة فلسطين، فيذكر أن هيلارى كليتون كانت في البداية من الشخصيات الأمريكية المناهضة لإسرائيل، ولكن مع مرور الوقت، وتغيير الدفة إلى إسرائيل في الولايات المتحدة حتى أصبحت السياسات الأمريكية هي نفسها السياسات الإسرائيلية بات يتحتم على واشنطن الوقوف وراء مواقف تل أبيب. في هذه الأثناء، بدأت هيلارى تنقد مواقف العرب إزاء القضية الفلسطينية الإسرائيلية، وعلى سبيل المثال، فحينما استضافت السعودية زعماء فتح وحماس في مكة عام ٢٠٠٧ لتحقيق الوئام الوطني الفلسطيني سرعان ما صوبت هيلارى نقدها الشديد للملكة السعودية بسبب استضافتها لحركة حماس، معتقدة لو أن السعودية تعد

نفسها صديقة للولايات المتحدة ما كان عليها استضافة مثل تلك الحركة التي مازالت لا تعترف بإسرائيل وتعمل ضد السلام في المنطقة، والأهم أنها لا تهتم بالمواقف الأمريكية آلتي تتطابق بالقطع مع المواقف الإسرائيلية.

وفيما يتعلق بمسألة الانتخابات الرئاسية في جمهورية مصر العربية، فقد سبق وأكدت هيلارى في إطار لقائها بـ جمال مبارك عام ٢٠٠٤م، أن الرئيس وأسرته ينتقصون من الديمقراطية ووصفتهم بأنهم أشخاص يرغبون في اتخاذ قرارات فردية تعلق بمستقبل الشعب المصري، خاصة حينما أرادوا سلب هذا الشعب حقه الانتخابي. والواقع أن هذا الموقف كان جلياً خلال المنافسة في انتخابات الرئاسة المصرية حينما سعت وزارة الخارجية الأمريكية التدخل في تلك الانتخابات بطريقة لا تأتى - بقدر الإمكان - بالرئيس مبارك، الأمر الذي لم يتحقق، مما صعد من حدة التوتر بين مبارك والإدارة الأمريكية، حتى إن هيلارى حينما تمت دعوتها لزيارة مصر، رفضت بدعوى اختراقها لحقوق المواطنين المصريين.

وبشأن العراق، فبالرغم من أن هيلارى كانت من أبرز المؤيدين لخروج القوات الأمريكية من العراق، إلا أنها لم توافق على برنامج باراك أوباما لخروج القوات الأمريكية من العراق، خاصة أن هذا الخروج قد يصاحبه تدخل لدول عربية أخرى مثل المملكة العربية السعودية وسوريا ومصر في الشأن العراقي.

ومما سبق يتضح أسباب خشية العرب من اعتلاء هيلارى كلينتون وزارة الخارجية الأمريكية ودواعي محاولاتهم للحيلولة دون تحقيق ذلك، لكن يبدو مؤخراً أن تلك المحاولات باءت بالفشل، نظراً لقبولها منصب وزارة الخارجية الأمريكية.

العرب وتزايد قوة إيران

■ ديبلماسي إيراني (الدبلوماسية الإيرانية) ١٨/ ١٢/ ٢٠٠٨

أحد التحديات التي تواجه العلاقات الإيرانية الأمريكية، والتي يراها الخبراء السياسيون حائلا تاريخيا وجذريا، هو قلق الدول العربية من تأثير هذه العلاقات على تغيير توازن القوى في المنطقة، خاصة تزايد النفوذ الإيراني.

منذ أن أعلن أوباما في معركته الانتخابية أنه يعتزم فتح حوار مع إيران دون شروط مسبقة، سعى كثير من الزعماء العرب للاطمئنان على ما سيسفر عنه هذا الحوار من زيادة للنفوذ الإيراني في المنطقة، وبالتالي ضعف قدرتهم على المناورة أمام إيران، لكن هذا القلق ليس بالموضوع الجديد، وقد كشف عن نفسه منذ فترة في نظرة العرب وسلوكهم.

سقوط نظام صدام في العراق، وكذلك أيضا الشعبية التي حققها حزب الله بعد حرب آل ٣٣ يوما وألحق الهزيمة بإسرائيل، كانت من الأحداث التي أدت إلى ظهور الوجود الجدى لإيران في المنطقة أكثر من ذي قبل، وبدا يتضح رويدا رويدا قلق العرب من هذا الموضوع والآثار التي ستترتب عليه. ولهذا السبب وضعت بعض الدول العربية على جدول أعمالها إجراءات جديدة للتصدى بشكل أكثر جدية لهذا القلق.

كان من بين هذه الإجراءات إشعال نار الحرب الداخلية في العراق بين الشيعة والسنة، وتوطيد التحالف مع الولايات المتحدة عن طريق عقد الاتفاقيات العسكرية غير المسبوقة، وشراء الأسلحة، وتزايد المعارضة للأنشطة النووية الإيرانية ودعم المليشيات العسكرية لبث الفرقة العرقية في إيران.

والآن مع مجيء إدارة أمريكية جديدة تحول القلق القديم إلى كابوس بالنسبة للدول العربية وشغل ذهنها وتفكيرها. أعلن أوباما أنه يعتزم إحداث تغييرات في علاقات بلاده مع إيران، وهذا يعنى الحد من تهديد إيران في المنطقة، وتقويض بعض دعائم تحالف الولايات المتحدة مع الدول العربية، وقد ركزت الدول العربية في مواجهتها لهذا التغيير على رؤيتي:

الرؤية الأولى التي طرحتها الدول العربية، منع ذوبان ثلوج العلاقات الأمريكية الإيرانية. وبناء على هذه الرؤية، يجب تنبيه الولايات المتحدة أن التقارب مع إيران سيكون له ثمن إقليمي ستدفعه الحكومة الأمريكية، منه افتقاد دعم العرب في المنطقة.

وهذا في الواقع هو نفس التوجه الذي يتبناه النظام الإسرائيلي، ويسعى بكل السبل لوأد حالة الاتفاق في وجهات النظر أو التحالف بين إيران والولايات المتحدة قبل أن تولد.

ولهذا السبب مع وجود اختلاف بين بعض السياسات الإقليمية الإسرائيلية والعربية، فإن هناك حالة تبلور حول

نوع من التحالف فيما بينهم فيما يخص المسألة الإيرانية، ويبدو أنه في حالة تحقيق تغيير في سياسات الولايات المتحدة حيال إيران يجب أن نشاهد انخفاضا تكتيكيا في الخلافات التاريخية بين الدول العربية وإسرائيل.

الرؤية الثانية التي اقترحتها بعض الدول العربية بشأن التحسن المحتمل في العلاقات الإيرانية الأمريكية تقوم على النظرة النفعية لتحسن العلاقات الإيرانية الأمريكية، وهذه الرؤية تؤمن أن تغيير سياسات واشنطن وطهران تجاه بعضهم بعضاً من أن يخل بالتوازن القائم، ويساعد على خلق استقرار جديد في المنطقة، وبناء على هذه الرؤية في حالة أن إيران لن تشعر بالخطر من الوجود الأمريكي في المنطقة، فلن يكون هناك محل لطرح موضوعات مثل زيادة قوة إيران في المنطقة بهدف مقاومة الهيمنة الأمريكية.

على أية حال، فإن مشهد الحوار غير المشروط مع إيران قد جعل من الضروري الآن بالنسبة للدول العربية المؤيدة لكلا الرؤيتين القيام بإجراءات جادة في هذا الإطار. وبناء على هذا، سيركز العرب في محادثاتهم مع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن على نفوذ إيران المتزايد.

وبعض الدول العربية، من بينها عمان، تتبنى موقفا محايدا، وتسعى لعدم المشاركة في آي إجراء يعبر عن سياسة معادية لإيران. هذا في حين أن بعض الدول الأخرى، من بينها البحرين، ترى أن لقاء أعضاء مجلس الأمن ليس سياسة جديدة ضد إيران، وهو مجرد إجراء لكسب ضمانات لحماية الدول العربية في المنطقة.

أمريكا لم تعط الضوء الأخضر للإمارات استمرار الصمت؛ سياسة إيرانية خاطئة

حوار مع الدكتور سيد جلال ساداتيان، الخبير في الشئون الإقليمية:

■ ديبلماسي ايران (الدبلوماسية الإيرانية) ١١/١٢/٢٠٠٨

– ما العوامل التي أدت إلى أن ترى إيران موقف الإمارات اليوم أكثر تشددا عن ذي قبل؟

يوما بعد يوم تزداد أنشطة الإمارات وتتعدد لإثبات ادعائها في ملكية الجزر الثلاث، وقد تحرك ت هذه الدولة بشكل كبير على الصعيد الثقافي لإحياء هذه المزاعم فقد درست هذا الموضوع في مناهجها الدراسية بالمدارس، وفي أي مناسبة وفي أي مجلس تثير موضوع الجزر بشكل مل من الأشكال. وعلى الصعيد السياسي فهي تطرح الموضوع في المحافل كافة داخلية وخارجية، وبناء على لا تتورع الإمارات عن استغلال أي فرصة لإثبات مزاعمها بشأن الجزر الثلاث.

من ناحية أخرى تعمل إيران على إثبات أن المزاعم الإماراتية عارية عن الصحة تماما ولا تبالي بها رسميا ولذلك تتجنب بشكل ما حتى ما تريده الإمارات من وضع موضوع الجزر على جدول الأعمال واعتباره أساسا لمحادثات مباشرة أو غير مباشرة مع طهران.

وما تطرحه إيران في هذا الصدد مجموعة من المجاملات، لكنها تجنبت أن يصبح موضوع الجزر موضوعا مستقلا على جدول أعمال البلدين. أما الإمارات لتضع إيران تحت ضغط وتتمكن من الاستفادة القصوى من الفرص التي ستلوح مستقبلا تعمل بشكل دائم على إحياء موضوع الجزر. وهي في هذا الإطار تعلق الأمل على حالة التضاد القائمة بين إيران والغرب، ويوم أن كانت إيران حليفة لأمريكا في المنطقة لم تجرؤ الإمارات حتى على الكلام . لكن اليوم تعلق دول المنطقة الأمل على الاستفادة القصوى من صراع إيران والغرب باعتباره فرصة . بل واقترحوا في هذا الصدد من الممكن أن تكون الجزر الثلاث قاعدة للأمريكيين ويكون لها تأثيرها بسبب قربها من إيران.

لكن حقيقة الأمر هي أن الأمريكيون لم يعطوا الإمارات الضوء الأخضر بخصوص الجزر الثلاث.

– إذن ما السبب وراء إصرار المسئولين الإيرانيين على

الربط بين مزاعم الإمارات وضغوط بعض دول المنطقة على إيران وبين دور بريطانيا وأمريكا في المنطقة؟

هذه السياسة خاطئة، وهي السياسات الخاطئة لوزارة الخارجية الإيرانية فهي تريد أن تقرن مسألة مزاعم الإمارات في موضوع الجزر بأمريكا، قصة الإنجليز مختلفة، وهذه الدولة هي في هذا النزاع.

كان الأمريكيون يأكدون بشكل دائم على حق إيران في الجزر الثلاث، أما الإنجليز فكانوا يحافظون بشكل دائم على صمتهم المؤذي في هذا الموضوع، واليوم لا يقول الإنجليز الصراحة حين يقولون أن الجزر الثلاث هي للإمارات لكنهم يسكتون على أحقية إيران بالجزر.

والآن إذا إيران أضفت الصراحة على الصمت وقالت إن بريطانيا لها دور في إثارة الإمارات بخصوص الجزر فهذه سياسة خاطئة، والأمريكيون أيضا لم يتحدثوا مطلقا عن حق الإمارات في الجزر، ولو أنهم يعلنوا موقفا بصراحة فسترد وزارة الخارجية الإيرانية على هذا الموقف.

- ما دور الجهود الإيرانية في تنمية التعاون مع دول الخليج في حل النزاع بين إيران والإمارات حول الجزر الثلاث؟

لا يوجد في الدبلوماسية أبيض وأسود بشكل واضح، ودائما يشاهد في مختلف الأبعاد التضاد والتوافق والتحالف والانشقاق كل هذا إلى جانب بعضه البعض. والواقع أنه توجد أسباب كل هذا بين إيران ودول الخليج في آن واحد، وكلما تحركت دول الخليج الفارسي في إطار مصالح إيران من الطبيعي أن إيران العدوة ستتحول إلى منافس والمنافس سيتحول إلى صديق أو الأقل سيلتزم الحياد، وأنها ستتواصل معهم طالما كان بالإمكان أن تتعاون معهم ، وفي بعض الأحيان تتضاد معهم أو تكون في وضع المنافسة، وفي بعض الأحيان يجب على إيران أن تحجم تضاد مصالحها مع هذه الدول حتى تؤمن على مصالحها.

بناء على هذا، أولا تنمية العلاقات بين إيران ودول المنطقة إجمالا يكون بهدف الحفاظ على أمن حدود البلاد طالما كان هذا ممكنا والتوسع في أشكال التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي.

ثانيا: الخلافات وتضاد المصالح الذي كان وما يزال موجودا بشكل دائم وتسعى إيران لحله في بعض الأحيان.

لكن قصة الإمارات ليست على هذا القدر من الأهمية بالنسبة لإيران حتى تغطي على كل علاقات مع دول المنطقة، والواقع لو أن علاقات إيران مع دول المنطقة تشهد تحسنا ستتغير نظرة الإمارات لموضوع الجزر إلى حد ما كما كان الأمر في عهد خاتمي فبواسطة انتهاج سياسة نزع التوتر خففت الإمارات من حدة خلافاتها مع طهران بشأن الجزر بناء على توصية السعودية.

إسرائيل وقناع قراصنة البحر

حسين اميدى ■ خبرگزارى فارس (وكالة أنباء فارس) ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٨

إذا ما عرفنا أن هؤلاء القراصنة لم يهاجموا حتى الآن سفينة أمريكية أو إسرائيلية أو فرنسية، وأن معظم السفن التى يهاجمونها ويطلبون منها الفدية إما أن تكون صينية أو هندية أو من دولة أخرى، ربما ساعدنا هذا على كشف حقيقة هذه الظاهرة.

كما كانت الصومال دائما أحد الأهداف المهمة للدول الاستعمارية الكبرى فى تاريخها السياسى وسميت أجزاء منها بالصومال الفرنسية والإنجليزية والإيطالية، وأعطيت أجزاء منها لكينيا وتحولت أوجان إلى أثيوبيا، وتحولت الصومال الفرنسية إلى جيبوتى الحالية، فقد كان البحر الأحمر أيضا يحظى بأهمية كبرى فى العقود الأخيرة، والبحر الأحمر غير أنه أحد الممرات المائية المهمة عالميا وينقل نحو ١٥٪ من حجم التجارة البحرية العالمية وله مكانة استراتيجية فى المعادلات الأمنية من جانب القوى العظمى فإنه بالنسبة للنظام الصهيونى يشتمل على امتداد حيوى فى استراتيجيته الأمنية.

ولو أنه يتم استنساخ سلوك القوى الاستعمارية على مستوى العالم فإن ما يحدث فى البحر الأحمر وسواحل الصومال يجب تقييمه على أنه مقدمة لاستراتيجية جديدة.

كان البريطانيون هم الفاعلون الأساسيون فى عملية الاسترقاق والاستعباد للسود فى إفريقيا وبيعهم فى الولايات المتحدة، وفجأة تحولوا إلى تزعم حركة مقاومة الاستعباد. وبذريعة ضبط السفن العابرة إلى الولايات المتحدة أو أوروبا قاموا بتفتيش السفن لوقف علمية نقل الرقيق، وبالفعل نفذوا نظاما أمنيا رقابيا فى البحر المتوسط، بل إنهم للوقوف ضد إرادة مصر فى تأميم قناة السويس دخلوا الحرب إلى

جانب فرنسا وإسرائيل ضد مصر.
وهم أيضا نفس البريطانيون الذين فيما بعد أيضا - بحجة أن العرب يهاجمون السفن الإنجليزية لشركة الهند الشرقية فى السواحل اليمنية - حركوا الجيوش واحتلوا عدن. ومع تسمية الخليج الفارسى بخليج القراصنة البحرين دخلوا هذه المنطقة أيضا واحتلوها ووضعوها تحت سيطرتهم وسطروا تاريخا مليئا بالمغامرات فى إيران، وفى هندسة الدول العربية المنفصلة عن الإمبراطورية العثمانية. وفيما بعد لما أصبحت بنية الاقتصاد البريطانى لم تعد تحتمل نفقات الإمبراطورية البحرية وإدارة المستعمرات، سلموا مواقعهم للأمريكيين، وقامت الولايات المتحدة - إلى جانب وجودها العسكرى المباشر فى دول العالم - بتوجيه أسطولها السادس إلى أنحاء العالم وضمنت هيمنتها العسكرية.
ومع انهيار الاتحاد السوفيتى تغيرت الظروف فى البحر الأحمر، وقامت الولايات المتحدة والنظام الصهيونى بإعادة بناء سيطرة أكثر قوة على هذه الساحة، وبممارسة ضغوط شاملة على اليمن استأجروا إحدى الجزر اليمنية الواقعة فى باب المندب لمدة مائة عام حتى تتم سيطرة أكثر قوة على المحيط الهندى وشرق إفريقيا والبحر الأحمر، ومن هذه المنطقة إلى جزيرة دييجوجارسيا التى تعد من المراكز العسكرية الأمريكية المهمة نفذت الأجهزة الأمريكية البحرية والجوية سيطرة مطلقة. ومع أن الأمريكيين انسحقوا بشكل لا يصدق فى الصومال عام ١٩٩٤ واضطروا إلى مغادرتها، إلا أنهم بمساعدة النظام الصيهونى ونفوذه فى إثيوبيا وإريتريا سيطروا على الجو الأمنى بشكل متزايد سواء فى الصومال أو فى اليمن. وكانت الصومال الإنجليزية والصومال الإيطالية التى اتحدتا منذ عقد الستينيات قد حصلت على استقلالها من مقديشو وأصبحت تعرف بصومال لند وأصبحت فى دائرة نفوذ إثيوبيا والنظام الصهيونى. وبونت لند هى الأخرى جزء من الأراضى الصومالية واقعة فى دائرة نفوذ إثيوبيا والنظام الصهيونى، أما الصومال الوسطى والتى يديرها فى الوقت الحاضر عبد الله يوسف هو من سكان مدينة جارودى التابعة لبونت لند وله علاقات وطيدة مع الولايات المتحدة وإثيوبيا والنظام الصهيونى. ومع أن المواطنين الصوماليين يتكونون من قبائل لها ميول إسلامية لكنهم دائما يعانون من التدخلات الاستعمارية أو أذنابه الإقليميين فى جوار الصومال.
والنظام الصهيونى منذ بداية تكوينه قد قام بتنفيذ مراحل موسعة من استراتيجيته الأمنية فى البحر الأحمر حتى يقيم توازنا يمكن الوثوق به أمام الدول العربية. ومنذ بداية ظهوره قام باحتلال قرية مصرية فى جنوب سيناء، إيلات الحالية، واليوم أنكرت مصر أصل هذه القرية حتى لا تقع فى صراع مع إسرائيل. وفى نفس الوقت احتلت جزيرة تقع أمام شرم الشيخ لم تكن تخص الأردن لكن الأردن هروبا من مسئولية الدفاع عنها أعلنت أن هذا المكان كانت مصر تستأجره لمدة مائة عام، أى أن النظام الصهيونى - استراتيجيا - دخل البحر الأحمر وامتدت هذه الحركة حتى وصلت باب المندب. ومع انسحاب الاتحاد السوفيتى من البحر الأحمر وانهياره تبلورت علاقات سرية مع زعماء إثيوبيا وجبهة التحرير الإريترية وحدثت قفزة جديدة من الوجود الإسرائيلى فى إثيوبيا وإريتريا وقد استفاد النظام الصهيونى حتى الآن عن طريق الوجود المكثف لمستشاريه العسكريين والاقتصاديين والسياسيين والأمنيين فى مختلف الساحات من الإمساك بآليات ضغط جديدة على مصر والسودان، وبنفس الطريقة دخل أجزاء من الأراضى الصومالية، أو قد يكون قد وصل إلى جزر دهلك وحالب اليمنية. هذا التوسع فى الوجود البحرى الذى يعطى عمقا استراتيجيا أمنيا للنظام الصهيونى قد اتضح جليا فى نزاع إريتريا واليمن على جزر حنيش الصغرى والكبرى، وها هو اليوم أسفر عن استقرار نظم القرصنة فى دهلك وحنيش الكبرى التى توجد فى الفتحة الشمالية لباب المندب، وهيأ المجال لتردد السفن البحرية والقوارب العسكرية الإسرائيلية بشكل يومى من إيلات إلى هذه الجزر، فى حين أن الدول العربية الست التى الواقعة على شاطئ البحر الأحمر لم يكن لها مطلقا وجود فاعل وقوى فى هذا البحر، لكن اقتصادهم ودوائر اتصالاتهم البحرية ترتبط بالبحر الأحمر، وهذا يعنى أن إسرائيل عن طريق ساحل صغير جدا وهو القرية المصرية القديمة أو مدينة إيلات الإسرائيلية الجديدة أصبحت موجودة فى كل البحر الأحمر.
اللافت للانتباه أن خلال الفترة القصيرة التى سيطرت فيها المحاكم الإسلامية على الصومال تضاءلت بشكل ملحوظ عمليات القرصنة وكثيراً من الجرائم، وبعد هجوم إثيوبيا على الصومال وحكومة المحاكم الإسلامية عادت مرة ثانية هذه الأعمال. هؤلاء القراصنة الذين يقال إنهم يعملون فى القطاع الشمالى والجنوبى لهم زعامتين من ثلاثة رجال لكل زعامة عدد من الفرق التنفيذية يتراوح عددها من ١٥ إلى ٢٥ شخصاً، وتوسعت فى أعمالها على مدى الشهرين الأخيرين حتى وصلت إلى سواحل عدن.
النقطة المهمة فى هذا الأمر أن هؤلاء القراصنة مجهزون بإمكانات دفاعية وصاروخية وتليفونات تعمل عبر الأقمار الصناعية ويتمتعون بمهارة عالية فى استخدام الكمبيوتر ونظم الناقلات. ومع كل هذا الوجود الأمريكى والصهيونى فى منطقة البحر الأحمر أو سواحل شرق إفريقيا فرضت ظاهرة القرصنة البحرية نفسها على الجو الأمنى للمنطقة.
من المؤكد أننا لو عرفنا أن هؤلاء القراصنة لم يهاجموا حتى سفينة واحدة أمريكية أو إسرائيلية أو فرنسية، وأنهم كثيرا ما

يهاجمون السفن الصينية أو الهندية أو سفن دول أخرى، ربما ساعدنا هذا إلى حد ما على كشف حقيقة هذه الظاهرة.

ومع أن هذه الظاهرة موجودة فى منطقة نفوذ الأسطول الأمريكى والوجود الصهيونى وتجرى المحادثات لإطلاق سراح السفن وأطقمها فى العادة من بونت لند أو لندن، إلا أن هناك موضوعين مهمين قد طرحا بشكل واضح لاحتواء هذه الظاهرة:

أولا: هذه المشكلة تؤشر على ضرورة تدويل هذا المجرى المائي.

ثانيا: أن نظاما إقليميا بمشاركة إسرائيل وست دول عربية مشاطئة للبحر الأحمر من الممكن أن يكون قاعدة لضمان الملاحة والتجارة البحرية فى هذه المنطقة. ومن المؤكد أن مجلس الأمن بناء على اقتراح الولايات المتحدة وفرنسا قد صدق على ثلاث قرارات تحت أرقام ١٨١٤، ١٨١٦، ١٨٣٨، وفى القرار الأخير أجاز القيام بعمليات ودخول الدول المياه الإقليمية اليمنية إلى جانب المياه الإقليمية الصومالية. هذا القرار ينتهك بشكل واضح سيادة الدول على مياهها الإقليمية والقانون البحرى الذى من الممكن أن ينطوى على أوجه قانونية لما تريده الولايات المتحدة والنظام الصهيونى لممارسة ضغط بحرى على إيران أو السيطرة على موانئ إيران ومراقبة الصادر والوارد. وبالنظر إلى نوعية التوجه الذى توصى به حكومة أوباما والنظام الصهيونى الذى حفز الضغوط الدبلوماسية بقدر الإمكان للوصول إلى قيود اقتصادية على إيران، فإن ما يجرى فى البحر الأحمر ليس إلا ردود فعل أمنية فى المجرى المائى سيهيئ المقدمات والمجالات للرؤى القانونية وحشد إجماع دولى للتصدى لإيران.

ومن المؤكد أنه إلى جانب جوانب الأداء الأمنى العام للولايات المتحدة والنظام الصهيوني، سيمنح هذا الأمر إسرائيل أدوات جديدة للضغط على مصر والسودان واليمن والسعودية، حتى تذكر الساحات التى يسيطر عليها هذا النظام فى البلاد المذكورة عند الترويج لأجواء تطبيع العلاقات.

والنقطة المهمة هى أن القراصنة البحريين مع أنهم قاموا بتسعين محاولة اختطاف هذا العام واختطفوا نحو أربعين سفينة ويحتجزون حتى الآن ١٧ سفينة ، لم يتحرك الناتو ولا الأسطول البحرى ولا القدرات الجوية الأمريكية أو الإسرائيلية للتصدى لهم. وفقط يدور الحديث فى وسائل الإعلام على وجود بوارج جديدة من الناتو والاتحاد الأوروبى وروسيا والصين والهند واستراليا مع أنه بالفعل قد أصيبت حركة التجارة الصينية الهندية فى إفريقيا بصدمة خطيرة.

وقد قوبلت جلسة الدول العربية الست المشاطئة للبحر الأحمر فى القاهرة بتحذير إسرائيلى أنه لن يتم تشكيل نظام إقليمى من دون إسرائيل، ولن تكون هذه الدول قادرة على القيام بعمل مستقل عن تدخل القوى العالمية. إلا أن هذه الدول تدرك جيدا أن مصالحها الاقتصادية والأمنية فى البحر الأحمر ستتأثر بشدة فى ظل هذا التوجيه والهندسة الأمنية السياسية.

ومن البدهى أنه مع هذا التخطيط الأمريكى الصهيونى لن تحل مشكلة القرصنة البحرية ذات الطبيعة المشكوك فيها بشكل مقبول، ويجب أن نتوقع تأثيرا جديدا فى المجرى المائى الدولى والاقتصاد البحرى فى هذه المنطقة، ولن تكون إيران بمنأى عن ردود الفعل المباشرة وغير المباشرة.

وستضطر خسائر قناة السويس التى ستبلغ سنويا ستة مليارات دولار المصريين إلى إبداء أى رد فعل، وستكون اليمن قلقة وستتحرك من منطلق أنها ستفقد سيادتها على خليج عدن.

وعلى الرغم من أن السعوديين لم يبدوا رد فعل ذا قيمة، والسودانيون يواجهون تحديات كبرى وعدة فى الداخل، وفضلت الأردن الصمت حتى تحصل على مكاسب فى ظل الوضع الجديد، ولم تهتم وسائل الإعلام الإيرانية حتى بالضرر الذى من الممكن أن يلحق المصالح الأمنية والاقتصادية بناء على الأحداث التى تقع فى البحر الأحمر والتطورات الناجمة عن القرصنة البحرية، لكن هناك مساحة لتحرك مناسب فى مختلف المجالات على المستوى الإقليمي، ودراسة هذا الحدث بشكل جيد فى البيئة الداخلية والإقليمية، وسيتضح دور مختلف اللاعبين فى الترتيبات الأمنية واستغلالهم للأحداث.

اعتراف متأخر

اعتهاد ملي (الثقة الوطنية) ٦/١٢/٢٠٠٨

كان واضحاً من البداية أن الولايات المتحدة تبحث عن ذريعة لشن حرب ضد النظام العراقي السابق كما وجدت الذريعة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ لشن حرب مدمرة على أفغانستان، حيث استفادت الطغمة المتشددة في البيت الأبيض المعروفة بصقور البيت الأبيض واستخدمت خطاباً عقائدياً متشدداً كالحروب الصليبية والحروب المقدسة لتبرر حروبها المدمرة في أفغانستان والعراق.

لكن بمرور الوقت وبعد تدمير البلدين المسلمين انكشفت الأمور للشعوب الغربية وأصبح الرأي العام الأمريكي والأوروبي من اشد المعارضين لهذه الحروب بعد ان انكشف زيف الادعاءات الأمريكية الرسمية حول وجود أسلحة دمار شامل في العراق.

إن هذه الحروب تسببت في خسائر وأزمات إنسانية واقتصادية وثقافية باهظة للشعبين العراقي والأفغاني وان مجرد اعتراف جورج بوش بخطأه في اتخاذ قرار الحرب لا يعيد أرواح ودماء وأموال الملايين من الناس الذين قتلوا وجرحوا وشردوا وتحملوا انواع المعاناة في هذين البلدين.

إن اعتراف جورج بوش الأخير بالخطأ في قرار الحرب على العراق لا يقلل من حجم الكارثة التي تعرض لها العراق في السنوات الخمس الماضية حيث تأخر العراق خمسين عاماً عن ركب التطور والتقدم ولازال يرزح تحت وطأة الاحتلال الامريكي. فلابد من اقدامات عملية تحاول الإدارة الأمريكية تعويض جانب من أخطاءها التي ارتكبتها في العراق ولابد من تعويض الشعب العراقي على كل ما سببت له هذه الحرب المفروضة عليه ولابد من خروج المحتل باسرع وقت ممكن من الأراضي العراقية.

الصدام الأكبر: إيران - أوباما

د.كيهان بزرجر ■ تابناك (المنبر) ٩/ ١٢/ ٢٠٠٨

مع فوز باراك أوباما بانتخابات الرئاسة الأمريكية ثمة تساؤلات عدة بدأت تفرض نفسها على الساحة من أهمها: هل ستتغير السياسة الخارجية الايرانية فى المنطقة ؟

بنفس التطور الذى يرتبط بكيفية إحداث تغير عملى وجذرى فى السياسة الخارجية الأمريكية بالنسبة لتقبل الولايات المتحدة أن يكون لإيران دورا ومكانة إقليمية، تظهر مشكلة كبيرة لإيران والولايات المتحدة، تزامنا مع التطورات السياسية الجديدة فى المنطقة بشأن محور تثبيت الأدوار.

فى الأوضاع الراهنة، تعتبر كلتا الدولتين أن تزايد أى دور لإحداها فى المنطقة يمثل تهديداً لأمن ومصالح الطرف الآخر.

ولأجل هذا فإنه عندما يحدث تغير فى السياسة الخارجية الإيرانية، فإن السياسة الخارجية لأوباما سوف تستحكم على محور الخروج من هذا التضاد الاستراتيجى.

النظرة السائدة فى ايـران أنه مع مجيىء اوباما للبيت الابيض لن تحدث تغييرات فى السياسة الخارجية الامريكية تجاه إيران، وسوف تستمر الولايات المتحدة فى الضغوط السياسية وتشديد عمليات الحظر. وبصورة أخرى، تعنى استمرار سياسات بوش ضد إيران.

ونفس النظرة المتشائمة والحذرة موجودة لدى المسئولين والنخبة الإيرانية، الذين يعبرون عن القلق التقليدى المعروف لديهم، يؤكدون أن الهدف الرئيسى للسياسة الخارجية الأمريكية فى المنطقة فى أى وقت هو الحد من الدور السياسى والأمنى لإيران فى المنطقة، وبناءعلى ذلك، فلا فرق بين رئيس جمهورى او ديمقراطى للبيت الأبيض، ذلك لأن السياسة الخارجية الأمريكية فى الشرق الأوسط واحدة لا تتغير، لأنها قائمة على اسس استراتجية واحدة مثل (حفظ توازن القوى)، (تقوية الدور الاسرائيلى) وتقدم السياسات الإيرانية على أنها المصدر الرئيسى لتهديد الأمن فى المنطقة ولابد من تهميش دور هذة الدولة فى المنطقة. وترى إيران أن التطورات السياسية الجديدة فى المنطقة، خاصة بعد أزمة العراق ٢٠٠٣ م، أرتقت بالدور الاقليمى الإيرانى، وربما يرجع ذلك للوضع الجيواستراتيجى لإيران بالقرب من الأزمات الاقليمية (افغانستان - العراق - لبنان) وكذلك أيديولوجية (العنصر الشيعى) المحور القابل للبروز فى التطورات الجديدة.

فى السنوات الاخـيرة لم توفق الولايات المتحدة فى حل أى من قضايا وأزمات المنطقة دون مساعدة إيران، وهذه التطورات هى التى دفعت النخبة فى إيران يطالبون بالاستفادة من هذه الفرصة التاريخية، من أجل تحقيق دور سياسى وأمنى فى المنطقى، وحل المشكلات الإستراتجية مع الولايات المتحدة. وهذه المسألة من الممكن أن تقلل من تلف الطاقة السياسية والأمنية الإيرانية، وتوفيرها لأجل خدمة أهداف المجتمع.

ولكن جهود إيران من أجل الارتقاء بالدور الاقليمى، فى تقابل واضح واستراتيجى مع أهداف السياسة الامريكية فى المنطقة، يعتبر هذا التطور اساسا ضررا للمصالح الأمريكية، ومصالح حلفائها التقليديين العرب، والأهم من هؤلاء (اسرائيل).

فى السنوات الماضية، ركز المسئولون الأمريكيون كل طاقاتهم فى سبيل تهميش دور إيران فى المنطقة والحد من نفوذها، خاصة فى الخليج (الفارسى) ومنطقة الشام والعراق، والسعى لإيجاد توازن جديد للقوى بين ايران والعراق، وإيجاد ائتلاف يضم كل الحكومات السنية فى المنطقة ضد إيران،

ودعم إسرائيل فى الضغط على إيران، واستمرار المعارضة للأنشطة النووية السلمية الإيرانية، كمحاور للضغط على إيران ومنع تزايد نفوذها فى المنطقة.

ونتيجة لاستمرار هذه السياسات التقابلية بين إيران والولايات المتحدة، على الرغم من امتلاكهم مصالح مشتركة جيوبوليتيكية فى حفظ استقرار وأمن المنطقة، وهو الأمر الذى أدى الى تعاون الدولتين فى ازمة أفغانستان، من جديد دخلوا فى تضاد استراتيجى سياسى أمنى، بصورة أخرى فأن ما تدعيه الولايات المتحدة تحت مسمى (السياسات المشروعة) لتحقيق أمن الولايات المتحدة، يعد من جانب إيران ضررا لأمنها القومى.

ومعارضة إيران بشكل اولى للاتفاقية الأمنية السياسية العراقية مع الولايات المتحدة، فى الإطار ذاته لأنها تثبيت للوجود الامريكى على الحدود الغربية الحساسة لإيران، وهذا الأمر لن يكون فقط تهديد امنى مباشر، لكنه سيضعف الدور الاستراتيجى لإيران لفترة طويلة فى حوزات أمنية اخرى لهذه الدولة.

هذا فى حين ان استمرار هذه المعضلة الامنية تجعل كلتا الدولتين يقدمان بعضهما بعضاً بالعدو الأول، وهذا لن يكون فى صالح الطرفين.

من جانب آخر فإن التحدى الاصلى لإيران مع حكومة اوباما، هو كيفية خروج اوباما من السياسة الخارجية لبوش، وإيجاد تغير جذرى فى تعريف الدور الاقليمى لإيران.

وحكومة اوباما يجب أن تدرك أن ماهية القوة والسياسة فى الشرق الاوسط متغيرة، والتمركز الأصلى لقضايا الشرق الاوسط قد تغير متجها من الغرب مع محور الصراع العربى الاسرائيلى، إلى المناطق الشرقية مع محور قضايا الخليج الفارسى والعراق.

وبناء على ذلك، لا يمكن تجاهل دور إيران، التى لديها قدرة كبيرة للعب فى هاتين المنطقتين (الشرق الأوسط والشام).

أيضا بربط القضايا السياسية والأمنية لكلتا المنطقتين، لا يمكن تجنب أن الدور الايرانى يحتاج الى اعادة تعريف.

وفى الإطار ذاته، فإن حكومة اوباما يجب أن تعرف أن إيران ليس دور اقليمى يضر بالمصالح الأمريكية، والنقطة الأصلية لشعار (التغيير) لاوباما يجب ان تستحكم على هذا المحور.

وعلى عكس النظرة السائدة فى الولايات المتحدة أن المشكلة الرئيسية بين الدولتين فى الوقت الراهن ليست فى تسلم ايران ضمانات أمنية من الولايات المتحدة، لأن إيران هى (صمام أمن المنطقة) وتقوم بدورها من اجل استقرار المنطقة. المشكلة الرئيسية فى تقابل الأدوار.

وبناء عليه، فإن (التعامل الأكبر) أو (الصدام الاكبر) قبل أى شئ يجب أن يتم على محور القبول بدور إيران الاقليمى.

وإيران أيضا يجب أن تدرك ان دورها ليس دائماً، ولذا يجب أن نستفيد من هذه اللحظة التاريخية والاستثنائية فى اطار تثبيت ادوارها السياسية والأمنية، فى الظروف الانتقالية التى تمر بها منطقة الشرق الأوسط، كذلك قبول الحق المشروع لإيران فى استمرار برامجها النووية السلمية، ويجب أن تصبح كذلك فى اطار تثبيت دور إيـران فى المنطقة.

مستقبل العلاقات الإيرانية - الأمريكية

حوار مع ما شاء الله شمس الواعظين (*)

اعتماد (الثقة) ٢٢ آبان ١٣٨٧/ ١٢/١١/٢٠٠٨

اعتماد: مع الوضع فى الاعتبار المتغيرات الدولية الأخيرة والتى فى مقدمتها انتخاب أوباما كأول رئيس أسود للولايات المتحدة الأمريكية، كيف يمكنكم تقييم مستقبل وآفاق العلاقات الإيرانية الأمريكية، وهل ترون مستقبلاً أكثر إيجابية أم أنكم لا ترون بصيصاً من الأمل لتحسن العلاقات الإيرانية والأمريكية على الأقل فى المستقبل المنظور؟

شمس الواعظين: وفقاً لقناعتى الشخصية، فإننى أعتبر أن فوز باراك أوباما برئاسة الجمهورية فى الولايات المتحدة، إنما يشكل فرصة مهمة فى العلاقات الإيرانية الأمريكية، لكن تبقى عملية الاستفادة من هذه الفرصة رهينة لطبيعة وكيفية سلوك المسئولين فى داخل الجمهورية الإسلامية بشأن بدء مباحثات مباشرة من أجل حل الكثير من الملفات العالقة بين الدولتين. الواقع أن طول أزمة العلاقات الإيرانية والأمريكية من شأنه أن يضع مستقبلاً ملفات ضخمة أمام المسئولين فى الدولتين، ومن هنا فإن الاستفادة من الفرصة التى لاحت الآن ترتبط بشكل مباشر بسلوك المسئولين فى

الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فهذا السلوك وحده يعد هو العامل الحاسم فى كيفية إحراز النجاح الذى يمكن تحققه من خلال الاستفادة من الفرصة التى لاحت الآن بهدف تغيير الأنماط الخلافية والعدائية بين الدولتين. وبخلاف ذلك، فإننا سوف ندخل فى أزمة جديدة فى العلاقات بين الدولتين. هذا من ناحية المنظور الداخلى الخاص بإيران. لكن من المنظور الأمريكى فإنه يبدو للنظر أن الولايات المتحدة الأمريكية بصدد تغيير حقيقى فى علاقاتها مع إيران حتى ولو لم يكن أوباما قد حقق الفوز، أى حتى لو كان "جون ماكين" هو الذى فاز فى انتخابات الرئاسة. ذلك أن الحد الأدنى المتفق عليه بين الحزبين الجمهورى والديموقراطى تجاه إيران صار هو الحد من النزاعات والخلافات معها.

وذلك لأن كلا الحزبين بات على قناعة مفادها أن سياسات جورج بوش لم تصل إلى تحقيق- النتائج التى كانت مرجوة أو التى كانت منشودة منها، وأنه لذلك السبب لابد من إجراء تغيير حقيقى فى السياسة الخارجية الأمريكية. بناءً على هذا ومادام أوباما قد أعلن فى جولاته الانتخابية أنه سوف يعمل على تحقيق حوار مباشر مع مسئولى الجمهورية الإسلامية فى إيران فإن هذا الأمر فى حد ذاته صار سبباً لزيادة الفرص الخاصة بتحسن العلاقات الإيرانية الأمريكية، لكن من دون أن يدفعنا هذا الأمر إلى المبالغة والإفراط فى التفاؤل.

المؤكد أن هذا الأمر أيضاً لا يعنى ضرورة عقد الآمال المنطقية والمعقولة بشكل وهمى وسرابى أو أن سيكون ذلك مرتبطاً بالمشاعر دون إعمال العقل مثلما نرى فى العديد من ردود الأفعال التى ارتبطت بانتخاب أوباما من جهة، وأيضاً من دون تجاهل بصيص الأمل والنور الذى بات مرتبطاً بنتائج الانتخابات الأمريكية من جهة أخرى.

الخلاصة أننى أعتقد بضرورة عدم المبالغة فى هذا الصدد، خاصة أن الشكل النهائى أو التركيبة النهائية لحكومة أوباما لم تتبلور بعد، هذا الأمر يؤكده لنا أن واحداً من رجال أوباما وهو "جوزيف بايدن" (نائب أوباما) هو من كبار المتشددين داخل الحزب الديموقراطى، وهو يعد من كبار الصقور ولديه آراء متطرفة بشأن قضية الصراع العربى والإسرائيلى عامة والقضية الفلسطينية خاصة. هذا الأمر يعد دافعاً حقيقياً لنا لكى لا نفرط فى الأمل وذلك حتى نرى الشكل النهائى لحكومة أوباما، ومن الذين سيتولون المناصب القيادية والرئيسية فى حكومته، وما هى خلفية هؤلاء ومعتقداتهم، وأى استراتيجية سوف تضعها تلك الحكومة المنتظرة.

لكن بشكل إجمالى وعام أعتقد أن الولايات المتحدة فى طريقها للتغير، وهو الأمر الذى يعنى أن سياساتها الخارجية، وكذلك سياساتها الداخلية سوف تشهد تغييرات حقيقية نسبية ونوعية فى المستقبل المنظور.

اعتماد: يبدو أننا بصدد صراع أو نزاع مزدوج بين الأصوليين أو بين جناح اليمين فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية حول الولايات المتحدة. فالبعض من الأصوليين يعتقد بأن الاختلافات الإيرانية الأمريكية هى اختلافات أصيلة وجوهرية. لكن من ناحية أخرى، وبعد أن قام أحمدى نجاد بكتابة رسالة تهنئة إلى أوباما شاهدنا عناوين الصحف اليمينية مؤخراً وهى تطرح نقطة مفادها أنه لا يوجد أمل واضح فى العلاقات الإيرانية الأمريكية، وأن أحداً لا يجب عليه أن يتوقع حدوث تحسن فى العلاقات بين الدولتين. السؤال هنا: كيف يمكن تقييم هذه الصراعات الثنائية اليمينية بشأن العلاقة مع الولايات المتحدة؟ وهل وقع الجناح اليمينى فى تناقض بين قواه السياسية فى هذا الصدد؟ أم أن هذه الصراعات المتعددة والمتعارضة تكون فى خدمة هدف واحد معلوم للجميع؟

شمس الواعظين: أنا لا أعتقد فى أن تكون الاختلافات القائمة بيننا وبين الولايات المتحدة الأمريكية اختلافات رئيسية – أصيلة وجوهرية، وأنا لا أعرف من أين جاءت هذه القناعات أو هذه الصفات الجوهرية.

ذلك أننى أفهم بأن الاختلافات الأصيلة والجوهرية هى اختلافات ذات جذور عقائدية، أما وأن البحث الأساسى قائم حول دائرة المصالح فإنه لا يمكننا القول بما أشرتم إليه. بعبارة أخرى أرى أن الاختلافات القائمة بين إيران والولايات المتحدة هى خلافات بشأن المصالح وليست منطلقة من جذور عقائدية. عندما قامت مادلين أولبرايت بتقديم اعتذار بشأن تدخل الولايات المتحدة فى الانقلاب الذى جرى ضد المرحوم مصدق فى عام ١٩٥٣ كان يجب علينا آنذاك الاستفادة من هذه "الفرصة الذهبية" من أجل تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، وذلك انطلاقاً من قناعة خاصة لدىّ مفادها أنه كلما تأخرت عملية عودة العلاقات بين إيران والولايات المتحدة فإن تضخم واختزان المشاكل بين الدولتين من شأنه تشكيل مثل هذه القناعات القائلة بوجود اختلافات جوهرية وجذرية بين الدولتين، الذى أقصده هنا أننى أفسر إشارة الجناح المحافظ بوجود خلافات أو "اختلافات جوهرية وأصيلة" بين إيران والولايات المتحدة بأن ذلك يعنى وجود حالة من التكدس والاختزان والتضخم للمشكلات فيما بين الدولتين.

وأن ذلك لا يعنى وجود مشكلات غير قابلة للحل بين الدولتين لأنها لو كانت كذلك، أى لو كانت غير قابلة للحل لما كان السيد أحمدى نجاد والذى هو واحد من أبرز المنفذين السياسيين لقناعات التيار المحافظ قد دعا المسئولين الأمريكيين لمناظرة ولمباحثات مباشرة.

الأصل هنا أن "تابو" المباحثات المباشرة مع الولايات

المتحدة الأمريكية قد تم تحطيمه فى عصر السيد أحمدى نجاد. بينما كان مجرد أخذ صورة من جانب السيد محمد خاتمى مع بيل كلينتون يشكل خطاً أحمر فى عصره، الآن أصبحنا بصدد إعلان مسئولى حكومة أحمدى نجاد بأننا لن نكون أول الساعين لبدء مباحثات مباشرة مع الأمريكيين، هذا الأمر تحديداً يعنى أن الأمريكيين الآن هم الذين يعارضون إجراء مباحثات مع إيران. قبل ذلك كان الوضع يكشف عن ميل الأمريكيين لإجراء مباحثات مباشرة مع إيران وكنا نحن المعارضين لذلك، الآن تبدو الصورة معكوسة حيث نميل نحن لإجراء مباحثات مباشرة بينما هم يعارضون.

اعتماد: على أية حال. فى رأيكم هل الصراعات والسياسات المزدوجة للجناح اليمينى فى إيران بشأن الولايات المتحدة اختلافات حقيقية أم حركة محسوبة.

أى هل تعد تحركاً قائماً على أساس توزيع للأدوار من أجل الوصول لهدف واحد؟ كأن نرى صحيفة "كيهان" تتخذ موقفاً رافضاً للمباحثات مع الولايات المتحدة فى حين أننا نرى أحمدى نجاد يدعو للتفاوض معها ويكتب رسالة إلى أوباما من دون أن يوجه انتقاداً يذكر لصحيفة كيهان فى موقفها الذى أعلنته بشأن المباحثات مع الولايات المتحدة أو أن تقوم كيهان نفسها بمهاجمة نجاد على ما فعله، وذلك بينما لو كان خاتمى قد فعل مثل هذا الأمر لكان قد واجه نقداً شديداً وعنيفاً من جانب كيهان. من هنا لو أنكم حللتم لنا مثل هذه الثنائية أو الازدواجية فى سلوك الجناح اليمينى تجاه الولايات المتحدة فسنكون شاكرين لكم ذلك.

شمس الواعظين: بادئ ذى بدء أقول بأنى لا أعتقد أن ما يفعله المحافظون يندرج تحت مسمى اللعبة فما يحدث من جانبهم ليس كذلك. من هنا فإنه يمكن القول بأن هذا السلوك هو نوع من التقسيم الذكى للأدوار فى إطار الاستراتيجية الشاملة للمحافظين.

هذا النوع من التقسيم للأدوار فى إدارة أزمة ما أو فى التعاطى مع تصادم ما لا يعد أمراً أو عملاً سيئاً. إذ يجب أن "يلين" طرف و"يحتد" طرف آخر فيما يعرف بسياسة الشد والجذب، وكثيراً ما نرى ذلك قائماً فى مجال السياسة، حيث تتعدد توجهات الأطياف والتيارات داخل الجناح الواحد، وذلك مفيد لعملية السيطرة مع وحدة الجناح السياسى من جهة، وتحقيقه لأهدافه الرئيسية من جهة أخرى. مثل هذا التوجه يعد مانعاً أمام ظهور قناعة ما لدى الأطراف الأخرى مفادها أن المحافظين باتوا يعلنون أو يظهرون ليونة ما تجاه المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية على النحو الذى قد يشعر الولايات المتحدة أو المسئولين الأمريكيين بأن نوعاً ما من الليونة قد ظهر داخل معسكر المحافظين أو داخل معسكر حكومة المحافظين. إننى لا أعتقد فى أن مثل هذه السياسة غير صحيحة وغير مطلوبة، ولكن يجب علينا أن ننظر إليها بعين إيجابية وتأييد. الخلاصة أو الشاهد من ذلك أن المحافظين قد حطموا بأنفسهم "تابو العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

المؤكد أنهم قاموا بعمل جيد، لكن يجب عليهم ألا ينسوا أنهم أول من سجل هذا الأمر باسمهم هم دون غيرهم، وأنهم يفتخرون الآن بذلك وهو الافتخار الذى لا نرى فيه -أو له- ما يبرره لأننا ندافع عن هذا التوجه الإيجابى نحو بدء المباحثات مع الولايات المتحدة، وهو التوجه الذى كشفوا هم بأنفسهم عن وجوده فيما بينهم لكن يجب عليهم - فى مقابل ذلك- ألا يبيعوا- أو يسّوقوا- لنا هذه الازدواجية فى التعاطى مع الأزمات والملفات الحساسة، فهذا الأمر يعد دوراً مهماً للأحزاب السياسية، بل وطبيعى أيضاً. إذ من الثابت وجود مثل هذه اللعبة بين الصقور والحمائم فى داخل المعسكرات أو الأحزاب السياسية، وهذا عين ما شهدناه متحققاً بين "كيهان" من جهة، وبين الحكومة من جهة أخرى. والواقع أنه يجب تقييم مثل هذا التقسيم للأدوار فى إطار "المنظومة الكلية" التى تقوم بعملية التقسيم. ونحن- الإصلاحيون- لسنا كالمحافظين، ومن ثم فإننا لا نتهمهم بالعمالة والجاسوسية بسبب وجود ميل داخلهم للتغيير فى التعاطى مع الولايات المتحدة الأمريكية مثلما يفعلون معنا.

اعتماد: فى رأيكم، بغرض حدوث بداية رسمية للمباحثات بين إيران والولايات المتحدة .. إلى أى مدى يمكن أن يصل الديموقراطيون الأمريكيون والتيار اليمينى المحافظ داخل إيران إلى تحقيق إنجاز ما؟ وكيف يمكن أن يصبح هذا الإنجاز؟

شمس الواعظين: أرجو أن تسمحوا لى أولاً أن أوضح نقطة جوهرية، والتى ربما من شأنها أن تجعل إجابتى طويلة عن اللازم، لكنى أعتقد بأن هذه النقطة التى أود عرضها مفيدة جداً للقراء الأعزاء.

الذى أقصده أننى بوصفى إيرانى قد خجلت أو تأسفت وتضايقت من رسالة التهنئة التى بعث بها السيد أحمدى نجاد إلى أوباما. للأسف الشديد كان صعباً علىّ للغاية- أو أصبح من الصعب علىّ- أن أفتخر بوجود رئيس جمهورية لإيران مثل أحمدى نجاد!! لماذا؟ لأنه إذا كنا نرسل رسالة تهنئة حقيقية لرئيس ما قد تم انتخابه- باراك أوباما- فإن توجيه النصيحة والإهانة لمثل هذا الرئيس المنتخب لن يكون لها معنى. رسالة السيد أحمدى نجدا لأوباما تحتوى على مثل هذه الأشياء التهنئة.. النصيحة والإهانة.

النقطة الثانية هى أنه يجب على السيد أحمدى نجاد أن يبعد نفسه عن "دور الأنبياء والرسل". إنه رئيس مؤسسة خدمية! فالسلطة التنفيذية فى إيران هى مؤسسة خدمية بالأساس.

من هنا فإن تقديم النصح لرئيس الجمهورية الأمريكى بشأن الأولويات السياسية الأمريكية ماذا يحمل من معانى؟ هل السيد أحمدى نجاد هو رئيس الحكومة الأمريكية القادم؟ من هنا فإننى أقول له إذا كنتم لا تقدرون ولا تستطيعون بإعمال هذه النصائح فى القضايا الداخلية لإيران فالأولى بكم أن تتوقفوا عن تقديم مثل هذه النصائح والحكم والمواعظ فى القضايا الدولية لأن هذا الأمر ليس من اختصاصكم. من هنا فإننى أوصى بأن يقوم رجال الدولة والسياسيون فى إيران بالتخلى عن - وتنحية - مثل هذه الأدبيات. الحقيقة أنهم ليسوا بسياسيين، لأنهم لو كانوا كذلك لما كانوا قد أتبعوا التهنئة التى بعثوا بها إلى أوباما بالنصح والموعظة الحسنة.

السؤال هنا .. هل كان السيد أحمدى نجاد وهو يرسل رسالة التهنئة لأوباما بهذا المضمون والمحتوى الذى رأيناه، هل كان بصدد إعمال النقد الشديد لأوباما؟ أى هل كان يريد القول بأننى أوصيت أوباما فى رسالتى بأن يجعل رسالتى له نبراساً يهتدى به حتى نسعد جميعاً؟ الواقع أن مثل هذا التوجه ليس فى مصلحة أو منفعة المصالح القومية، السبب فى ذلك أن الآخرين لديهم عقل أيضاً، وينظرون إلى مثل هذه الرسائل بشكل متفحص، ومن الممكن أن يحتقروننا إن هم أدركوا ما ذكرناه.

عبر هذا الممر الأخير .. أى انطلاقاً من هذه الجزئية الأخيرة، سوف أجيبكم على سؤالكم المطروح. أنا لا أعتقد أن السيد أحمدى نجاد هو الشخصية المناسبة لمرحلة المباحثات المتوقعة والمباشرة بين إيران والولايات المتحدة. بل إننى أرى أنه سوف يتم تغييره من جانب معسكر المحافظين اعتقاداً منهم بأنه لا يتناسب والأوضاع والمتغيرات التى ظهرت فى العالم اليوم.

إن الوجه المطلوب للتفاوض مع الولايات المتحدة بالقطع لا يجب أن يكون وجهاً راديكالياً. المؤكد أن السيد أحمدى نجاد كان هو الشخصية الوحيدة المناسبة للتعاطى مع مرحلة الصدام الراديكالى الأمريكية مع إيران. لكنه لن يكون الوجه أو الشخصية المناسبة لبدء عصر جديد فى العلاقات الإيرانية - الأمريكية. لذلك فإن جزءاً من المنافسات الداخلية القائمة داخل المحافظين إنما تدور حول الفوز بمنصب رئاسة الجمهورية وهى منافسات ناتجة عن عدم توفيق هذا الوجه (أحمدى نجاد) وحكومته فيما يخص التعاطى مع القضايا والتعقيدات الحاكمة الآن للعلاقات الدولية الراهنة.

فهذا الوجه - أحمدى نجاد - كان مناسباً جداً من أجل إظهار العضلات الإيرانية فى الصدامات والمواجهات الحادة التى كانت قائمة مع الولايات المتحدة حول ملفات رئيسية مثل الملف النووى الإيرانى ومثل قضايا العراق وأفغانستان، لكن فى مرحلة التعايش والمباحثات التى يتم فيها مراعاة المصالح الخاصة بكل طرف فإن هذا الوجه لن يكون مناسباً.

لهذا، فإن فى مقدمة توقعاتى بشأن الانتخابات الرئاسية القادمة أن فترة رئاسة أحمدى نجاد للجمهورية فى إيران كانت مرتبطة بالفترة الحياتية السياسية لجورج بوش، وأن نجم الأول كان مرتبطاً بنجم الثانى، لذلك فإنه بخروج جورج بوش من الولايات المتحدة تكون عجلة خروج أحمدى نجاد من رئاسة الجمهورية فى إيران قد بدأت فى الدوران وربما تكون قد وصلت الآن إلى نقطة الصفر. المؤكد أن الراديكالية لا تواجه إلا بالراديكالية. ومن هنا فإن أى تغيير يحدث فى طرف سيحدث صدى مباشراً فى الطرف الآخر حتى يصبح مقبولاً من الأسرة الدولية، وحتى يكون قادراً على التفاوض، وحتى يكون قادراً على إقامة العلاقات بين الدولتين. هذه الشخصية المطلوبة بالقطع لن تكون أحمدى نجاد.

اعتماد: لو أننا نريد إجراء تصنيف للصورة العامة وفقاً للمواقف من جهة، والعقبات السياسية من جهة أخرى، هل يمكننا إجراء تقسيم للجناح اليمينى بحيث يكون أحمدى نجاد ممثلاً راديكالياً، وعلى لاريجانى ممثلاً لليمين التقليدى الذى يعارضه حزب المؤتلفة والقوى الأكثر تقليدية فى إيران، وقاليبوف ممثلاً لليمين الجديد؟

بعبارة أخرى، هل يمكن القول بأن ثمة تياراً سياسياً محافظاً قد صار قائماً فى إيران غير ذلك التيار الذى كان يمثله هاشمى رفسنجانى منذ خمسة عشر عاماً، والذى كان يعرف بكوادر التعمير والبناء، قد بات من القوة لدرجة تمكنه من فرض مرشحه قاليبوف؟

بشكل أكثر تحديداً .. بالنظر إلى المنافسة الحقيقية التى صارت قائمة بين أحمدى نجاد، ولاريجانى، وقاليبوف من أجل تحقيق النصر فى انتخابات رئاسة الجمهورية القادمة فى إيران، هل توافقون على القول بأن ثمة مؤشرات وبوادر وإرهاصات تفيد بأن إرادة الجناح اليمينى قد قررت التخلص من أحمدى نجاد لحساب قاليبوف أو لاريجانى فى الانتخابات القادمة؟

شمس الواعظين: نعم، لكن لا يجب أن تنسى أو تغفل بأن عجلة التقسيم والتصنيف الخاصة بالمحافظين قد صارت تدور الآن أسرع من المتوقع، وأننا قد أصبحنا أمام تحولات جذرية قد تحدث بين لحظة وأخرى، وذلك انطلاقاً من أن هذه التقسيمات تتم بحسب حجم وطبيعة ما تمثله كل قوة من القوى المشكلة للجناح المحافظ فى داخل المجتمع من جهة، وطبيعة ونوعية الطبقات الاجتماعية والممثلين الذين يتولون أمر هذه الطبقات داخل الجناح المحافظ من جهة أخرى. الآن نجد المحافظين يعيشون ويمرون بمرحلة صراع داخلى ولكن يلد الجناح المحافظ مولداً جديداً حتى الآن، لو أنكم نظرتم

إلى السنوات الثماني التي حكم فيها الإصلاحيون فستجدون أن الجناح اليميني والجناح اليساري داخل جبهة الإصلاحات كانا بارزين ومعلومين جيداً للجميع، وكان معروفاً من هم الإصلاحيون، ومن هم المحافظون، ومن هم الأشخاص الذين تمثلهم، وكان معلوماً من هو سيد الإصلاحات، ومن هو شيخ الإصلاحيين، كل هذه التوجهات والأجنحة كانت معروفة بشكل واضح للجميع. لكن مثل هذا التصنيف الواضح داخل جبهة المحافظين غير واضح على الإطلاق، بل لا وجود له أصلاً، فالصراعات لازالت قائمة حتى الآن بينهم، ومادامت هذه الصراعات لم تلد لنا تياراً سياسياً جديداً، ومادامت تبدو مثل «شجرة الدردار» ذات هيكل دقيق ومتشعب ومتداخل، فلا يمكن الحديث عن تصور واحد أو تقسيم وتصنيف فئوى للمحافظين، بل ويجب الامتناع عن الوقوع في مثل هذا الخطأ.

من هنا فإن الاختلافات النظرية – التنظيرية – للمحافظين هي في جوهرها اختلافات في وجهات النظر منبعها – أو ناتجة عن – المنافسة الشديدة من أجل إدراك – والتمكن من – المسئوليات والمناصب العليا في داخل معسكر المحافظين. هكذا – وبهذا – أسفر الوضع الحالي داخل جبهة المحافظين، وأعتقد أن الوقت لا يزال مبكراً جداً حتى نتمكن من عمل التقسيمات والتصنيفات الصحيحة، والتي يمكن أن تكون ثابتة وظاهرة المعالم بالنسبة لجبهة المحافظين.

اعتماد: نعم، إنني أيضاً أعتقد في أن مثل هذا التصنيف للمحافظين هو شكلي ونظرى، وأنه قائم جراء المنافسة التي بدأت مبكراً بين الثلاثي أحمدى نجاد ولاريجاني وقاليبوف. لكن لننتهى من هذه النقطة وندخل في موضوع آخر. فيما يخص مواجهة إيران والولايات المتحدة، من الثابت أن المواجهة الخاصة بين الصقور مع الصقور، وبين الحمائم مع الحمائم هي التي لازالت حاكمة لقضية العلاقات بين الدولتين، ومع الوضع في الاعتبار الظروف الجديدة في الولايات المتحدة، ماذا لو تبلورت إرادة محكمة في إيران مفادها ضرورة التجديد لأحمدى نجاد في رئاسة الجمهورية لأربع سنوات أخرى؟

الواقع يقول بأنه إذا ما حدث ذلك، فإنه يعني أن الجمهورية الإسلامية تريد وضع «صقر» (أحمدى نجاد) أمام «حمامة» (باراك أوباما)، وخلافاً لوجهة نظركم من أنكم ترون أن أحمدى نجاد هو الشخص أو الوجه المناسب للمباحثات مع الولايات المتحدة، تكون رؤية الجمهورية في أنه هو الشخصية الأمثل لذلك. في رأيكم لو أن مثل هذه الرؤية قائمة فعلاً داخل الجمهورية الإسلامية الإيرانية، هل يكون بمقدورها أن تبدأ فعلاً المباحثات مع الولايات المتحدة والوصول إلى الناتج المنشودة من ذلك؟

شمس الواعظين. لا، لا أعتقد في إمكانية ذلك بل وأراه بعيداً. الثابت في إيران أن وجود دلائل حول تغييرات ما في الصورة قد باتت قائمة، وأنه لابد من ممارسة هذه التغييرات انطلاقاً من قناعة مفادها ضرورة وضع «عزة إيران» في المرتبة العليا. إنني أتفاوض .. نعم .. ولكن من موقف «العزة». أي طالما لم أصل بعد إلى نقطة أو مرحلة «العزة» أو طالما لم يحن بعد وقت هذه العزة فإن الواجب على أن أصبر وأتمهل وأن أضع هذا التحدى تحت السيطرة أقصد سيطرتي المطلقة.

واقعياً وفعلياً فإن ما تحقق الآن داخل إيران هو عين هذا الأمر. بمعنى أن إيران قد صارت الآن في موضع العزة وبالتالي يمكنها الآن أن تدخل في مرحلة التفاوض. لكن إذا ما كشفت الظروف والمتغيرات عن مشاهدة تحول مقبول ما قد بات قائماً لدى الخصم المنافس، فإن هذا الوجه الراديكالي (أحمدى نجاد)، الذي دفع به في الأصل من أجل التلويح بـ – والكشف عن – القبضة والأسنان القادرة على القضم والمضغ في مواجهة الخصم المنافس، لن يصبح مناسباً للمرحلة الجديدة. أي أنه سيصبح لزاماً تغيير إحدى قطع الشطرنج (أحمدى نجاد). الثابت أنكم – وانتم تلعبون الشطرنج – تستطيعون تحريك «الطابية» إلى الأمام. مثل هذا الإجراء يعني أنكم تريدون تحقيق «الثبات» في المكان. لكن أحياناً أخرى يمكنكم تحريك «الحصان» إلى الأمام، وأحياناً تلعبون «بالفيل» فتحركونه نحو الأمام لشق الصفوف ما يعني أن الآخر سوف يرى تغييرات جوهرية في تحركاتكم. من هنا فإن دور أحمدى نجاد كان يمهد عملية الدخول في مرحلة جديدة مهمة ومحددة، لأنه في المرحلة التالية التي يشاهد فيها تغييرات حقيقية نوعية من جانب المنافس من شأنها الاعتراف بدور وبحق إيران فإن بقاء أحمدى نجاد يمكن أن يشكل خطراً – أو وفقاً لقول الفقهاء – في حكم النقض – على الأهداف الإيرانية، لأن الدور الذي يمكن أن تقوم به الطابية (أحمدى نجاد) يمكن أن يكون – بل سوف يكون – مخرباً وتدميرياً، ومن شأنه تحويل عصر البناء إلى عصر الحرق والتدمير. والأصل هنا أن إعمال الذكاء والفطنة هو أمر قائم بوضوح داخل إيران في هذا الصدد. ومن ثم فاستناداً إلى هذا الذكاء وهذه الفطنة التي لم تغب عن الانتخابات الرئاسية السابقة لم يمهد الطريق جيداً أمام هاشمي رفسنجاني لكي يصل إلى سدة رئاسة الدولة. مرجع ذلك أن نظام الجمهورية الإسلامية كان يرى جيداً كيف أن بوش قد وضع إيران في «محور الشر» في عصر رئاسة محمد خاتمي للجمهورية، أي أن النظام الإيراني كان يرى أن بوش رجلاً يريد الحرب، وأنه يجب أن يتم وضع رجل مناسب في مواجهته. ووفقاً لهذه الرؤية جاء تحريك «الأحصنة» في رقعة الشطرنج من جانب إيران.

لقد كانت خطوة وحركة ذكية للغاية. فلقد كان أحمدى

نجاد حصاناً ماهراً فى رقعة الشطرنج الدولية الخاصة بإيران. لكن الاستفادة من هذا الحصان أقصد من مهارة هذه اللعبة فى مرحلة أخرى يمكن أن يكون - بل سيصبح - عامل خسارة مؤكدة، لكن النظام فى الجمهورية الإسلامية يعى ويدرك جيداً هذه الفنون والمهارات، ولهذا سوف يسعى ويبادر لتغيير القطع التى يلعب بها.

ولكن ذلك ليس معناه أن التغيير سيكون من خلال الاستفادة من الجناح المنافس، أى الجناح الإصلاحى كأن يصل «هاشمى رفسنجانى» إلى السلطة، ولكنه يعنى ضرورة الاستفادة - كما ذكرتم أنتم - من رجال آخرين فى داخل الجناح المحافظ مثل السيد لاريجانى أو سائر الشخصيات التى يمكنها أن تحظى بقبول أكثر حتى يمكنها إدارة المرحلة القادمة بشكل جيد وصحيح.

اعتماد: هذا التوقع الخاص بكم بشأن اكتفاء النظام الجمهورى الإسلامى فى إيران بدورة واحدة لرئاسة السيد أحمدى نجاد إنما يقوم على فرضية مفادها أن إيران قد عزمت أمرها وحسمته بأن تفتح الباب للتفاوض مع الولايات المتحدة. هل هذا الاستنتاج الخاص بى صحيح؟

شمس الواعظين: نعم

اعتماد: فى رأيكم ما هى الشواهد والقرائن الموجود الآن، والتى تكشف عن وجود مثل هذا القرار فى نظام الجمهورية الإيرانية فيما بين الطبقات النخبوية الأصيلة فى هيكل السلطة فى إيران؟

شمس الواعظين: فى اعتقادى أنه توجد عدة شواهد وقرائن دالة على هذا الأمر، وبعضها يأخذ الجانب العملى المادى. المقصود هنا هو أنه عندما تصل أزمة ما إلى ذروتها وتكون الأمور غير قابلة للعودة إلى الخلف فإننا نصبح أمام طريقين للحل لا ثالث لهما: الأول هو أن تحدث المواجهة أو الحرب، والثانى هو أن نتحرك نحو التفاوض والتباحث. فى هذا الصدد فإن الأزمة القائمة بين الولايات المتحدة وإيران بشأن القضية النووية والكثير من القضايا المعلقة الأخرى لم تكن تشكل فى جوهرها ذلك النوع من الأزمة الذى يؤدى إلى المواجهة. لكنها كانت الأزمة التى كانت - ولازالت - تقود أمر العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وإيران إلى «حافة الهاوية». لقد كنا نتحرك لفترات طويلة على حافة الهاوية تلك. أى كنا أمام طرف يتحدث عن غياهب الحرب وينشدها، والآخر يرى أن أفق المباحثات قائم بالفعل. الحادث الآن أن كلا الطرفين قد باتا على قناعة تامة بحتمية المباحثات المباشرة. هذه النقطة تحديداً تعد صادقة تماماً حتى إذا أردنا تطبيقها على الجمهوريين القائمين الآن فى البيت الأبيض، أى حكومة بوش. فلقاء «وليام برنز» ومباحثات إيران والولايات المتحدة بشأن العراق تعد من المؤشرات البارزة عن جمهورية السيد أحمدى نجاد لتحطيم تابو المباحثات المباشرة مع الولايات المتحدة والدالة على - المؤيدة لـ - ما ذهبنا إليه.

قديماً (قبل أحمدى نجاد) كانت عقوبة السجن هى العقوبة المؤكدة المنتظرة لكل شخص كان يطرح فكرة المباحثات المباشرة مع الولايات المتحدة. لكن الوضع الآن تجاوز كل ذلك، بل ومضى إلى أكثر مما كان متوقعاً. النقطة الأخرى المؤيدة لذلك أيضاً أن الوضع الآن قد تغير فى داخل الولايات المتحدة، وأن عملية مراجعة شاملة للاستراتيجيات الأمريكية سواء تلك الخاصة بالقضايا الدولية أو تلك المرتبطة بالقضايا الإقليمية قد بدأ تنفيذها بالفعل.

يبدو أن الديموقراطيين سوف يصبحون هم السبب المباشر لإحداث هذا التغيير. لقد بدأت الولايات المتحدة تعانى من ديون تعادل إجمالى ناتجها القومى فى عام، أى نحو ١٢ تريليون دولاراً ولسوف تعبر الولايات المتحدة أزمتها المالية بصعوبة بالغة. فالولايات المتحدة لديها ٤٠٠ قاعدة عسكرية فى آسيا، ومثلها فى أوروبا، ومثلها أيضاً فى داخل الولايات المتحدة ذاتها، وهى تتحمل أعباءً ضخمة جراء كل هذه القواعد العسكرية. إن إدارة (١٢٠٠) قاعدة عسكرية فى أرجاء العالم - بخلاف قواعدها الأخرى فى المحيط الهادى وجوانتانامو فضلاً عن (٣٥٠) قاعدة عسكرية متفرقة فى كل أنحاء العالم، يعد أمراً شاقاً ومجهداً للغاية. الثابت أيضاً أن التغييرات التى حدثت للولايات المتحدة كانت ناتجة عن التحول فى الاستراتيجية الأمريكية التى أعقبت الحرب العالمية الثانية. فالولايات المتحدة لم تغير استراتيجيتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى انهيار الاتحاد السوفيتى وانهيار حائط برلين. ومنذ أن خرج الاتحاد السوفيتى من المعادلة الخاصة بتوازن السلطة فى العالم عقب الحرب الباردة وتحول العالم إلى عالم القطب الأوحد، أصبحت جميع المسئوليات الخاصة بإدارة شئون العالم ملقاة على عاتق الولايات المتحدة. لكن الولايات المتحدة ليست قادرة وحدها وبمفردها على إدارة القضايا العالمية ولن تصبح كذلك، من هنا فإن الديموقراطيين سوف يمهدون المناخ وبشكل هادئ تماماً من أجل إحداث التغييرات المتدرجة فى هذا الصدد، وفى إطار هذه التغييرات الهادئة سوف نشاهد إنشاء مجموعة من المنظمات الإقليمية. هذا التحول سنجده متحققاً فى الأربع - أو الثمانى سنوات - القادمة، هذا بالإضافة إلى أننا سنصبح بصدد خفض حقيقى للوجود الأمريكى، وكذلك تعديلات حقيقية هادئة فى القوات الأمريكية على المستوى الدولى. الآن لا نرى شيئاً من هذا فى قضايا شرق آسيا أو على الصعيد الدولى برمته. لكننا سوف نرى قريباً جداً مؤشرات لبناء «منظمة إقليمية» خاصة بمنطقتنا. الثابت فى هذا الأمر أن

ظهور وتأسيس منظمات إقليمية من دون مشاركة اللاعبين الأصليين فيها يعد أمراً غير ممكن. إيران وبسبب موقعها الجيوبوليتيكى والجيو استراتيجى يمكن أن تكون واحدة من الدول المهمة المرشحة لتولى دور إقليمى فعال فى المستقبل القريب فى إطار هذه الرؤية، أى فى إطار المنظمة الإقليمية المتوقع قيامها فى منطقة الشرق الأوسط. هذا لا يعنى أن إيران سوف تتولى لعب دور الولايات المتحدة، فمدلول هذا الكلام هو أن الولايات المتحدة سوف تعمل على استبدال استراتيجية التبعية والتعقب والتهميش بأخرى مغايرة تماماً، وهى استراتيجية الشراكة مع القوى الإقليمية والدولية. هذه هى فرضيتنا بشأن عصر أمريكى جديد بدأ بباراك أوباما. إن كلامى هذا يعنى أنه لا يجب على إيران أن تضيع هذه الفرصة.

فإيران تتمتع بمكانة عالية للغاية، ولا يجب أن تحرم نفسها بنفسها من هذه الفرصة، بل العكس هو الصحيح، ألا وهو ضرورة أن تعمل إيران على تقوية مثل هذه الفرص.

اعتماد: مع الوضع فى الاعتبار ما ذكرتم بشأن وجود تغييرات واسعة فى الدور الأمريكى فى المنطقة فى المستقبل القريب، وكذلك مع الوضع فى الاعتبار أن إيران كانت تواجه طوال السنوات الأربع الماضية خطر وقوع هجوم عسكرى ضدها من جانب الولايات المتحدة، إلا أن أحمدى نجاد قد نجح فعلياً وبكل الطرق فى تجاوز هذه التهديدات والتغلب عليها على مدار السنوات الأربع الماضية. ألا يمكن وبشكل إجمالى أن نعتبر - والأمر هكذا - أن السياسة الخارجية لأحمدى نجاد كانت ناجحة وموفقة؟ بمعنى أن سياسته الخارجية كانت سبباً لإيجاد مجموعة من الأهداف الرئيسية، وأنه قد نجح فى الوصول إلى هذه الأهداف فى وفى مقدمتها، بل ومن أهمها على الإطلاق استئناف الأنشطة النووية الإيرانية مع الحيلولة دون- والاحتياط لـ- وقوع الحرب وحماية النظام الجمهورى الإسلامى فى إيران، وذلك على الرغم من الأعباء والتكاليف التى تحملتها الحكومة التاسعة فى هذا الصدد؟

شمس الواعظين: لقد قلتها مراراً وتكراراً.. إن معدل النجاح فى السياسة الخارجية يعتبر أمراً مهماً للغاية، وأن معدل السياسات الخارجية الناجحة لحكومة أحمدى نجاد- مقارنة بالحكومة السابقة له ومع الوضع فى الاعتبار حجم الضرورات والتحديات التى كانت تواجهها إيران.. يعد مقبولاً تماماً من وجهة نظرنا. المؤكد أن بعضاً من هذه التحديات مثل التحدى الذى ظهر نتيجة طرح مسألة فناء إسرائيل من جانب أحمدى نجاد، كنا نحن المنشئون له والمتسببين فى وجوده. لكن إذا ما قيمنا هذه التحديات، وكذلك تشويه موقع ومكانة إيران بين الأسرة الدولية، والتى كانت قد ارتقت كثيراً فى عصر حكومة خاتمى- فإننا نعتقد أن معدل السياسة الخارجية للسيد أحمدى نجاد سوف يهبط لصالح السيد خاتمى، ولكن أيضاً إذا ما وضعنا هذه التحديات والمتغيرات الجديدة التى واجهتها إيران، والتى خلقت عمداً من جانب القوى الدولية، وكيفية التعاطى الإيرانى معها فإن التفوق سوف يكون محسوماً لصالح حكومة السيد أحمدى نجاد، وذلك لأن منافسة (جورج بوش) كان واضعاً نصب عينيه ضرورة توجيه ضربة عسكرية لإيران ولبرنامجها النووى ما يعنى وجود خطر حقيقى ووجودى كان يلاحق إيران ومن ثم حكومة السيد أحمدى نجاد. كذلك وجدنا كيف أن إيران -حكومة نجاد - قد وضعت الولايات المتحدة فى العراق وأفغانستان فى موقف دفاعى.

وفيما يخص القضية النووية الإيرانية، فإن هذا المنافس (حكومة أحمدى نجاد) قد وضع منافسة الآخر (حكومة بوش) أمام تحدى حقيقى وقوى، فلقد كنا فى مواجهة دائماً مع الولايات المتحدة طوال حكومة جورج بوش. ما سبق يعنى أن أحمدى نجاد كان مناسباً جداً لجورج بوش، وأن إيران - بشكل كلى - تمكنت من عبور مخاطر تعرضها لهجوم عسكرى. بهذا الشكل يجب أن يتم تقييم معدل وطبيعة السياسة الخارجية لأحمدى نجاد مقارنة بالحكومات السابقة له من ناحية، ولهذا الأمر تأتى عملية ترجيحنا لسياساته الخارجية مقارنة بالعصور السابقة له من ناحية أخرى.

اعتماد: إذا ما دخلت الجمهورية الإسلامية مرحلة التفاوض مع الولايات المتحدة وإذا ما أسفرت هذه المباحثات عن تحقيق الأهداف الطويلة الأمد التى أشرتم إليها، هل يمكن عندئذ القول بأن استراتيجية نظام الجمهورية الإسلامية، فيما يخص دائرة العلاقات الدولية، قد تغيرت؟ أى هل يمكن عند ذلك الحديث عن تغيير استراتيجى للنظام السياسى الإيرانى على صعيد السياسة الخارجية؟

شمس الواعظين: فى هذه الحالة، إذا وصل الإصلاحيون للسلطة فى الانتخابات الرئاسية القادمة سيكون من الطبيعى غلق باب المباحثات مع الولايات المتحدة مرة أخرى؟ أى أن المباحثات مع الولايات المتحدة ، حتى فى حالة عدم استمرار أحمدى نجاد فى رئاسة الجمهورية تعد مرتبطة بقدرة بعض الأشخاص مثل على لاريجانى - أو نظيره- للوصول إلى السلطة. معنى ذلك أن فوزاً ما للإصلاحيين فى انتخابات رئاسة الجمهورية القادمة من شأنه أن يمنع حدوث تغيير أساسى فى استراتيجية نظام الجمهورية الإسلامية فى نطاق العلاقات الدولية الإيرانية.

السؤال هنا كالتالى: انطلاقا من هذه النتيجة ألا نستطيع الوصول إلى نتيجة مفادها أن فرصة الإصلاحيين للوصول إلى السلطة تعد قليلة جداً. وأن قدرتهم على الوصول للسلطة قد صارت منوطة بشكل كبير بتشكيل جديد يناظر حركة

الثانى من خرداد؟ هذا مع التسليم بملاحظة استراتيجية أخرى مفادها عدم وجود شئ ما يحول أو يمنع دون وصول الإصلاحيين للسلطة.

شمس الواعظين: هنا سنكون أمام خطأ كبير، بمعنى أننا سوف نكون قد لوثنا مثل هذه القضية (العلاقات الإيرانية الأمريكية) بمثل هذا النمط من الأسئلة التى ذكرتموها سابقاً. الحقيقة أنه لا توجد مشكلة لأن يصل الإصلاحيون للسلطة، وأنه لابد من دراسة وتمحيص الأخطاء ونزع الأتربة والغبار من على الحقائق لتبدو واضحة تماماً. لابد أن تدرك بأن مرحلة جديدة فى العلاقات الدولية الإيرانية قد صارت ضرورة تاريخية لإيران بعد نجاحها «فرض وإثبات قدرتها». فلا يمكن أن تكون فى موضع - موقف - قوة وتقول بأنك لا تريد المباحثات!! أصلاً هذا الأمر غير ممكن أبداً.

الإنسان القوى هو القادر على التفاوض، أما الإنسان الضعيف فإنه لا يجب أن يفاوض فقط، بل يجب عليه أن يقاوم. فالمقاومة تتعلق بالضعف والتفاوض يرتبط بالقوة. هذه معادلة بدهية. من هنا فإن الشئ الذى بات أكثر أهمية لنظام الجمهورية الإسلامية هو التفاوض، وهذا الأمر لا يحتاج «لاعب تنفيذى».

من هنا فإنه فى حالة تغير وجه وصورة السياسة الخارجية للنظام فإن كل شخص سيصبح «اللاعب التنفيذى» (أى رئيس الجمهورية) سيكون عليه الخضوع للتفاوض. أحيانا ما يكون التفاوض هو الضرورة بعينها لمرحلة ما وهذا ما نراه قائماً الآن فى الولايات المتحدة وهذا ما سبق وأن أشرت إليه بقولى إن الديموقراطيين هم «سبب و»وسيلة» للتغيير. ومن هنا فإذا ما فاز الإصلاحيون فى انتخابات إيران القادمة فإنهم سيصبحون فقط «وسيلة» و»أداة» مناسبة لهذه المرحلة. بناءً على ذلك فسواء فاز الجناح المعتدل من المحافظين أو فاز الإصلاحيون فإن كليهما سيكون مجبراً على «إدارة» هذه الفترة وفق ما هو مطلوب منه ومرسوم له.

فى هذا الصدد لا أشك مطلقاً فى أن اللاعبين فى إيران إن هم إلا أدوات تنفيذية وحسب. فالحكومة فى إيران - أقصد الدولة - تتشكل من مؤسسات وهيئات، هذه الدولة - الحكومة تتخذ قراراً ما بشأن مرحلة ما. هذا القرار فى المستقبل القريب سيكون إما التفاوض أو لا، وعندها لن يكون بوسع اللاعب التنفيذى (رئيس الجمهورية) أن يعترض السياسة مثل الحرب. تشتمل على الهجوم والدفاع أو الكر والفر والمكر والخداع وإلقاء الخوف أو الرعب أو التضليل فى قلب منافسك، وكل ذلك ألاعيب متاحة ومباحة فى عالمى السياسى والحرب. والخلاصة أن إيران إذا قررت وضع التفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية فى صدارة أولوياتها فإنه لن تكون لدى «اللاعبين التنفيذيين» أية حيلة سوى تنفيذ ذلك بغض النظر عن - أو مهما تكن - طبيعة وماهية وتوجهات أولئك اللاعبين.

اعتماد: حتى إذا كان هؤلاء اللاعبون قد اتهموا قبل ذلك بممارسة واستغلال النفوذ؟

شمس الواعظين: نعم. لقد قلت لكم رداً على أحد أسئلتكم السابقة يجب ألا تتهم منافسيك لأنك نفسك مشغول بـ، وتميل إلى، التفاوض مع الولايات المتحدة ومهموم تماماً بالوصول إلى نتيجة صحيحة فى نهاية المطاف.

اعتماد: أخيرا.. يقول المحافظون إن الإصلاحيين ما هم إلا «مجموعة من ذوى الميول الغربية» الذين يريدون التفاوض مع الغرب، لكننا مجموعة من المحافظين والإسلاميين. فما هو تعليقكم الأخير حول مثل هذه المقولات؟

شمس الواعظين: حسنا. الآن صار معلوماً أن المحافظين يشيرون إلى الولايات المتحدة بمصباحهم الأخضر. فهذا الموضوع صار الآن أكثر وضوحاً ورؤية. المؤكد أنهم يقومون الآن بعمل جيد للغاية، لكننا فى الوقت نفسه نقول لهم: لو أن منافسكم كان يقوم بمثل ما تفعلون ما كان واجباً عليكم اتهامه. ومن الآن فصاعداً تذكروا أنه لا يجب عليكم اتهام منافسيكم بما تفعلونه أنتم.

أجرى الحوار: هومان دور انديش
المحرر السياسى بصحيفة اعتماد

(*) واحد من أهم الكتاب الإصلاحيين وهو مدير تحرير جريدة جامعة (المجتمع) إحدى الصحف الإصلاحية فى إيران. (المترجم).

عصر أوباما .. المخاوف والآمال

د. سيد حسين موسوى ■ اعتماد (الثقة) ٢٣/ ١١/ ٢٠٠٨

فوز أوباما في انتخابات رئاسة الجمهورية في الولايات المتحدة الأمريكية كان بالنسبة للكثيرين من المراقبين السياسيين أمراً غير قابل للتصديق، وبالنسبة للبعض من المحللين كان أمراً غير طبيعي، وبالنسبة لبعض السياسيين في العالم مصدراً للأمل والتفاؤل.

الواقع أن ما حدث لأوباما من أول يوم دخل فيه هذا السيناتور الشاب والأفريقي الأصل إلى ساحة الانتخابات داخل الحزب الديمقراطي، وما لاقاه من عقبات رئيسية مثل المنافسة التي كانت قائمة بينه وبين هلارى كلينتون وحتى حلول مرحلة المنافسات الصعبة مع المرشح الجمهوري جون ماكين كان يعد نموذجاً للمحاربين المميزين الذين قلما نجد لهم نظيراً في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك حتى لحظة إعلان الانتصار النهائي لأوباما. كل هذه التداعيات والأحداث شكلت ظاهرة جديرة بالدراسة والبحث في العديد من المجالات المختلفة التي يمكن ذكر بعضها تحت عنوان نموذج (الديمقراطية الأمريكية).

إن هذه الظاهرة حديثة النشأة سوف تظل لفترات طويلة موضع الدراسة لكثير من المحافل الجامعية والمؤسسات والهيئات المجتمعية.

في نظرة كلية لما حدث فإن الأحداث الخاصة بانتصار أوباما يمكن فهمها وإدراكها من خلال الحياة السياسية الحزبية للولايات المتحدة الأمريكية والتي غالباً ما يوفق فيها مرشح ديمقراطي ويتمكن من الفوز على منافسه من الحزب الجمهوري بأغلبية ساحقة ليصبح مثل هذا المرشح الشاب جالساً على مقعد رئاسة الجمهورية الأمريكية. لكن حقيقة الأمر تعنى أن مثل هذا الموضوع لم يكن بهذه البساطة والسهولة لأنه إذا ما نظرنا للتقاليد والأعراف الخاصة بالمجتمع الأمريكي وفحصناها جيداً فسنجد أن انتخابات باراك أوباما يعد حدثاً فريداً وغير مسبوق في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، وهو يشكل أيضاً حالة من تحطيم تابو التقاليد والعادات الأمريكية.

الكثير من المحللين الأمريكيين والخبراء في الشئون الأمريكية كانوا قد أعلنوا منذ اللحظة الأولى لظهور المرشحين الديمقراطيين من أجل الفوز بالترشيح عن الحزب الديمقراطي لرئاسة الجمهورية الأمريكية ونقصد هنا هلارى كليتون وباراك أوباما، كانوا قد أعلنوا أن فرصة الحزب الديمقراطي من أجل إحراز منصب رئاسة الجمهورية الأمريكية قد قلت تماماً وذلك لسببين هما:

أ-عدم ميل الشعب الأمريكي لترشيح النساء لرئاسة الجمهورية.

ب-عدم السماح لإفساح الطريق أمام السود للوصول للبيت الأبيض، من هنا كان خروج هلارى كليتون من دائرة المنافسات الحزبية على الرغم من الحب منقطع النظير الكامن في نفوس الأمريكيين تجاه أسرة كليتون، هذا الخروج أثبت صحة الفرضية الأولى الخاصة بعدم ميل الشعب الأمريكي لترشيح النساء.

لكن فوز المرشح الأسود، بالإضافة إلى أنه قد حطم الأصنام التي كانت مقامة أمام السود إلا أن هذا الفوز دفع المجتمع الأمريكي بقوة نحو إعادة قراءة الأفكار الخاصة بـ(مارتن لوثر كنج) الزعيم الأمريكي الأسود الذي قاد ثورة السود من أجل مناهضة العنصرية داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

من المهم ألا يغيب عن الذاكرة أن انتصار باراك أوباما في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لم يتحقق بسهولة، ذلك أنه قد تعرض لحملات إعلامية منظمة من جانب منافسه، وذلك بشأن خلفيته الدينية والمذهبية، وبشأن علاقاته بأساتذة جامعيين مرتبطين بحركة المقاومة الفلسطينية، واتهامه بوجود علاقة بينه وبين الإسلاميين المتطرفين (نموذج ذلك: الكاريكاتير الذي نشرته جريدة نيويورك تايمز والذي يظهر فيه أوباما وزوجته إلى جانب صورة لبن لادن)، وأخيراً انتشار عشرين مليون نسخة سي دي تشتمل على هجمات مضادة للإسلاميين المتطرفين وعلاقة باراك أوباما بمجتمع المسلمين الأمريكيين.

ما سبق لم يكن إلا بعضاً من الجهود التي بذلها الحزب الجمهوري المنافس لأوباما من أجل تشويه صورته.

الجدير بالذكر هنا أنه في مقابل ذلك لم يحدث أن خرج باراك أوباما عن خط الاعتدال، وذلك طوال منافسته الصعبة مع جون ماكين مكتفياً فقط باتهام جون ماكين بأنه مصر في الاستمرار في طريق ونهج جورج بوش.

هذا الأمر نفسه كان كافياً لأن ينضم المجتمع الأمريكي، خاصة الشباب والنساء والطلاب، إلى صف وجانب المؤيدين لأوباما.

الواقع أن تحليلات كثيرة قد كتبت وسوف تكتب حول دلائل انتصارات أوباما في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، وهو ما يطرح مسألة تعتقد أنها غاية في الأهمية ويمكن ذكرها أو صياغتها في التساؤل التالي:

هل كانت آمال باراك أوباما وشعاره الأصلي وهو (التغيير والأمل، وكذلك رغبة الأمريكيين في التغيير هو السبب الأصلي لفوز أوباما أم أن المجتمع الأمريكي هو الذي قد تغير بالفعل، ومن ثم فإن انتصار باراك أوباما لم يكن غير دلائل هذا التغيير؟

المؤكد أن هذا التساول يطرح بدوره عدداً آخر من الأسئلة التي تتمحور كلها حول الحياة السياسية والاجتماعية والعلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

هذا المقال يسعى إلى بحث ودراسة الأبعاد المختلفة لانتصار باراك أوباما، وكذلك بحث الفرضيات السابق ذكرها بشأن حدوث تغيير ما في سلوك الولايات المتحدة تجاه الأحداث والقضايا العالمية. كما يسعى هذا المقال أيضاً إلى تناول الاحتمالآت الخاصة بكيفية وطبيعة سلوك حكومة باراك أوباما مع الملفات الحساسة مثل الصراع العربي الإسرائيلي، والأزمة العراقية، والأزمة الأفغانية، والملف النووي الإيراني، ومن ثم التداعيات الخاصة بالمفاوضات المباشرة التي يمكن أن تتم بين الولايات المتحدة وإيران (والذي يعتبر من وعود باراك أوباما التي أطلقها في حملته الانتخابية).

أولاً: الواقع أن انتصار باراك أوباما في انتخابات الرئاسة الأمريكية يقوى من الفرضية التي تقول بأن المجموعة الكلاسيكية للزعماء السياسيين في العالم تعتبر في حالة تغير حقيقي مستمرة طوال العقدين الأخيرين. ذلك أنه قبل عقدين من الآن كان وجود الزعماء السياسيين من الطراز الأول على مستوى العالم ممن هم ينتمون إلى أعمار متوسطة كان يعد أمراً غير طبيعيي لكن هذا النموذج قد تغير خلال العقدين الأخيرين من خلال إقبال الأحزاب السياسية على ترشيح الشخصيات التي تتميز بأعمار متوسطة، ومن ثم حدوث إقبال شديد من جانب الناخبين للتصويت لصالح الزعماء السياسيين الشبان، وهو ما تطور إلى ظاهرة مجتمعية عالمية

في الصين، وبريطانيا (فترة تونى بلير) وأسبانيا، وفرنسا (فترة ساركوزى) وروسيا (عصر بوتين)، وفى الشرق الأوسط كانت تركيا (فترة أردوغان) وإيران (من عصر المهندس ميرحسين موسوى وحتى الآن)، وها هي الولايات المتحدة الأمريكية تدخل هي الأخرى في زمرة الدول التي تسعى وتبادر إلى تغيير طبيعة الفئة العمرية للزعماء السياسيين من الطراز الأول.

إن هذا التغيير يعد نموذجاً كاشفاً عن تغيير آخر لنماذج كانت قائمة ألا وهى انتهاء عصر الشخصيات النجوم كبيرة السن أو انتهاء عصر صناعة النجوم ليتحول الأمر برمته إلى تغيير هيكل الحكومة من حكومة النجوم السياسيين لتصبح مؤسسة أو حكومة خدمية هدفها خدمة الجماهير مع ترك مثل هذه المهمة في أيدي قوى الشباب والسياسيين متوسطي الأعمار نظير المحافظة على الشخصيات ذوى الخبرة في داخل المؤسسات والهيئات التشريعية والاستشارية والتخصصية.

المؤكد أن الحزب الديمقراطي الأمريكي قد فهم جيداً مثل هذه التحولات التي حدثت في توجهات الشعب الأمريكي وميوله، ومن ثم رأى ضرورة ترشيح شخصية شابة مثل شخصية باراك أوباما لتكون قادرة على فهم وهضم -والتعاطي مع- المتغيرات الحاصلة في المجتمع الأمريكي بما يجعل من الحزب الديمقراطي حزباً معبراً عنها، ومستوعباً لهذه المتغيرات المجتمعية.

إن الكثير من مراكز استطلاع الرأي في الولايات المتحدة الأمريكية قد اتفقت على هذا الأمر وباتت على قناعة مفادها أن استخدام فريق أوباما لوسائل الاتصال الجماعية المتقدمة والحديثة مثل الإنترنت، وكذلك مخاطبة الطبقات الصامتة في المجتمع الأمريكي، وأخيراً القيام بجمع مساعدات محدودة لكن واسعة تعد كلها من العوامل والأسباب المهمة التي أدت إلى انتصار باراك أوباما. مثل هذا الأمر وجدناه كما نعرف في مثال واضح وهو الخاص بالتبرعات التي حصل عليها كل من باراك أوباما وجون ماكين.

الثابت أن جون ماكين قد حصل أثناء الحملات الانتخابية على سبعين مليون دولار مساعدات من الحكومة من أجل الإنفاق منها على دعايته، لكن مجموع الإعانات والمساعدات التي حصل عليها من جانب الأفراد والمؤسسات الأخرى لم يتجاوز ٣٦٠ مليون دولار. في المقابل فإن أوباما رغم أنه قد امتنع عن الحصول على المعونة الحكومية والبالغ مقدارها سبعون مليون دولار للإنفاق منها على الدعايات الانتخابية إلا أنه قد نجح في الحصول على ٦٧٠ مليون دولار مساعدات مالية من القوى الاجتماعية المتوسطة والفقيرة، وهى المساعدات التي تراوحت فئاتها بين ٥و١٠و٢٠ مليون دولار.

بناءً على هذا، يمكن القول بأن ميل المجتمع الأمريكي لإعطاء مسئولية شئونه السياسية إلى جيل الشباب، والاستفادة من وسائل الاتصال الحديثة مع الناس، وعدم إهانة المنافس، والتمتع بلهجة حيوية وشبابية مع الأوساط المعارضة، بل وحتى مع المتخاصمين مع الولايات المتحدة على المستوى الوطني والدولي.. تعد كلها من جملة العوامل المهمة في انتصار باراك أوباما. النقطة الجديرة بالذكر هنا أنه بينما كانت الطائرات والمقاتلات الأمريكية تقصف المناطق القبلية في وزيرستان

داخل باكستان بحجة لجوء عناصر طالبان إليها، كان باراك أوباما يؤكد في خطبه الانتخابية على ضرورة التفاوض مع الطبقات المعتدلة من حركة طالبان الأفغانية.

مجمل القول إن إقبال الشعب الأمريكي على مثل هذا الخطاب، ومثل هذه اللهجة يكشف لنا حقيقة مفادها أن المجتمع الأمريكي قد تعب من الحرب ومن إرسال القوات العسكرية إلى المناطق المختلفة في العالم، وأنه لهذا السبب قد سلك أساليب جديدة من أجل المواجهة مع المعارضين للولايات المتحدة على مستوى العالم.

ثانياً: الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية وطوال الحرب الباردة كانت قد أقامت استراتيجيتها على أساس بناء منظومة من الحلفاء.

هذه الاستراتيجية بعد سقوط الإتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة اتخذت لنفسها شكلاً حاداً، بمعنى أنه بدلاً من أن تعتبر وتتعظ الولايات المتحدة الأمريكية من سقوط الإمبراطورية الاشتراكية، وبدلاً من أن تبنى استراتيجيتها على أساس الشراكة مع حلفائها اعتمدت لنفسها استراتيجية مميتة (كل شخص ليس معنا فهو ضدنا) ووضعت هذه الاستراتيجية في مقدمة علاقتها الدولية وتبلورت بوضوح بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ من جانب جورج بوش والمحافظين الجدد في الولايات المتحدة.

مع سقوط الاتحاد السوفيتي أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تواجه وتعاني من قلة ونقص الأعداء على المستوى الدولي. من هنا اعتمد المحافظون الجدد الإسلام السياسي أو الأصولية الإسلامية كعدو جديد للولايات المتحدة الأمريكية.

في هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى كلام جورج بوش بشأن دخول الغرب في حرب صليبية جديدة، وكذلك شعار محاربة الإرهاب على المستوى الدولي، وبدء الحرب ضد أفغانستان والعراق وهو ما لم يمح من ذاكرة شعوب العالم حتى الآن. في الواقع الذي حدث بعد ذلك أن الحلفاء الأوروبيين للولايات المتحدة الأمريكية في حزب الناتو وبعد انتهاء الحرب الباردة أخذوا يضعون نماذج جديدة من العلاقات مع دول العالم المختلفة لكن الولايات المتحدة الأمريكية مع استفادتها من انتصارها في الحرب الباردة، اغتنمت الفرصة من أجل أن تبنى إمبراطورية جديدة على أنقاض الحرب الباردة. من هنا كان لزاماً لهذه الاستراتيجية أن تعمد الولايات المتحدة إلى خلق العداء على المستوى الدولي، واحتلال الدول المالكة للثروات النادرة خاصة النفط مثل العراق، وممارسة الضغط أمام الصين واليابان والهند مع اللجوء إلى آليات لإدارة ارتفاع وهبوط سعر النفط، والحيلولة دون حدوث تقدم مصحوب بالأمل في الأزمات الدولية المزمنة مثل الصراع العربي الإسرائيلي، وأخيراً، إصدار مجموعة من السندات المالية الضخمة على مستوى المؤسسات المالية والبنكية في أوروبا وآسيا و...

إن سقوط (وول استريت) وانفتاح الأزمة المالية الأمريكية بل وتفجرها في السنة الأخرى لعصر حكومة بوش يعد أحد المؤشرات الأزموية المرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية. ونظراً لأن الكثير من اقتصاديات دول العالم قد ارتبطت منذ عقود طويلة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بالاقتصاد الأمريكي، فإن الأزمة المالية الأمريكية كانت آخر هدية من المحافظين الجدد للدول الحليفة للولايات المتحدة، وكذلك الدول غير الحليفة على المستوى الدولي.

لا يجب نسيان وإغفال حقيقة مفادها أن الأزمة المالية الأمريكية الجديدة في بداية طريقها، وإن هذا الطريق لم يصل بعد للنهاية، وإن هذه الأزمة مقارنة بطرق الحل المنفذة تعد أزمة كبيرة جداً لن يسعى الشعب الأمريكي وحده -بل الكثير من الشعوب ودول العالم المختلفة- من أجل عد الأنفاس واللحظات المتبقية من فترة حكم بوش والمحافظين الجدد في الولايات المتحدة. إن سعادة الشعب الأمريكي من فشل الجمهوريين في الانتخابات الرئاسية الأخيرة لا يمكن مقارنتها بسعادة دول العالم المختلفة بداية من جنوب شرق آسيا وحتى أمريكا الجنوبية.

إن أحد العوامل المهمة لانتصار الديمقراطيين وباراك أوباما يتمثل في السياسات المولدة للأزمات والمقلقة التي كان ينتهجها الجمهوريون. هذا الواقع يمكن إدراكه بوضوح في متون رسائل التهنئة التي بعث بها الزعماء السياسيون في العالم إلى باراك أوباما والتي منها تلك الرسالة التي أرسلها أحمدى نجاد رئيس إيران.

من هنا فإن السؤال المهم الذي يطرح نفسه هو: هل المؤسسات والهيئات الكلاسيكية الحكومية الأمريكية من جميع الفئات والطبقات قادرة على الاستفادة من الرسائل الانتخابية التي تبلورت أخيراً من أجل تغيير استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى العالم أم لا؟

هل ستسعى الولايات المتحدة وتدرك جيداً ضرورة إحداث تغيير جوهري في طبيعة وكيفية سلوكها مع حلفائها ومعارضيها وكذلك المخالفين لسياساتها التوسعية أم لا، وهل سوف تتخلى عن استراتيجيتها الخاصة بجعل العالم هو عالم القطب الواحد أم لا؟ كما نعلم فإن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من سلطاته وصلاحياته في هرم صناعة السلطة والقرار إلا أن نصيبه من صناعة القرار في الولايات المتحدة لا يتعدى ٤٠٪ ومن ثم فإن الرئيس الأمريكي ليس بمقدوره القيام بعملية تغيير جوهري في دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة اللهم إذا صارت كل مؤسسات السلطة متفقة وعلى قناعة مفادها ضرورة إحداث تغييرات جوهرية ورئيسية في التوجهات الداخلية والدولية للولايات المتحدة

الأمريكية وهو الأمر الذي يعد غير ممكن. وليس معنى هذا أن باراك أوباما سيظل مكتوف الأيدي.

لكن ما بين ضيق يد الرئيس الأمريكي واتساعها توجد عشرات المؤسسات الرئيسية الأخرى التي يجب على رئيس الجمهورية أن يتعامل ويتعاطى معها بمنتهى الذكاء والاعتدال. من ثم فإنه في حالة ما إذا تخطى رئيس الجمهورية في الولايات المتحدة الأمريكية هذا المبدأ غير القابل للتغير فإن مصيره سيصبح مصير جون كينيدي.

ثالثاً: ثمة شوق لدى العالم تجاه بداية عصر باراك أوباما، خاصة فيما بين الحكومات والأوساط النخبوية وبشكل غير مسبوق وذلك من أجل العبور مما حدث حتى الآن.

مؤشرات هذا الشوق غير المسبوق لدى العالم يمكن إدراكها إلى حد ما، ذلك أن جزءاً مهماً من هذا الترحيب والتفاؤل العالمي مرتبط بعدم رضا العالم والحكومات تجاه السياسات السابقة للولايات المتحدة.

لكن جزءاً من هذا الشوق مرتبط بظهور أمل بشأن حدوث تغير في السلوك الأمريكي تجاه دول العالم المختلفة. على سبيل المثال، من السهل ملاحظة نتيجة مفادها أن انتصار باراك أوباما قد أحدث صدى غير مسبوق في إيران لدرجة أن رئيس الجمهورية الإيراني قام بإرسال برقية تهنئة لباراك أوباما، وذلك بغض النظر عن محتوى هذه البرقية وأدبياتها. إن الشيء المهم هنا هو أن الولايات المتحدة الأمريكية قد صارت أمام فرصة ذهبية من أجل إيجاد وإحداث تغييراً قليل التكلفة في سلوكها النمطي تجاه الأمم والشعوب والحكومات في العالم كله، وأن تضع لنفسها استراتيجية جديدة أساسها احترام سيادة الشعوب والاحترام التام للعادات والتقاليد والمعتقدات والقيم الأممية.

لو أن واشنطن قررت بالفعل الاستفادة من هذه الفرصة الذهبية بالشكل المطلوب فالمؤكد إننا سوف نرى عالماً مختلفاً تمام الاختلاف عما كنا نشاهده في العقدين الأخيرين. لكن لا يجب علينا أن نفرط في التفاؤل هنا، ذلك أن الوعود التي كان باراك أوباما قد أطلقها في حملاته الانتخابية لم نر لها مؤشرات تؤكدها، بل إن الشكل النهائي لحكومة باراك أوباما لم يتبلور بعد. إن اختيار باراك أوباما للكثير من رجاله يقابل بحذر من جانب أكثر المتفائلين. على سبيل المثال، يعد اختيار جو سيف بايدن كنائب له يحمل كثيراً من الشكوك نظراً لكونه من صقور الحزب الديمقراطي. لقد قال في إحدى خطبه الانتخابية أنه قد منعته من طرح وجهات نظره في الكثير من القضايا الدولية (من المحتمل أن يكون ذلك قد تم من زعماء الحزب) وأنه – أي أوباما – يستطيع فقط أن يتكلم عن علاقته بالأيس كريم. ولكنه يعد من جملة المؤيدين بشدة لإسرائيل ويقال أنه صهيوني حتى النخاع. إن الخطبة الشهيرة لباراك اوباما في منظمة أوباك (اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة) وغزله في إسرائيل ثم زيارته إسرائيل ووقوفه على حائط المبكى وتذكيره بالهيلوكوست إنما تم بنصيحة مباشرة من (بايدن)، كذلك الحال بالنسبة لإختيار (رامي مانويل) ليتولى رئاسة البيت الأبيض يعد أمراً جديراً بالاهتمام. إن الكثيرين من النخب في الولايات المتحدة والشرق الأوسط لم يرضوا عن اختيار أوباما لهذين الرجلين لكنهم لازالوا يعتقدون في أن أوباما قصد من ذلك أن يقلل من حدة معارضة اللوبي الصهيوني له، وأنه يريد إحداث شقاق في صفوف الصهاينة.

الحادث إن رامي مانويل كان قد خدم في جيش إسرائيل لمدة عامين، وهو مرتبط بإسرائيل ارتباط غير عادى. المؤكد أيضاً أن رئاسة البيت الأبيض الأمريكي لها أهمية كبرى، والمؤكد ثالثاً أن مناصب أخرى مثل وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، ووزارة الخزانة، ووزارة الداخلية تتمتع هي الأخرى بأهمية محورية.

من الثابت أن أوباما كان قد تحدث حول القواعد العسكرية الأمريكية في العالم. من أهم ما قاله في هذا هو أنه يجب على الولايات المتحدة أن تعيد النظر بشأن دور ومهام ومكاسب هذه القواعد.

إن وجود هذه القواعد الممتدة في نقاط العالم المختلفة يضع تساؤلات حول الهدف من الوجود الأمريكي في تلك المناطق. من الجديد بالذكر هنا إن للولايات المتحدة نحو ٤٠٠ قاعدة عسكرية في أوروبا، و٣٦٠ قاعدة عسكرية في الشرق الأوسط وآسيا، ونحو ٣٠٠ قاعدة عسكرية متحركة وثابتة في بقية أنحاء العالم.

العراق أيضاً أصبح من جملة الدول التي يوجد فيها عدد مهم من القواعد العسكرية الأمريكية الأخرى، لكن مع ذلك فإن دولاً مثل ألمانيا، واليابان، والفلبين تعد من جملة الدول التي تسعى لحل وإلغاء هذه القواعد.

السؤال هنا: هل الولايات المتحدة في عصر أوباما سوف تتخذ قرارات بشأن حل هذه القواعد؟! إن أحد مستشاري أوباما كان قد أعلن إن رئيس الجمهورية الجديد يدرس مشروعاً بشأن حل سجن جوانتانامو، وذلك نظراً لوجود أضرار أخلاقية كثيرة باتت تلطخ الوجه الديمقراطي الأمريكي بسبب وجود هذه القاعدة.

مرة أخرى السؤال المطروح هو: هل يستطيع باراك أوباما أن يحقق الآمال المتعلقة بتغيير الاستراتيجية التقليدية الأمريكية لتصبح قائمة على الشراكة العادلة مع الحلفاء والقوى الدولية الأخرى بدلا من استراتيجية التبعية والتحالفية؟ إن المستبشرين خيرا من قادة العالم على قناعة مفادها أن السلطة العالمية يجب أن تتوزع وبشكل عادل بين القوى الدولية المتمدنة والرشيدة، وأنه إذا ما سعت إحدى القوى من أجل الانفراد بقيادة العالم وإحداث التغيير المنشود فيه فإن هذا لن يرضى بقية القوى

الأخرى، بل وسيدفعها نحو التصادم مع هذه القوى. كما أن من شأن هذا الانفراد أن تصاب مثل هذه القوى بأمراض مميتة كأن تتحول رفاهيتها الداخلية إلى فقر وضنك، ويتبدل أمنها الداخلي بانعدام أمني، وتصبح مصالحها الاقتصادية رهينة للمخاطر، ويتحول العالم إلى عناصر وقوى راغبة في القضاء على هذه القوى المنفردة.

السؤال مرة أخرى: هل يستطيع أوباما أن يحقق سعادة شعوب العالم التي كانت تنتظر فوزه بوصفه الرئيس الرابع والأربعين أم لا؟ وهل بمقدوره إحداث تغيير حقيقي في منهج الولايات المتحدة كما كان موجوداً في عصر بوش أم لا؟

رابعاً: أثناء جولاته الانتخابية طرح باراك أوباما قضية المفاوضات المباشرة مع قادة إيران. الثابت هنا أن منافسه جون ماكين كان قد استخدم هذا الاستعداد الذي كشف عنه أوباما من اجل توجيه التهم إليه فاتهمه بالميل نحو التعاون مع الإسلام المتطرف، وإنه من المدافعين عن الإرهابيين.

المؤكد أيضاً أن الشعب الأمريكي بانتخابه أوباما إنما صوت في واقع الأمر لصالح استراتيجيته بشأن بدء فصل جديد في العلاقات الدولية الأمريكية. إن الأمة الأمريكية بتوجهها هذا إنما أعطت رداً سلبياً لطلاب الحرب ودعاة الحرب من المحافظين الجدد في للولايات المتحدة. مفاد هذا الأمر أن هذه الأمة تريد سحب القوات الأمريكية من العراق وأفغانستان.

ولماذا نذهب بعيداً، فما حدث من الجنود الأمريكيين الموجودين في العراق وأفغانستان يثبت ذلك، حيث صوت ٨٥٪ منهم لصالح باراك أوباما. المؤكد أن رسالة هؤلاء الجنود واضحة وضوح الشمس، وأنهم أصبحوا يريدون العودة إلى منازلهم.

كاتب هذا المقال من جملة الأشخاص الذين يعتقدون بأن عصراً جديداً في العلاقات الأمريكية مع إيران كان سيبدأ بعد عصر جورج بوش، وذلك سواء فاز الديمقراطيون في الانتخابات أو فاز الجمهوريون. السبب في ذلك أن الفشل والإخفاق في السياسات القائمة على معاقبة دولة تريد الاعتراف رسمياً بحقها في امتلاك الطاقة النووية للاستخدامات السلمية مع قبولها التام بجميع المعاهدات والمواثيق الدولية في هذا الصدد، وكذلك قبولها بوضع ونصب كاميرات مراقبة لمنشآتها النووية، وأيضاً قبولها قيام المفتشين الدوليين لمراقبة تلك المنشآت والتي انضمت أيضاً إلى اتفاقية منع إنتاج وانتشار الأسلحة النووية، مثل هذه السياسات مع مثل هذه الدولة كشفت عن فشل رهيب لأصحاب السياسات العقابية. لقد بلغ الأمر لدرجة أن خمسة من وزراء الخارجية السابقين في الولايات المتحدة كانوا قد أوصوا الرئيس القادم في الولايات المتحدة قبل إجراء الانتخابات بضرورة تغيير السياسة الأمريكية تجاه إيران، وأن يسلك معها طريق المفاوضات المباشرة. والآن أما وقد فاز أوباما في الانتخابات فالواجب أنه يجب أن يسعى لتنفيذ وعده لشأن لبدء المفاوضات المباشرة مع إيران. الثابت أن إيران كانت قد أعلنت استعدادها للتفاوض مع الولايات المتحدة دون شروط مسبقة بشأن الكثير من الملفات الضخمة العالقة بين الدولتين.

في هذا الصدد يمكن تقييم موافقة إيران بشأن مشاركة ويليم بيرنز مندوب أمريكا في اجتماعات الدول الست (٥ + ١) تعد من المؤشرات المهمة على استعداد إيران للتفاوض المباشر مع الولايات المتحدة.

ها هي إيران قد باركت رسمياً انتخاب أوباما وأعلنت عن أملها في أن تنتهج الحكومة الأمريكية الجديدة سياسة جديدة تجاه إيران، وأن كل شئ قابل للطرح على مائدة المفاوضات. لقد دللت إيران على أنها تسعى نحو تعامل عادل وهادئ بعيداً عن الأساليب الإرهابية والقرارات العقابية. المؤكد أن ثبات ورسوخ حكومة أحمدى نجاد في مواجهة الضغوط والتهديدات المتواصلة طوال فترة جورج بوش كانت تعد ضرورة لازمة. من هنا فإنه إذا ما حدث تغير في السلوك الأمريكي فإن السلوك الإيراني سوف يتغير بشكل يتناسب مع ضرورات مرحلة المباحثات، وهذا مبدأ بديهي في العلاقات الدولية.

الثابت أيضاً أنه لا يمكن مطالبة دولة مستقلة وأمة تمتلك حضارة عريقة أن تخضع وتسلم للضغوط والتهديد والعقاب وأن تنحني أمام إرادة ومصالح نظام غاصب وتوسعي (إسرائيل)، وأن تتخلى عن حقوقها البديهية. الكل يعلم أن تغيير السلوك يكون مقابلاً لتغيير السلوك وهذه القاعدة منطقية متمدنة وعادلة.

لقد أرسلت إيران مؤشرات إيجابية للولايات المتحدة الأمريكية من أهمها برقية تهنئة أحمدى نجاد إلى الرئيس الأمريكي المنتخب.

إذن من الواجب على أمريكا أن تستفيد من هذه الفرصة، وأن تعرف كيف توظفها. من الواجب عليها أيضاً أن تقيم علاقتها مع جميع دول العالم بما فيها حلفاؤها وفقاً للشراكة العادلة والمنصفة. إن مطلب الجمهورية الإسلامية في إيران لا يختلف كثيراً عن مطلب الحكومات المستقلة الأخرى. الآن المدفع في الأرض الأمريكية ومن ثم يجب البقاء قيد الانتظار حتى نرى كيف ومتى سيجيب الرئيس الأمريكي الجديد على التوقعات والتخمينات التي صارت معلقة به، وهل سيذهب نحو ترجيح التوقعات السيئة أم سيسعى إلى إدراك التوقعات الطيبة المنشودة فيه؟

المؤكد أن المنافع والأضرار الناتجة أو المتحققة عن كل من الاختيارين السابق ذكرهما ستكون مرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية أكثر من غيرها من الدول الأخرى.

البوارج الروسية فى فناء الولايات المتحدة الخلفى
عودة إلى منطقة النفوذ السوفيتى

■ إيران ٢٩/١١/٢٠٠٨

تدعى الولايات المتحدة أنه لا يوجد أى مجال للقلق من دخول منافسها التقليدى (روسيا) إلى فنائها الخالى فى أمريكا اللاتينية، وتؤكد روسيا أيضاً أن سفر رئيس جمهوريتها ميدفيديف إلى أمريكا اللاتينية، ليس بهدف المواجهة أو التهديد للولايات المتحدة. مع هذا حينما بدأت الجولة التاريخية للرئيس الروسى ديمترى مديفيديف إلى أمريكا اللاتينية، تحدث أكثر المحللين السياسيين فى أمريكا اللاتينية عن تغيير هام فى الأفق السياسى لهذه المنطقة.

سافر ميدفيديف فى هذه الجولة، التى استمرت أسبوعاً، إلى أربع دول كبرى فى أمريكا اللاتينية هى: بيرو، والبرازيل، وفنزويلا، وكوبا.

وكان ترتيب زياراته فى هذه الجولة، بأن يقترب فى كل مرحلة خطوة من حدود الأراضى الأمريكية، كى يدق ناقوس التحذيرات بصوت عال إلى الرئيس الأمريكى الجديد. وقد ذكر كثير من المحللين فى وسائل الإعلام الأمريكية أن حركة ميدفيديف هذه تعتبر بمثابة تغيرا جديدا فى المعادلة السياسية للقوى العظمى، وهو تغيير يحمل فى طياته أثراً واضحاً للحرب الباردة، التى بدأت كما يظنون مع بداية الحرب فى أوسيتيا، وتكتمل باستمرار استقرار القواعد الصاروخية فى أوروبا وأمريكا اللاتينية. بدأت المرحلة الأولى من هذه الحرب الأمريكية الباردة الجديدة، والتى لا تزال تحت زعامة بوش، بهجوم جرجستان على أوستيا والدخول فى حدود الأراضى القديمة للاتحاد السوفيتى السابق، هذا المكان الذى له أهمية كبيرة وعمق فى الذاكرة الروسية.

وكان بوش يرى فى ذلك فرصة لمعرفة ردود الأفعال المحتملة من جانب الكرملين، حيال مساندة الولايات المتحدة للدول المعارضة لروسيا، هذا إلى جانب نصب الصواريخ الأمريكية فى شرق أوروبا.

لكن الأوضاع صارت خلافاً لحسابات وتنبؤات البيت الأبيض، لدرجة أن مديفيديف قد دخل إلى فناء الولايات المتحدة الخالى فى آخر أيام الفترة الرئاسية من حكم بوش، وأن يعطى تحذيراً للرئيس الأمريكى الجديد، بأنه لو تم نصب أو نشر الصواريخ الأمريكية فى أوروبا، كما يرغب بوش، فإن روسيا تستطيع أيضاً أن تكرر فترة المواجهة والصدام الذى بين خروتشوف وكيندى التى حدثت فى حقبة الستينيات، هذا الصدام أو المواجهة التاريخية المعروفة «بأزمة صواريخ كوبا» حينما قام الاتحاد السوفيتى السابق بوضع صواريخ بعيدة المدى له على الأراضى الكوبية، رداً على استقرار الطائرات والمقاتلات الحربية الأمريكية بالقرب من الأراضى السوفيتية. وقد أدى هذا الأمر إلى قلق وغضب الولايات المتحدة، لكن الرئيس كيندى اضطر فى النهاية - والذى يقارنونه بأوباما فى الوقت الحالى - أن يصدر أمراً إلى الطائرات العسكرية الأمريكية بأن تترك قواعدها فى أوروبا وتعود إلى الولايات المتحدة، كى يسحب الاتحاد السوفيتى هو الآخر صواريخه بعيدة المدى من الأراضى الكوبية.

وهذه الواقعة من الممكن أن تتكرر فى حال نصب الصواريخ الأمريكية فى أوروبا، مع الاختلاف بأن روسيا تستطيع فى هذه المرة أن تؤسس أو تنشئ لها قواعد أكثر قوة فى أمريكا اللاتينية.

وعلى الرغم من أن كوبا بزعامة راؤول كاسترو، تختلف عن سابق عهدها فى زعامة فيدل، لكن فى المقابل، حول شافيز فنزويلا إلى كوبا فى حقبة الستينيات، كما كان فاتحاً ذراعيه إلى روسيا طوال سنوات رئاسته للجمهورية فى كاراكاس، وهى السياسة التى اتخذتها أغلب الدول اليسارية بأمريكا اللاتينية تجاه الكرملين. وقد عبر زعماء أمريكا اللاتينية اليساريين عن حقبة التسعينيات بأنها الحقبة المفقودة، وهى الحقبة التى سقطت فيها الإمبراطورية اليسارية، لأنه بسقوط الاتحاد السوفيتى السابق، واجه الجناح اليسارى فى أمريكا اللاتينية أزمات واضطرابات كثيرة أدت إلى عدم رضاء وسخط شعوب هذه المنطقة.

لكن بعودة الروس مرة أخرى، عاد الأمل إلى معسكر اليسار فى قارة أمريكا اللاتينية. وتشعر روسيا بهذا التوجه أن الظروف الحالية هى الأفضل فى نشر نفوذها العالمى. فقد لحق بالكرملين أقل الأضرار من جراء الأزمة الاقتصادية العالمية. ويستطيع اقتصاد موسكو فى الوقت الحالى أن يلبى

متطلبات دول أمريكا اللاتينية الضعيفة مثل نيكاراجوا. فروسيا ونيكاراجوا تربطهم ذكريات تاريخية، حيث وضعت هذه الدولة بزعامة دانيال أورتاجا تحت مظلة الدعم الروسية وقدمت روسيا إليها أغلب المساعدات العسكرية فى فترة الثمانينيات.

ترغب روسيا أيضاً أن تعيد عصرها الذهبى وعلاقات الماضى، لذا سافر وفد روس رفيع المستوى فى الأيام الماضية إلى ماناجوا كى يقدموا اقتراحاً بإنشاء قناة جديدة تعادل وتساوى قناة بنما، كذلك استطاعت روسيا إعادة بناء القاعدة الجوية «باشتيو»، والتى كانت قد بنتها فى الماضى من أجل نيكارجوا. ففنزويلا أيضاً كانت أحد أهداف «مديفيديف» فى هذه الجولة التاريخية، فهى واحدة من أكبر الدول شراءً للأسلحة الروسية فى الوقت الراهن.

اشترت كاراكاس أسلحة ومعدات عسكرية مختلفة منذ عام ٢٠٠٥ وحتى الآن، بما يعادل ٤٤ مليار دولار، كما ترغب ففنزويلا فى إنشاء مفاعلات نووية، وسوف تقوم روسيا وفنزويلا باستعراض عسكرى مشترك، هذا الاستعراض الذى تأجل لفترة بسبب أزمة روسيا والولايات المتحدة، أثناء هجوم جرجستان على أوستيا يعد أحد نماذج الجبهات المضادة للولايات المتحدة.

البرازيل أيضاً واحدة من دول أمريكا اللاتينية التى لها أهمية خاصة لدى روسيا، حيث تتبع هذه الدولة سياسة ثنائية فى علاقتها مع الولايات المتحدة وروسيا. وعلى الرغم من وجود علاقات حميمة لها مع الولايات المتحدة، إلا أنها احتفظت أيضاً بصداقتها مع روسيا، وفى السنوات الأخيرة، كانت البرازيل إلى جانب فنزويلا من أكبر الدول شراءً للأسلحة العسكرية الروسية.

خلال سفر مديفيديف الأسبوع الماضى إلى البرازيل، وقع لولا داسيلفا زعيم التيار اليسارى فى البرازيل، مع مديفيديف عقداً بقيمة ٣٠٠ مليون دولار لشراء ١٢ طائرة هيلكوبتر، كانت المعاهدات النفطية هى الأخرى من ضمن المعاهدات التى تم التوقيع عليها بين البلدين. ووفقاً لهذه الاتفاقيات فإن روسيا سوف تستطيع أن توجه معداتها النفطية إلى هذا البلد من أجل اكتشاف النفط فى البرازيل، وتأمل روسيا فى أن تستطيع أن تخلق لنفسها مكانة أقوى من الولايات المتحدة فى البرازيل.

كوبا هى الدولة الثالثة والأهم فى حلقة حلفاء روسيا، فهى الدولة التى كان لروسيا وجوداً قوياً فيها، ولا يزال لها قاعدة شعبية كبيرة فى هذه الدولة. فكثيراً ما حظيت هافانا قبل سقوط الاتحاد السوفيتى بمساعدات كبيرة من أصدقائهم فى الكرملين، لكن سقوط الاتحاد السوفيتى، كان بمثابة ضربة موجعة لكوبا، فهذه الدولة على الرغم من اكتفائها الذاتى فى كثير من المجالات، لكن بدون مساعدات الاتحاد السوفيتى، كان من الممكن أن تسقط أمام العقوبات الأمريكية. لكن تدابير فيدل كاسترو حالت دون هذا الأمر. فهذا الرجل إلى جانب ذكائه السياسى، كان يحظى بحاسة اقتصادية جيدة، حيث استثمر فى المجال السياحى وحصل على نتائج جيدة منه.

ومع عودة المرض العضال إلى فيدل كاسترو، تغيرت أحوال كوبا واتبع راؤول كاسترو الأخ الشقيق لفيدل، والذى يدير دفة الأمور فى كوبا بدلاً من أخيه، سياسات مختلفة نسبياً. والغرب يأمل أن تكون سياسة راؤول تجاه روسيا مختلفة تماماً عن أخيه. لكن بوتين ومديفيديف لهما تصور آخر خلاف ذلك، فروسيا تعتبر كوبا شريكاً أساسياً لها فى أمريكا اللاتينية، ومن المقرر أيضاً أن تدخل شركات البترول الروسية كوبا للتنقيب عن البترول فى مياه خليج المكسيك العميقة.

علاوة على هذه الدول الثلاث، فإن هناك دولاً عدة فى أمريكا اللاتينية، خططت روسيا لإنشاء قواعد عسكرية لها على أراضيها. وقد توجهت هذه الدول بسبب عدم رضائها وسخطها على السياسة الأمريكية إلى المنافسين التقليديين للولايات المتحدة وهما روسيا والصين.

من جملة هذه الدول بوليفيا التى تعانى من كثرة النزاعات والصراعات الداخلية بين طبقة الفقراء والطبقة الأرستقراطية.

وتعد الأكوادور هى الأخرى من الدول الداعمة لروسيا فى المنطقة، جميع هذه الشواهد تؤكد أن روسيا قد زحفت مرة أخرى من أجل فتح حدودها القديمة، حيث فتح ظهور دول يسارية فى أمريكا اللاتينية ميداناً جديداً فى الجغرافيا السياسية أمام الروس. ولا ينبغى الشك فى أن الحلف الحالى بين روسيا وأمريكا اللاتينية سيظهر آثاره ونتائجه العميقة فى سياسات الولايات المتحدة الأمريكية.

الاقتراح الروسى ورد الفعل الامريكى

■ ابرار (الأبرار) ٢٣/ ١١/ ٢٠٠٨

بعد يوم واحد من الاقتراح الذى طرحه فلاديمير بوتين رئيس الوزراء الروسى فى كيشينيوف عاصمة مولدافيا بإحياء مشروع كوزاك لحل الصراع حول جمهورية بريدنيستروفيه غير المعترف بها والتى سبق أن رفضته جمهورية مولدافيا عام ٢٠٠٣م، رغم الضغوط الغربية عليها ، جرت مباحثات ثانية بين الولايات المتحدة الأمريكية ورومانيا حول الصراع الجارى على بريدنيستروفيه. وتجدر الاشارة إلى أنه فى أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتى سعت بعض الجماعات الراديكالية فى كيشيتيوف إلى ضم بعض المناطق من مولدافيا المطلة على ساحل نهر دنستر الغربى أومن ثم أعلنت عن تأسيس جمهورية بريدنيستروفيه المولدافية خشية انضمامها إلى رومانيا (فى عام ١٩٩٢م ، اعلنت جمهورية بريدنيستروفيه انفصالها عن الأراضى المولدافية الناطقة باللغة الرومانية، المترجم) غير أن القيادات المولدافية رفضت الاعتراف بهذه الجمهورية ، بل ودخلت مع تلك الجماعات فى صراع مسلح استمر شهور عدة. أما فى الوقت الحاضر فهناك قوات حفظ سلام لتحقيق الاستقرار فى المنطقة، تلك القوات المكونة من الجنود الروس والمولدافيين والبريدنيستروفين. ولكن مازالت المحاولات مستمرة لتحقيق الانفصال الأمر الذى ترفضه السلطات المولدافية المعارضة لمنح الحكم الذاتى، وقد توقفت المباحثات بين الاطراف المعنية عام ٢٠٠٦ ، فى حضور الواسطة الدولية المعروفة (بمجموعة ٥+٢)، (مولدافيا، بريدنيستروفيه، روسيا ، اوكرانيا، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبية إضافة إلى الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية) ، والشاهد ان واشنطن لن تسمح بحل تلك الأزمة أو الصراع وفقا لطرح موسكو، إذ أن نتائج لقاء (ديفيد مركل) مبعوث وزارة الخارجية الأمريكى مع (ردوتسا ماتاكه) وكيل وزارة الخارجية الرومانى قد اسفر عن ضرورة البقاء على الوضع الحالى وذلك بالتعاون مع (مجموعة ٥+٢) . وفيما يتعلق بهذا الموضوع، أكد (بوجدان تسيرديا) الخبير السياسى فى مولدافيا: أن المحافظة على الأوضاع الراهنة فى بريدنيسترونيه يحقق مصالح روسيا ومولدافيا والاتحاد الأوروبى، نظرا لاعتقاد الاتحاد الأوروبى فى إمكانية التوصل إلى حل مع المسئولين فى بريدنيستروفيه، بينما ترى روسيا أن وجودها العسكرى فى تلك المنطقة يحقق لها أهدافاً استراتيجية. أما بالنسبة لحاكم مولدافيا فإنه على اعتاب خوض انتخابات بعد عدة أشهر والبقاء على الأوضاع يحقق له مكاسب سياسية. وفيما يتعلق بالمشروع الروسى حول تحويل مولدافيا إلى فيدرالية أمراً غير مقبول لدى الاتحاد الأوروبى أو الولايات المتحدة، لأنه لن يقلص نفوذهم هناك فحسب بل فى المنطقة المحيطة أيضا.

أما فيما يتعلق برومانيا، فنجد أن الرئيس الرومانى دائما ما كان يؤكد على شعارات من قبيل ضرورة الوحدة (وأمة واحدة على الدوام) فى اشارة إلى تقارب مولدافيا مع رومانيا. ومن هذا المنطلق، فالطرح الروسى حول بريدنيستروفيه لا يصب فى مصالح أمريكا أو رومانيا ، ولذلك زادت الضغوط الأمريكية على مولدافيا منذ عام ٢٠٠٣ مع تهديدها بفرض عقوبات سياسية واقتصادية عليها مما صعب المسألة على فلاديمير وأرونين الرئيس المولدافى، خاصة أن الضغوط تمارس عليه من جميع الاتجاهات: من قبل روسيا التى تخشى على نفوذها ، وكذا من قبل منظمة الأمن والتعاون الأوروبى وسائر المؤسسات الأوروبية الأخرى، ورغم ذلك مازال الصراع قائماً بتلك المنطقة، ويبدو أنها ستظل كذلك لفترة طويلة.

تحدى الوحدة في الاتحاد الأوروبي

ابرار (الأبرار) ٢٩/ ١١/ ٢٠٠٨

مع انتخاب باراك أوباما كرئيس جديد للولايات المتحدة، وانتهاء السياسات الأحادية المنفردة للمحافظين الجدد، يبدو أن عصراً جديداً من التعاون بين الولايات المتحدة وأوروبا من جهة، والإسراع من وتيرة الوحدة الأوروبية من جهة أخرى، أخذ يشق طريقه للوجود، والذى يمكن مشاهدة مؤشراته في الاجتماع الدولي الذي عرف باسم "قمة العشرين"، هذا على الرغم من أن الوحدة الأوروبية -على مستوى الواقع- لازالت تواجه تحديات كثيرة وعميقة الجذور، وهو ما سنذكره في السطور القادمة.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية اتجهت الدول الأوروبية، مستفيدة من التجربة المريرة التي خاضتها في الحربين العالميتين، وما عاشته وعانته من نتائج وخيمة، نحو تحقيق الاستفادة من العناصر والقواسم المشتركة فيما بينها من جهة، وجذورها العرقية والبشرية والثقافية المتقاربة والواحدة من جهة أخرى، وذلك من أجل تحقيق الوحدة فيما بينها، من هنا جاء الإعلان عن تشكيل الاتحاد الأوروبي بشكل رسمي- بعد موافقة ست دول- في عام ١٩٥٧.

منذ ذلك التاريخ وحتى الآن عاشت هذه التجربة محطات صعود وهبوط قوية، وذلك من أجل إقامة التكامل السياسي والاقتصادي فيما بينها، وهو ما تمثل في المحطات التالية:

أ- تشكيل "وضع" القانون الأوروبي الموحد في عام ١٩٨٦.

ب- التوقيع على معاهدة ماستريخت في عام ١٩٩٢.

ج- التوقيع على معاهدة أمستردام في عام ١٩٩٧.

د-التوقيع على معاهدة نيس في عام ٢٠٠٠.

هـ- التوقيع على معاهدة روما في عام ٢٠٠٤.

و- التوقيع على معاهدة لشبونة في عام ٢٠٠٧.

لكن على الرغم من كل هذه النجاحات الهامة في المجالات السياسية والاقتصادية، ووصول عدد الأعضاء في الاتحاد والأوروبي إلى ٢٧ دولة، إلا أن هذا الاتحاد لازال يواجه عقبات حقيقية في مسيرة تعاونه الاستراتيجي.

أولاً- العقبات السياسية:

أ- القوانين الداخلية للدول الأوروبية: فهذه القوانين تعد إحدى العقبات التي يواجهها بقوة الاتحاد الأوروبي، والذي يعمد ويسعى منذ بدء تشكيله نحو إيجاد الطرق والآليات التي تمكنه من تجاوز – أو التمكن من استيعاب- القوانين الداخلية للدول الأوروبية، والتي تعد في بعض الأحيان حائلاً حقيقياً دون تحقيق الإجماع الشامل بين الدول الأعضاء في الاتحاد، وخير دليل على ذلك ما حدث بالنسبة لمعاهدة لشبونة. فعلى الرغم من موافقة جميع الدول الأعضاء في الاتحاد على تنفيذ تلك المعاهدة إلا أن المسيرة الخاصة بتنفيذ هذه المعاهدة قد توقفت جراء معارضة الشعب الإيراني لها، وهو ما يشكل تعطيلاً لمسيرة التكامل في الاتحاد الأوروبي.

ب- إغفال حقوق الدول الأعضاء الصغيرة: إذ يشكل خوف بعض الدول الصغيرة من نتائج اندماجها الكلى في الاتحاد الأوروبي خوفاً تقليدياً من إضعافها عبر زيادة القدرات والإمكانات الخاصة بالدول الأوروبية الكبرى مثل بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا مما سوف ينعكس سلباً على مكانتها عبر إضعاف قدرات الدول الصغيرة، ومن ثم إغفال لحقوقها من جانب الاتحاد الأوروبي.

فالثابت أن ست دول كبرى هي ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، وإيطاليا، وأسبانيا، وبولندا يتراوح عدد سكانها بين ٤٠ إلى ٨٠ مليون نسمة مقابل إحدى عشرة دولة يقل عدد سكانها عن خمسة ملايين نسمة، وهو ما قد يمكن الدول الست الكبرى من فرض إرادتها على الدول الصغيرة مستفيدة في ذلك من قدراتها السياسية والاقتصادية.

لقد أصبح هذا القلق سبباً لانعقاد مؤتمر للدول قصيرة القامة (الصغرى) في لوكسمبورج في إبريل ٢٠٠٣، وهى مجموعة الدول التي تشكل "كانتونات" داخل القارة الأوروبية، ثم ألتقي زعماؤها بعد ذلك في اجتماع روما بشكل مستقل عن الاجتماعات الرسمية، وذلك من أجل التأكيد على المواقف المشتركة فيما بينها، وهو ما يعد محاولة واقعية من أجل الهروب من الارتماء في أحضان المركزية في أوروبا من جهة، والبقاء على الأطراف – الانزواء الطوعى- من جهة أخرى.

ج- الشعور بالمنافسة السلبية بين القوى الدولية: الثابت الآن أن القوى الدولية الكبرى السياسية والاقتصادية مثل الصين، وروسيا، والولايات المتحدة تشعر هي الأخرى

بمنافسة شديدة صارت قائمة مع دول الاتحاد الأوروبي، وذلك نتيجة المسيرة التكاملية المستمرة لهذا الاتحاد التي تؤدي إلى تشكيل قدرات أوروبية حقيقية كبرى، حيث باتت تعاني هذه القوى -الصين، وروسيا، والولايات المتحدة- من ماراثون طويل وعنيف فيما تقدم عليه من معاهدات سياسية واقتصادية تكون الدول الكبرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي طرفاً فيها، حيث زادت معدلات إخفاق تلك القوى الدولية الكبرى في مواجهة الدول الكبرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد، هذا الأمر صار يشكل في حد ذاته سبباً لتشكيل منافس سياسي قوى تظهر أعراضه ومخالبه بشكل أبرز وأقوى في الجوانب الاقتصادية نتيجة لإصباغ المنافسة القائمة حتى الآن بعناصر الصبغة الاقتصادية أكثر من بقية العناصر الأخرى.

د- الخلافات والتباينات الداخلية: بالإضافة إلى المواضع المذكورة سابقاً فإن الاختلافات أو التباينات الداخلية القائمة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تعد بالفعل سبباً مهماً من الأسباب السياسية المانعة لتحقيق التكامل السياسي داخل الاتحاد. ففي الوقت الذي لم تغفل غالبية الدول الأعضاء أية جهود من شأنها تعميق التحالف والتكامل، تعارض بعض الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد استناداً إلى الأسباب - التي سيأتي ذكرها الآن- محاولات التوسع الجغرافي للاتحاد الأوروبي، ومن هذه الأسباب:

١- حدوث تدفق كبير وضخم باتجاه الدول الأوروبية المتقدمة من جانب الدول الأقل تقدماً ونمواً الأمر الذي من شأنه إلحاق أضرار بالغة بالهياكل الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول.

٢- مع فتح أبواب هذا الاتحاد أمام أعضاء جدد - خاصة تركيا - فإن الاتحاد لن يكون قادراً على تحمل- أو السيطرة على - النتائج المترتبة على ذلك مثل اتساع الهجرة لدول الاتحاد، وزيادة معدلات التضخم والبطالة، خاصة في ظل توقعات تنبئ بارتفاع عدد المهاجرين - لأسباب اقتصادية - إلى مئات الآلاف من الأفراد بحلول عام ٢٠١٠.

٣- إنه مع التوسع الجغرافي للاتحاد وتطبيق الدستور الأوروبي الموحد فسوف يؤدي ذلك إلى خدش جزء مهم من الحريات الشخصية والاجتماعية للمواطنين.

وأخيراً إذا ما أضفنا لجملة ما سبق إشكاليات أخرى مثل القضايا القومية، وتعدد الثقافات في داخل الاتحاد الأوروبي، وآلية تحقيق "الإجماع" بشأن القضايا الدفاعية والأمنية خاصة ما يتعلق منها بإنشاء "الشرطة الأوروبية الموحدة" من جهة، والـ "يور وبول" من جهة أخرى، فسوف يؤدي ذلك إلى تضخم كبير للمعوقات أو العقبات التي ترتبط بالجوانب السياسية المعوقة لإكمال مسيرة الوحدة داخل الاتحاد الأوروبي.

ثانياً- العقبات الثقافية:

أ- عقبة اللغة: الثابت الآن أن عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هو ٢٧ دولة يمتلكون أربع لغات كبرى، وعشرين لغة رسمية، في حين يتم استخدام ثلاث لغات في اللجان الرسمية للاتحاد هي اللغة الإنجليزية، والفرنسية، والأسبانية. أما بقية اللغات والتي تشمل اللغات البرتغالية والإيطالية والنمساوية والبلغارية و .... فإنها تستخدم في المدارس والجامعات والمؤسسات الموجودة في هذه الدول.

هذا التنوع في اللغة صار سبباً لقيام البرلمان الأوروبي باستخدام وتوظيف أكثر من أربعة آلاف مترجم، الأمر الذي يكلفه سنوياً نحو مليار يورو تقريباً، إلى جانب "أسبوع" يتم خلاله ترجمة كافة الجلسات إلى جميع اللغات الخاصة بالدول الأعضاء بواقع أسبوع لكل جلسة أو ورشة عمل وما شابه ذلك. ليس هذا فحسب، وإنما الحادث أيضاً أن بعض المعلومات لا يتم ترجمتها بشكل صحيح مما يجعل من هذا الأمر برمته أحد أهم - بل في مقدمة - العقبات الثقافية التي تحول دون تحقيق التكامل الأوروبي.

ب- تعدد الثقافات: حيث يعاني الاتحاد الأوروبي من وجود الثقافة لأنجلو سكسونية، التي تقف على طرف المواجهة مع الثقافة اللاتينية، وذلك جنباً إلى جنب مع ثقافة دول أوروبا الشرقية التي هي خليط من الثقافة الروسية والسلافية، الأمر الذي يعني وجود ثلاث دوائر -مناطق- ثقافية من جهة، ويلقي بظلاله على وحدة الرؤى والأفكار في الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، ويمكن كذلك إضافة ثقافة الدول الاسكندنافية من جهة ثالثة. هذا التنوع أو التعدد الثقافي يعد هو الآخر سبباً مانعاً ومعوقاً للتصديق على القوانين الداعمة لتحقيق الوحدة الكاملة.

ثالثاً- العقبات الاقتصادية:

أ- انخفاض الثقة العامة: ذلك أن الوضع الاقتصادي للدول الأعضاء في الاتحاد غير مرض إلى حد ما، وهذا الموضوع صار سبباً لانعدام الثقة الأوروبية، وذلك بسبب انخفاض القدرة الشرائية للناس، والتقلبات الحادثة في أسعار الفائدة البنكية، وزيادة معدلات التضخم.

لقد بلغ الأمر لدرجة أن جاكين ألمونيا الأمين العام للاتحاد الأوروبي قد اعتبر أن انخفاض النمو الاقتصادي لدول الاتحاد أمر غير مألوف وقال: إن التوقعات الخاصة بالنصف الثاني من عام ٢٠٠٨ وبداية العام ٢٠٠٩ غير مرضية على الإطلاق.

الواقع أن الانخفاض الاقتصادي القائم الآن في الدول الأعضاء في الاتحاد قد هبط بالثقة العامة في الاتحاد الأوروبي نفسه إلى أدنى مستويات لها.

هذا الأمر نفسه صار سبباً لأن يدفع الخبراء الاقتصاديين في الاتحاد إلى توقع انخفاض معدلات النمو الاقتصادي داخل منطقة اليورو من ٢,٦٪ في عام ٢٠٠٧ إلى أقل من ١,٢٪ في عام ٢٠٠٨، وهبوط هذا الرقم إلى أقل من ٠,٨٪ في عام ٢٠٠٩.

ب- المنافسة السلبية: يتميز الاتحاد الأوروبي بأنه يتمتع هو والولايات المتحدة الأمريكية بالنصيب الأكبر في حجم الإنتاج والتجارة العالميين، كذلك ينظر لهذا الاتحاد بوصفه قطباً دولياً كبيراً في إنتاج العلم والتكنولوجيا في العالم وذلك في المجالات التكنولوجية والبحث العلمي.

من ناحية أخرى، فإن المنافسة الاقتصادية الصعبة مع الولايات المتحدة، واليابان، وكندا، وجنوب شرق آسيا قد صارت سبباً لتسريع وتيرة مسيرة التعاون والوحدة الأوروبيين من ناحية، وسبباً أيضاً لوجود منافسة اقتصادية سلبية بين دول الاتحاد نفسها – أو بينها وبين القوى الدولية- من ناحية أخرى، بحيث أنه لم يعد أي طرف لديه الرغبة في – أو قادراً على- الامتناع من بذل أية جهود يكون من شأنها إضعاف الأقطاب أو الأطراف الأخرى.

ج- التحديات الخاصة بالوحدة النقدية (اليورو): في عام ١٩٩٩ بدأ الاتحاد الأوروبي في الترويج لمشروع الوحدة الأوروبية والتي كان قد أطلق عليها اسم "اليورو". لكن على الرغم من أن بعض الخبراء يرون أن "اليورو" قد أصبح "سبباً تاريخياً" لترسيخ وتشديد مسيرة الاندماج والوحدة الأوروبيين إلا أن النمو الاقتصادي لمنطقة اليورو خلال العشر سنوات الماضية انخفض بكثير عن المستويات التي كانت متوقعة.

من ناحية أخرى، فإن زيادة قيمة اليورو في مواجهة العملات الدولية الرئيسية، خاصة الدولار الأمريكي، قد خلق تحديات رئيسية كان من شأنها إدخال الاتحاد الأوروبي في صراع مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى الرغم من وجود تنامي في معدلات التجارة الخاصة بالدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مع كل من الصين وروسيا والهند بوصفها أسواقاً واسعة يمكن البقاء فيها إلا أن "قوة اليورو" صارت سبباً لانخفاضات الواردات الروسية والصينية من الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي جعل من الأسواق التي كانت هدفاً للأوروبيين صيداً سهلاً للولايات المتحدة الأمريكية. علاوة على هذا، فإنه من جملة ٢٧ دولة عضو في الاتحاد فإن ١٥ دولة فقط هي التي قبلت بمبدأ الوحدة النقدية مع بقاء ١٢ دولة أخرى خارج نطاق هذه الوحدة، الأمر الذي يعد في حد ذاته تحدياً حقيقياً في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرئيسية في داخل الاتحاد الأوروبي.

د- عدم التوازن التجاري بين الدول الأعضاء: على سبيل المثال بلغ مجموع الناتج الإجمالي المحلي للدول السبع والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٦ (١٤٤٢١) مليار دولار كانت حصة الدول الأوروبية الست الكبرى، أي ألمانيا، وبريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا، وهولندا، منها نحو ٧٨٪ من إجمالي الناتج المحلي للدول السبع والعشرين كلها في حين بقى للدول الإحدى والعشرين الباقية فقط ٢٢٪ من إجمالي الناتج المحلي لدول الاتحاد الأوروبي. من ناحية أخرى، يمكن التنويه إلى أنه في آخر تقرير صادر لصندوق النقد الدولي لعام ٢٠٠٧ فإن كلا من ألمانيا، وبريطانيا، وفرنسا قد احتلت المراتب الخامسة، والسادسة، والسابعة على التوالي على مستوى العالم من حيث إجمالي الناتج القومي المحلي، في حين احتلت دول مثل ألبانيا المرتبة ١١٤ ومقدونيا المرتبة ١١٧ والبوسنة المرتبة رقم ١٠٠ في التصنيف العالمي.

تعد هذه الفجوة الطبقية في ذاتها سبباً مباشراً لاستغلال الدول القوية داخل الاتحاد للدول الضعيفة، ومن الطبيعي أن يكون الاستغلال الاقتصادي سبباً -ومتبوعاً- باستثمار ثقافي وسياسي، وهو ما يشكل عائقاً مركباً أمام الوحدة الأوروبية الحقيقية والمتكاملة.

الخلاصة:

إن ظهور النزعات الانفصالية السياسية في الاتحاد الأوروبي التي بدأت عبر ضربات فرنسية وهولندية ثم أيرلندية، إضافة إلى ظهور الأزمة المالية العالمية الحالية، من الممكن أن يؤديان إلى تقوية المواقف الأمريكية أمام – داخل – الاتحاد الأوروبي، إذا يعتقد المراقبون أن الاتحاد الأوروبي بالنظر إلى تعدد دوله ومشكلاته التي تشكل عقبات حقيقية لن يكون قادراً على تحقيق الوحدة الأوروبية المنشودة، وأنه من الضروري البحث عن عوامل أكثر إحكاماً وحداثة.

إلغاء زيارة متكى لباريس

اعتماد ملى (الثقة الوطنية) ١٤/ ١٢/ ٢٠٠٨

امتنع مسئولو الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن المشاركة فى مؤتمر إعادة إعمار أفغانستان في باريس، وكان قد انتهى الجدل حول مشاركة أو عدم مشاركة وزير الخارجية منوتشهر متكى فى المؤتمر الذى سيعقد فى باريس بخصوص إعادة إعمار أفغانستان بإلغاء المشاركة فى هذا المؤتمر. ويبدو أن السبب وراء هذا الإلغاء خلاف دبلوماسى بين فرنسا وإيران، ومن الممكن اعتبار عدم مشاركة إيران فى مؤتمر إعادة إعمار أفغانستان نوعا من الاعتراض على تصريحات نيكولا ساركوزى المهينة.

وكان ساركوزى قد قال فى الذكرى الستين لصدور الميثاق العالمي لحقوق الإنسان مشيرا إلى تصريحات أحمدى نجاد الخاصة بإسرائيل: قد قلت للأمين العام للأمم المتحدة لا يمكن لي أن أصافح شخصا بحرارة واتته الجرأة على أن يقول يجب أن تمحى إسرائيل من على الخريطة. وكان الرئيس الفرنسي قد توقع أن تقوم بعض الدول وربما الولايات المتحدة وفرنسا ذات يوم بمصاحفة المسئولين الإيرانيين، إلا أنه أضاف: على المجتمع الإيراني أن يفكر في الأشخاص الذين يتحدثون باسمه وينوبون عنه في التحاور مع الآخرين. وإثر هذا الحديث استدعت الخارجية الإيرانية السفير الفرنسي في طهران وقدمت له اعتراضا شديد اللهجة، وفى هذا اللقاء اعترض نائب وزير الخارجية الإيراني على عدم مراعاة اللياقة الدبلوماسية من جانب الرئيس الفرنسي، وحذر من تبعات تصريحات كهذه من جانب المسئولين الفرنسيين على مستقبل العلاقات الثنائية بين البلدين. هذا فى حين أن المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية قد أيد فى حوار له مع وكالة أنباء فارس موقف باراك أوباما واتجاهه نحو الحوار المباشر مع إيران.

مشاكل العمل مع القائد الأعلى

Mehdi Khalaji
www.washingtoninstitute.org
12/11/2008

بعث الرئيس الإيراني محمود أحمدى نجاد رسالة تهنئة إلى الرئيس الأمريكي المنتخب باراك أوباما هى الأولى من نوعها في تاريخ الجمهورية الإسلامية. في رسالته أعرب أحمدى نجاد عن أمله فى حدوث تغيير أساسي في السياسات الداخلية والخارجية الأمريكية. وعلى الرغم من أن بعض المراقبين تكهنوا بأن الرسالة تشير إلى تحول في تفكير الزعيم الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي، حول تطبيع العلاقات بين إيران والولايات المتحدة، فإن هذا ليس من المرجح. رئيس مجلس الشوري الإسلامي علي لاريجاني المعروف على نطاق واسع عبر عن موقف الزعماء الإيرانيين يوم ٩ نوفمبر، وقال : "من السذاجة الاعتقاد أن أوباما سيغير السياسة الخارجية للولايات المتحدة".

خلفية

بذلت الولايات المتحدة جهودا للوصول إلى قادة الجمهورية الإسلامية في الماضي، بدءا من اجتماع زبيغنيو بريجنسكي مستشار الأمن القومى الأسبق فى نوفمبر ١٩٧٩، مع رئيس الوزراء الإيراني، والذى أعقبه بعد أربعة أيام الاستيلاء على السفارة الأمريكية في طهران. هذه الجهود فشلت إلى حد كبير، وبالدرجة الأولى، لأن الولايات المتحدة تسعى للعمل مع الرئيس الإيراني ودبلوماسيين وعلى الرغم من حقيقة أنه ليس مسئولا عن القضايا الرئيسية للسياسة الخارجية أو البرنامج النووي، فإن آية الله خامنئي بوصفه المرشد الأعلى، والقائد الأعلى للقوات المسلحة في نهاية المطاف له حق الإشراف على البرنامج النووي والاستراتيجية العسكرية الإيرانية في المنطقة، والسياسة الخارجية الايرانية عموما. وهو ما يعنى أن أي محاولة للتواصل مع حكومة إيران من الأرجح أن تكون ناجحة إذا كانت تنطوي على الزعيم الأعلى. لكن على خامنئي أن يحل الكثير من التناقضات قبل أن يحصل على أي عرض أمريكى مباشر.

معزول لكنه الزعيم الأعلى

في خطاب فى ٣٠ أكتوبر، جدد آية الله خامنئي مجددا أن "جمهورية إيران الإسلامية لها خلافات مع الولايات المتحدة تتجاوز الخلافات السياسية وهى أكثر عمقا من ذلك". وحث الإيرانيين على قراءة الوثائق التي استولى عليها الطلاب من السفارة الأمريكية فى طهران قبل تسعة وعشرين عاما، قائلا أن "من أهداف الأمريكيين حرمان إيران من استقلالها وكرامتها، وجعلها مرة أخرى تعتمد على أمريكا وتطيع أوامرها". وأضاف الزعيم الأعلى أن "الحقد والبغض الذي تكنه إيران تجاه أمريكا عميق".

إن كراهية خامنئي للولايات المتحدة التى لم تتغير ولا هوادة فيها، وانعدام الثقة العميق الذي يبديه تجاه واشنطن جعله مقتنعا بأن تغييرا كبيرا فى السياسة الأمريكية لن يحدث. وفي عشية الانتخابات الأمريكية، كتبت صحيفة كيهان التابعة للزعيم الأعلى تقول أنه "بغض النظر عمن ينتخب غدا، فإن أمريكا عدونا، وعلاقاتنا مع من سيفوز في طريق مسدود. لماذا؟ لأن جمهورية إيران الإسلامية تعتمد على الإسلام المحمدي النقي، والذي من سماته الأساسية محاربة الظلم في حين أن أمريكا غير عادلة وذات طبيعة استعمارية".

وعلى الرغم من أن بعض الدبلوماسيين والسياسيين الإيرانيين، سواء كانوا محافظين أو إصلاحيين، قد اهتموا بفتح الأبواب أمام إجراء حوار مع الولايات المتحدة، بما فيهم الرئيس أحمدى نجاد وهو ما يبدو جليا فى زياراته المتعددة لنيويورك ورسالة التهنئة التى بعثها لأوباما، إلا أن آية الله خامنئي قد تمكن من إجهاض أي محاولة لإجراء حوار جدي.

يقود البلد أم الأيديولوجيا؟

خامنئي يعتبر نفسه ليس فقط قائد الجمهورية الإسلامية ولكن أيضا أعلى سلطة في الأيديولوجيا الإسلامية في العالم. ولذلك فإنه يرى نفسه مسئولا عن بقاء العقيدة الإسلامية وقيمها، وكذلك صورته كزعيم لها. ولأن الجمهورية الإسلامية لم تف بوعوده الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، اعتبر خامنئي أن تصريحاته المعادية للولايات المتحدة تشكل حجر الزاوية للفكر الإسلامي.

"أمريكا" بالنسبة لخامنئي لا تشير إلى أي بلد مثل غيرها، وإنما إلى وجهة نظر مناقضة تماما للفكر الإسلامي، والذى يعتمد عليه النظام الايراني لكسب شرعيته. في رأيه، فإن السماح بمستوى معين من "الكراهية" حيال الولايات المتحدة يحد من الوصول إلى الاعتراف بسيادة "الثقافة الغربية". مثل هذا التطور سيكون كارثيا لخامنئي، لأنه خلال السنوات العشرين الماضية يعيش خامنئي في خوف من "ثورة مخملية"، والتى تعنى ضخ الثقافة الغربية والقيم التي من شأنها أن تؤدي إلى الإطاحة بالنظام. وفي الواقع، أدى هذا الخوف إلى قتل أو اعتقال الناشطين السياسيين والمثقفين واتخاذ إجراءات صارمة ضد نشطاء المجتمع المدني والنقابات والمنظمات غير الحكومية، لأن الغرب يعتبرها أكثر الوسائل فعالية لشن "حرب لينة" ضد إيران.

لذا فإنه من أجل قبول أي عرض للمفاوضات مباشرة مع الولايات المتحدة، لابد أن يوافق آية الله خامنئي أولا على أن هذه المفاوضات تقتصر على رأس البلاد، ولا تمتد إلى أيديولوجية أوسع. هذا التأثير يمكن أن يحدث تحولا جذريا في سياسة إيران في المنطقة ودبلوماسيتها بصورة عامة.

اليوم في الجمهورية الاسلامية يمكن القول أن القيادة في وضع أسوأ مما كانت في أي وقت في العقود الثلاثة الماضية بسبب الأزمة الاقتصادية فى البلاد، وعدم وجود قاعدة للسلطة في المجتمع، والضغط الدولي على النظام. بالنسبة لبعض القادة الإيرانيين، فإن هذا الوضع يمكن أن يبرر الاتجاه للاستفادة من انتخاب رئيس جديد للولايات المتحدة لتغيير مضمون العلاقات الثنائية. ولكن لا يوجد دليل على أن خامنئي من بين هؤلاء المسئولين. ورغم أن العديد من الإيرانيين قد لا يوافقون على خامنئي بوصفه قائدا، إلا أنه نجح في توسيع سلطته في جميع أنحاء العالم الإسلامي، وخاصة في الشرق الأوسط العربى.

كيفية الوصول إلى القائد الأعلى

استنادا إلى التجربة السابقة، ما دام المرشد الأعلى لا يرى الحوار مع الولايات المتحدة ضرورة لبقاء النظام، سيكون من غير المرجح أن يبذل الكثير من الجهد لتغيير الوضع القائم. وبطبيعة الحال، فإن تلقى عرض من الإدارة الأمريكية القادمة لإجراء مفاوضات غير مشروطة سوف يضع خامنئي في موقف صعب. لقد حاول دائما أن يصور أمريكا مسئولة عن التوتر الذى شاب العلاقات الأمريكية – الإيرانية. وطلب التفاوض معه من شأنه أن ينتقص من هذه الحجة، وإلقاء عبء المسئولية عليه لعدم وجود حوار.

إن نموذج قيادة خامنئي في العقدين الماضيين يقوم على أكبر قدر ممكن من السلطة مع أقل قدر ممكن من المسئولية. والخطوة الأولى للتعامل مباشرة مع الحكومة الإيرانية هو جعل الزعيم الأعلى مسئولا، لأن التصدي له مباشرة وعلنا مع دعوة لبدء حوار سيضيق هامش المناورة وحرية الحركة وسيغلق أبواب الخروج المتاحة له، وتتطلب منه اتخاذ قرار. في التعامل مع الولايات المتحدة، كان النموذج الأمثل لخامنئي هو "لا حرب ولا سلم". هذه الاستراتيجية تسمح له بمواصلة البرنامج النووي والحد من الأضرار المرتبطة به. وبالنظر إلى أن إيران يمكن أن تحصل على القدرة على إنتاج قنبلة نووية في المستقبل القريب، فإن الولايات المتحدة لابد أن تعمل على إقناعه بأن "لا حرب ولا سلم" استراتيجية لن تفيد، وأنه إما أن يختار الحرب أو السلام.

إن عرضا مباشرا وجريئا من الولايات المتحدة لآية الله خامنئي، مثل اقتراح أن يجتمع معه مسئول أمريكي فى مكتبه بطهران، من شأنه أن يضع خامنئي في موقف صعب. فمن الممكن ، ولكن ليس من المرجح، أن يقبل، وخاصة إذا كان يعتقد أن إيران تواجه تهديدا مباشرا من الفشل الاقتصادي أو الاعتداء الإسرائيلي، أو ما إذا كان يعتقد أن المسئولين الأمريكيين سيعاملونه باحترام وأن هذا الحوار سيؤدى إلى إنهاء الضغوط الأمريكية المفروضة على بلاده. ولكن حتى لو رفض اللقاء، فإن الولايات المتحدة تستطيع أن تقول أنها حاولت حل المشكلة عن طريق الدبلوماسية وعلى أعلى مستوى، وعلى الأرجح ستجد الطريق سهلا للتوصل إلى توافق في الآراء مع الحلفاء الاستراتيجيين لزيادة العقوبات على إيران.

المصاحف الإيرانية المخطوطة فى مكتبات مصر ومتاحفها

أ.د. محمد نور الدين عبد المنعم
كلية اللغات والترجمة – جامعة الأزهــر

مما لا شك فيه أن الإيرانيين قد ساهموا مساهمة فعالة فى الحضارة الإسلامية، وقدموا لها الكثير بعد أن دخلوا فى دين الله أفواجا، فهم أهل حضارة قديمة أضاءت بنورها أكناف المعمورة بجانب غيرها من الحضارات، وقدمت للبشرية وسائل التقدم والرقى.

وقد كان الخط والتذهيب والتجليد والتصوير وغير ذلك، من الفنون التى برع فيها الإيرانيون، وبطبيعة الحال حظى القرآن الكريم بإهتمام الفنانين الإيرانيين حيث أبدعوا فى كتابة خطه وتذهيبه وتجليده بشكل يليق بمكانة القرآن عند المسلمين. وفى هذا المعنى يقول المستشرق بارتّ BARRETT : "يقدس المسلمون القرآن الكريم بإعتباره كلام الله الذى جاءهم عن طريق رسوله، ولذا إستحق منذ البداية أن تطلب أو تكتب النسخ الدقيقة الفاخرة منه. .. وتركزت إبتكارات الفنان وإحساساته الفنية فى تجويد الكتابة وفى التذهيب الفنى المجرد من الموضوعات والذى كان بمثابة أرضية للكلمات. وبلغ فن الخط أسمى مراتبه فى بلاد فارس.. وكتبت نسخ القرآن فى القرنين التاسع والعاشر بالخط الكوفى على الرق، وزوقت بماء الذهب مع الأصباغ الأرجوانية.. وإستخدم التذهيب فى نقط الخط وشكله. أما الزخارف فكانت فى أول أمرها عبارة عن أشرطة تحدد نهاية سورة وبداية أخرى. وزين رأس كل سورة بمروحة نخيلية فى الهامش. .. كذلك فصلت الآيات بعضها عن بعض برسوم وريدات، بينما زينت الهوامش بالخرطوشات للدلالة على أوائل الأحزاب. وقد توجد فى أول كل كتاب صحيفة أو أكثر من الزخرفة البحتة" (تراث فارس ص ١٧٥، ١٧٦).

ويصف لنا المستشرق بارتّ نسخة من القرآن الكريم محفوظة فى المتحف البريطانىّ وهى مؤرخة فى عام ١٠٣٦ هـ مارس فيها المذهب إبتكاراته الرائعة فى خمس صفحات، حيث قام بعمل زخارف بديعة فى الصفحة الأولى، وكان التذهيب عادة بالذهب المائل إلى الإحمرار، أما تفاصيل الرسم فقد إستخدمت فيها الألوان : الأزرق والأسود والأحمر والأبيض، وإقتصر إستخدام الأسود على كتابة الحروف التى ميزت هى الأخرى بنقط زرقاء أو حمراء أو خضراء، وقد إستمر هذا الأسلوب السلجوقى سائدا فى العصر المغولى كذلك.

وقد ذاع صيت تبريز فى إنتاج المصاحف الفنية الفاخرة وتذهيب صفحاتها الأولى والأخيرة فضلا عن رؤوس السور وعلامات الأجزاء والأحزاب فى العصر الصفوى، أما المجلدون فقد أتقنوا إنتاج الجلود المذهبة ذات الطبقات والمناطق المختلفة البروز، والمعروف أن الفنون الجميلة بصفة عامة قد بلغت درجة كبيرة من الرقى والإزدهار فى ذلك العصر.

ومن أشهر الخطاطين الذين برعوا فى نسخ القرآن الكريم ابن مقلة (توفى ٣٢٨ هـ)، ومير على التبريزى (توفى ٨٥٠ هـ) وهو من مشاهير الخطاطين فى عهد الإمبراطور تيمور الجورجانى، وقد عرف بمهارته فى خط النستعليق، ويقال إنه مخترعه، وسلطانعلى المشهدى (توفى ٩٢٦ هـ) وهو الذى حاز على لقب سلطان الخطاطين وكاتب السلطان، وعمل فى بلاط السلطان حسين بايقرا، ومير على الهروى (توفى ٩٥١ هـ) وقد حصل أيضا على لقب كاتب السلطان فى عهد حسين بايقرا، وله رسالة بإسم "مداد الخطوط"، وكان من أمهر خطاطى النستعليق أيضا، وسيد أحمد المشهدى (توفى عام ٩٨٦ هـ) وهو من سادات مشهد، ومن الخطاطين المهرة فى خط النستعليق، وقد تتلمذ على يد مير على الهروى،

وتعتبر خطوطه فى النستعليق من أفضل نماذج الخطوط فى القرن العاشر الهجرى، وعلى رضا المشهور بإسم "آقاجان" (فى القرن الثالث عشر الهجرى)، وإبراهيم القمى (عاش فى القرن الثانى عشر الهجرى)، وغيرهم.

وقد تناول المستشرق مارتن لينجز "فن كتابة القرآن وتذهيبه" فى كتابه المعروف بهذا الإسم، وكيف تطور بمرور الزمن، فتحدث أولا عن الخط الكوفى، ثم عن خط النسخ، وخط النستعليق الذى إبتكر فى إيران وهو من الخطوط الإسلامية المعروفة فى إيران وأفغانستان وشبه القارة الهندية، وقد إشتق من خط النسخ وخط التعليق، والأخير يختص أيضا بإيران وما جاورها من البلاد كأفغانستان والهند، وهو خط جميل ومن لا يتقنه من خطاطى الفرس لا يعد خطاطا عندهم. (أنظر الخط العربى ص ١١٤)، والخطوط المعروفة بإسم "المُحَقَّق" و "الريحانى" و "الثلث"، وقد شاع الخط المحقق فى كتابة المصاحف الكبيرة، كما شاع إستخدام خط الثلث فى كتابة الآيات القرآنية على جدران المساجد كذلك.

ولما كانت الزخرفة والزينة غير مطلوبة داخل النص القرآنى، فقد إكتفى ناسخوا القرآن ومذهبوه بزخرفة مواضع السجدات وعناوين السور وغير ذلك من العلامات المميزة للأجزاء والأحزاب، وقد وضع المذهبون عناوين السور فى أطر مستطيلة الشكل مزينة ومزخرفة، ولما كان القرآن الكريم يتضمن آيات كثيرة عن الجنة وما فيها من أشجار وثمار، فقد كانت الزخرفة المستحبة لدى هؤلاء الفنانين هى التى تتضمن فروع الأشجار وأوراقها. وقد أبدع الفنانون والخطاطون فى كتابة وزخرفة الصفحات الإفتتاحية للمصاحف أكثر من غيرها حفاظا على قدسية متن القرآن. ويحاول المستشرق لينجز الربط دائما بين أساليب الزخارف الموجودة فى المصاحف وبين المعانى والصور التى وردت فى القرآن الكريم، كما هو الحال عند حديثه عن النور فى القرآن الكريم والربط بينه وبين عمل أشكال زخرفية تضم مواضع السجدة وغير ذلك على شكل شمس مضيئة، ويرى أن الهدف من تذهيب القرآن وزخرفته كان يهدف إلى التعبير عن معانى أعمق وأبعاد أسمى موجودة داخل النص القرآنى. (أنظر ص ٧٣ من كتاب لينجز).

ومن المعروف أن المخطوطات العربية والشرقية بصفة عامة فى مصر تبلغ نحو ١٢٥ ألف مخطوط، وهى تأتى فى المرتبة الثانية بعد مجموعة مخطوطات تركيا. أما مجموعة دار الكتب فتبلغ نحو ستين ألف مخطوط تعد من أقيم وأنفس المجموعات العالمية بتنوع موضوعاتها وبخطوطها المنسوبة وقيمتها العلمية والمادية وبوفرة عدد ضخم من المصاحف الشريفة والرَّبْعات وبعضها على الرّق يرجع أقدمها إلى عام ٧٧ هـ وهو مصحف منسوب إلى الإمام الحسن البصرى (ضمن مجموعة طلعت برقم ٥٠ مصاحف)، بالإضافة إلى مجموعة نادرة من المصاحف المملوكية التى أوقفها سلاطين المماليك على مدارسهم التى أنشأوها فى القاهرة والتى نقلت إلى الدار فى نهاية القرن الماضى، وكذلك مجموعة نادرة من المخطوطات الفارسية المزينة بالصور (المنمنمات) وبماء الذهب وبالألوان البديعة، يتراوح تاريخها بين القرن الثامن الهجرى والقرن الرابع عشر الهجرى، وهى تمثل مراحل تطور مدارس التصوير الفارسى فى هذه الفترة.

ومن أقدم هذه المخطوطات نسخة من كتاب "كليلة ودمنة" يتخللها مائة وإثنتا عشرة صورة مرسومة بالألوان تعبر عما جاء بالكتاب من حكايات وعجائب، ويرجع تاريخ هذه المخطوطة إلى القرن الثامن الهجرى، وكذلك نسخة من شاهنامة الفردوسى (متوفى ٤١٦ هـ)، وهى مكتوبة بمدينة شيراز عام ٧٩٦ هـ وتتخللها سبع وستون صورة مرسومة بالألوان للأبطال وتصوير المعارك. أما أهم المخطوطات الفارسية التى تحتفظ بها دار الكتب فهى كتاب "بوستان" لسعدى الشيرازى (متوفى ٦٩٤ هـ)، وبها ست لوحات تحمل توقيع الرسام كمال الدين بهزاد (متوفى ٩٤٣ هـ)، وغير ذلك (أنظر دار الكتب المصرية ص ٢٩، ٤٢، ٤٣).

أما عن المصاحف التى كتبها خطاطون إيرانيون وزينوها بزخارفهم وما زالت متاحف مصر ومكتباتها تحتفظ بها، فيمكننا تقسيمها إلى مجموعتين، الأولى : وهى المصاحف التى تتضمن ترجمة فارسية تحت الآيات أو تتضمن تفسيرا فارسيا وشروحا فى الهوامش، والثانية : المصاحف التى لا توجد بها ترجمة فارسية أو شروح. وأهم هذه المصاحف موجود فى دار الكتب المصرية بالقاهرة ومتحف المنيل، ومتحف الفن الإسلامى. وسوف نتحدث عن أهم المصاحف فى هاتين المجموعتين :

أ- مصاحف بها ترجمة فارسية :

١ - مصحف كوفى - فارسى :

من المصاحف المعدودة التى وردت تحت كتابتها الكوفية ترجمة فارسية وهذا المصحف مسجل فى دار الكتب بالقاهرة ومحفوظ بها تحت رقم ١١٨٥ - المصاحف. ويبدو أنه يرجع إلى العصر العباسى (القرنان الثالث والرابع)، وقد كتبت الآيات بحبر بنى وكتبت علامات التجويد والقراءات بحبر قرمزى، وكتبت الترجمة بين فواصل السطور.

كما كتبت الفواصل بين الآيات والدوائر الشبيهة بالنجوم بلون ذهبى، وزينت رؤوس السور بأشكال هندسية، ونظرا لقدم المصحف فإن الترجمة الفارسية لها أهمية بالنسبة لإستخدام الألفاظ المعادلة.

٢- مصحف ابن مقلة :

كان محمد بن على الذى إشتهر بإسم إمام الخطاطين رجلا

أديبا وفنانا سياسيا حيث تولى منصب الوزارة فى عهد الخلفاء العباسيين المقتدر بالله والقاهر بالله والراضى، نظرا لذكائه وحنكته. وقتل فى نهاية الأمر بتهمة المشاركة فى التآمر على الخليفة العباسى فى عام ٣٢٨ هـ.

ولم يبرع أحد فى الخط بأنواعه المختلفة كما برع ابن مقلة. ونظرا لمهارته وتأليفه لرسالة "علم الخط والقلم" فقد أطلق عليه المؤرخون لقب إمام الخطاطين.

ويجمع كتاب التراجم بأن ابن مقلة هو الذى إبتكر ووضع الخط الثلث والنسخ. ويعد هذا الرجل رائدا لأحد أجمل الظواهر الفنية فى الحضارة الإسلامية ألا وهى الخط. ويجمع المؤرخون على أنه لم يأت من يضارعه فى كتابة الخطوط المختلفة وتتبعه فى إختراع الخطوط حتى ظهوره.

أما عن مصحف ابن مقلة فى مصر فهو المصحف المسجل تحت رقم ٦٤ مصحف بدار الكتب بالقاهرة. وقد جاء فى نهاية المصحف "كتبه ابو على محمد بن مقله فى شهور سنة ثمان وثلثمائه حامدا لله تعالى مصليا على نبيه محمد ومسلما".

وتقابل سنة ٣٠٨ هـ السنوات التى كان ابن مقلة فيها مكلفا بجمع الخراج فى نواحى فارس من قبل العباسيين، والآيات مكتوبة بحبر أسود على أرضية مذهبة، والفواصل ذهبية، والترجمة الفارسية تحت الآيات، وجلدته مذهبة ايضا.

٣- مصحف ابو طاهر اليزدى :

يعتبر هذا المصحف من ضمن الأعمال القيمة التى ترجع إلى عام ٦٣٢ هـ وكان ملكا لأسرة محمد على باشا. وهو الآن محفوظ فى متحف قصر المنيل ومسجل تحت رقم ٢٨٥.

ويقع المصحف فى ٢٢٨٢ صفحة، من القطع ٢٩ × ١٨ سم وهو مكتوب بخط جميل ودقيق. وكتبت الآيات والترجمة الفارسية تحت السطور بحبر أسود، وعلامات التجويد وأسلوب القراءة بحبر قرمزى. وقد ترجمت بعض السور بالإستفادة من تفسير ابن جرير الطبرى إلى الفارسية.

أما بدايات السور فهى باللون القرمزى، وجاء فى خاتمة المصحف أنه كتب "على يد العبد الضعيف الخاطى المذنب الفقير الراجى رحمة الله أبى طاهر محمد بن المحاسن الصانع. .. فى شعبان سنة إثنى وثلثين وستمايه".

٤- مصحف القرن العاشر الهجرى :

وهو مصحف كبير، مجلد ومزين بالتذهيب وبتلوين الصفحات ومسجل فى دار الكتب تحت رقم ١٠ - م مصاحف.

وقد كتبت الآيات بخط الثلث، وكتبت تحتها الترجمة الفارسية بخط التعليق. ويقع المصحف فى ١٣٩٨ صفحة من ذات العشرة أسطر، من القطع : ٢٠ × ١١ سم. وفى خاتمتها رسالة الفأل "فالنامه" من تأليف : الفخر الرازى فى ست صفحات. وقد سجل الكاتب تاريخ الكتابة وهو "سنة ٩١٨ هـ".

٥- مصحف بهاء الدين اللاهيجانى :

كتب هذا المصحف بهاء الدين محمد بن ابو الفضل اللاهيجانى بخط النسخ الرائع فى ثمان وأربعين صفحة من القطع ٢٣ × ١٦ سم، ذات الثلاثة عشر سطرا. وهو من جملة الأعمال الإيرانية القيمة فى مصر. وهو موجود أيضا فى دار الكتب المصرية تحت رقم ٣٧ مصاحف.

والصفحتان الأوليان منه مذهبتان ومزخرفتان. كما أن بدايات السور مذهبة. وكتبت الترجمة الفارسية بخط النستعليق تحت السطور بحبر قرمزى وملحق به : رسالة مختصرة فى القراءة والتجويد، وجاء فى خاتمة النسخة : "تمت كتابته فى اليوم الثانى من الشهر الثالث السنة السابعة من العشر العاشر من المائة الأولى من الألف الثانى من الهجرة النبوية".

٦- مصحف القرن الحادى عشر الهجرى :

وهو من مجموعة مصاحف مكتبة طلعت باشا بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٢٧ مصاحف طلعت.

ويقع المصحف فى ٨٢٦ صفحة بالإضافة لصفحات إفتتاحية مذهبة ومزخرفة، وقد كتبت علامات الأجزاء والأحزاب وفواتح السور بالذهب مع نقوش هندسية ذهبية تظهر جمال الآيات بخط النسخ. وكتبت ترجمة الآيات بالفارسية بالحبر القرمزى بخط التعليق. وهو من القطع ٢٣١٥ × ١٤ سم.

٧- مصحف محمد هادى الأصفهانى :

ترجم على رضا بن كمال الدين الحسينى الشيرازى فى عام ١٠٨٤ هـ قرآنا بإسم الشاه سليمان الصفوى باللغة الفارسية. ونسخها الناسخ المشهور : محمد هادى ابن محمد على الأصفهانى فى عام ١١٢٩ هـ بخط النسخ.

وهو يقع فى ٧٧٦ صفحة من ذات الثلاثة عشر سطرا من القطع ٢٥,٥ × ١٥ سم.

والصفحتان الأوليان مذهبتان ومزخرفتان ورؤوس السور مذهبة، كما كتبت الترجمة الفارسية بين السطور بحبر قرمزى، والتفسير المجمل فى الحواشى. وهذا المصحف مسجل فى دار الكتب تحت رقم ٣٣٨ مصاحف طلعت.

٨- مصحف إبراهيم القمى :

كان محمد إبراهيم القمى من النساخ الإيرانيين المشهورين. وقد وصلت مهارته فى هذا الفن إلى حد أنه علم تلاميذ له من أمثال أحمد النيريزى المشهور. وقد إمتدح كتاب التراجم مهارته فى التذهيب والتجليد، وذكروا أنه كان سريعا فى فن الكتابة إلى درجة أنه كان ينسخ فى كل عام ثلاثة مصاحف، ويعيش فى بحبوحة من أجر كتابتهم.

ومن المسلم به أنه كان يعيش فى عهد حكومة الشاه سليمان

والشاه حسين الصفويين ١٠٧٥ / ١١٣٥ هـ. ق.

وله مصحف مسجل تحت رقم ١٨٠٨٣ فى متحف الفن الإسلامى بالقاهرة، وهو يعد تحفة قيمة بين الأعمال الإيرانية الأخرى.

وقد تم تنسيق الصفحتين الأولين منه بألوان مختلفة وذهبية لذكر فهرست السور، حيث جاء إسم كل سورة فى مربعات رسمت بخطوط هندسية خضراء اللون على أرضية ذهبية، وكتبت الأشكال اللوزية بحبر قرمزى.

والصفحتان الأوليان من هذه النسخة مذهبتان ومزخرفتان. كما كتبت الآيات بحبر أسود على أرضية بيضاء، والفواصل ذهبية ذات نقوش بديعة، وكتبت الترجمة الفارسية تحت السطور بحبر قرمزى بين خطين متوازيين ذهبيين.

أما جلد المصحف فهو باللون الأحمر القانى مع نقوش من الزهور والبراعم والفراشات والطيور على أرضية سوداء.

وجاء فى آخر المصحف ما يفيد أن كاتبه هو إبراهيم القمى وأنه قدمه إلى حاجى ميرزا بابا معتمد التوليه، حيث قال :

"بسمه تعالى. لا يخفى أنه فى تاريخ ١٢٩٩ أن جناب جلالتمآب عمدة الأعاظم والأشراف مقرات الحضرت الرصفوية آقاى حاجى ميرزا بابا معتمد التوليه أدام الله اقباله أن هذا الكلام المجيد كان بتصديق خطاطى الخط النسخ من خطوط الأستاذ آقا إبراهيم القمى عليه الرحمه.. فى شهر رمضان".

وقد نُقل مصحف حاجى ميرزا بابا معتمد التوليه بتاريخ ١ / ١ / ١٩٥٦ من قصر القبة بالقاهرة إلى متحف الفن الإسلامى. وهذا الأمر يدل على أن هذا المصحف المذكور كان ضمن ممتلكات آخر الأسرة الملكية الحاكمة فى مصر.

٩ - مصاحف علاء الدين محمد الحسينى :

الكاتب هو علاء الدين محمد بن محمد الحسينى كتب مصحفين بأمر حاج ميرزا باقر، وكلاهما من الأعمال القيمة الموجودة بدار الكتب المصرية.

الأول المصحف رقم ١٩ - م مصاحف، وهو مجلد ومذهب وعليه تاريخ الكتابة فى عام ١١٤٠ هـ وجاء فى خاتمة النسخة دعاء ختم التلاوة، ويوجد فى الحواشى تفاسير إجمالية باللغة الفارسية.

والثانى مسجل تحت رقم ١٨ - م مصاحف، وتاريخ نسخه هو ١١٤٠ هـ وكتبت الآيات بخط نسخ جميل، والترجمة تحت السطور بحبر قرمزى، أما الحواشى فهى فى بداية كل سورة بخط الشكسته، وهو خط تتصل فيه معظم الحروف، ويستخدم للسرعة فى الكتابة، وقد كتبت فى شرح خواص الآيات باللغة الفارسية.

الصفحتان الأوليان مذهبتان ومزخرفتان ومطالع السور مذهبة، وبداية الأجزاء والأحزاب محددة بأشكال هندسية.

ويقع المجلد فى ٧٤٢ صفحة من ذات الإثنى عشر سطرا مقاس ٢٣,٥ × ١٤ سم. ونهاية النسخة موقعة ومؤرخة على النحو التالى : ".... وفرغ منها فى أواخر شهر المحرم سنة ١١٤٠ هـ. م".

١٠ - مصحف محمد بن محمد جعفر :

مكتوب بخط النسخ فى ٤٥٤ صفحة من ذات الإثنى عشر سطرا، ومجلد، من القطع ٢٥ × ١٥ سم. صفحتا الإفتتاح مذهبتان ومزخرفتان وتاريخ نسخه هو ١١١٢ هـ. وقد كتب مهدى فراهانى بالخط الشكسته تفاسير للآيات، ويعتبر تنسيق الصفحات من ناحية مراعاة التناسب والمقاييس عملا بديعا. وهذا المصحف محفوظ بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٩٦ - م.

١١ - مصحف ابن الشيخ :

هو مصحف مذهب ومجلد كتبه حمد الله المعروف بـ "ابن الشيخ الأمير خير الدين"، وهذه النسخة محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٩ - م مصاحف. وهى من الأعمال الإيرانية فى القرن الثانى عشر الهجرى، ويوجد دعاء بالفارسية فى نهاية المصحف مما يدل على أن كاتبه كان من الخطاطين الإيرانيين فى الدولة العثمانية.

١٢ - مصحف القرن الثانى عشر الهجرى :

مكتوب بالخط الثلث، وناسخه مجهول، وقد نسخ فى القرن الثانى عشر وختم بهذه العبارة : "تمت كتابته سنة ١١٣٠ هـ". والصفحتان الإفتتاحيتان مذهبتان تماما، كما أن مطالع السور ملونة، والترجمة الفارسية مكتوبة تحت السطور بخط النستعليق، ويقع فى ١٢٢٠ صفحة من ذات التسعة أسطر، والقطع ٣٠ × ١٩,٥ سم وهو محفوظ بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٩٣ - مصاحف.

١٣ - مصحف إبراهيم بن أدهم :

يوجد فى متحف المنيل مصحف يقع فى ٥٧٤ ورقة مسجل تحت رقم ٢٧٢، وكتبه إبراهيم بن أدهم فى عام ١٢٨٣ هـ وقد كتبت الآيات بالحبر الأسود، والترجمة الفارسية البليغة بالحبر القرمزى. وضاعف من جمال المصحف جلده الأحمر القانى المزين بالرسوم الجميلة من الزهور والبراعم التى كانت رائجة فى العصر القاجارى.

١٤ - مصحف قطب الدين :

نسخ هذا المصحف بإسم أحد الأمراء القاجاريين والآيات فيه مكتوبة بخط النسخ، أما الترجمة الفارسية فهى بخط التعليق والحواشى مذهبة. كما أن صفحتى الإفتتاح مذهبتان ومزخرفتان. وهو من ناحية التجليد يعتبر نموذجا متميزا لفن التجليد فى العصر القاجارى. وهو من القطع ٢١ × ٢٠ سم، ويقع فى ١٥٥٤ صفحة من ذات التسعة سطور وبه بعض الحواشى التى تضم تفاسير مأخوذة من التفاسير

المشهورة للبيضاوى والكاشفى. وهذا المصحف محفوظ فى دار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٢٩ - مصاحف ومختوم بتوقيع وتاريخ ١٢٢٠ هـ.

١٥ - مصحف القرن الثالث عشر الهجرى :

يعتبر هذا المصحف فى حد ذاته عملا عظيما يمثل فن صناعة الكتب فى العصر القاجارى، وهو مسجل فى دار الكتب المصرية تحت رقم ١٩٢ مصاحف.

وبه أربع صفحات مذهبة على النحو التالى، فهرست السور، دعاء ختم التلاوة، وبداية القرآن فى صفحتين بين لوح من الزخرفة والنجوم المذهبة. وصفحتا الإفتتاح مزينتان بالذهب والزخرفة لسورتى الحمد والبقرة.

وجميع صفحات المصحف بها نقوش مذهبة، ويوجد فى المتن الآيات بخط النسخ الرقيق، أما الحواشى فتتضمن تفسيرا مجملا وصفحاته من القطع ٣٠×١٩، وكتبت الآيات بخط ذهبى وسجل الكاتب تاريخ نسخه وهو ١٢٦٧ هـ.

١٦ - مصحف القرن الثالث عشر الهجرى :

وهو موجود فى متحف الفن الإسلامى تحت رقم ٨٠٩٩، وهو من الأعمال الإيرانية فى القرن الثالث عشر الهجرى. وقد كتبت الآيات بالحبر الأسود والترجمة الفارسية تحت السطور بين خطين متوازيين مذهبين.

أما فواتح السور فهى مذهبة أيضا ومزخرفة بستة زهور بالألوان : القرمزى والأبيض والأزرق والزيتونى بين سنابل وأوراق. وقد زين داخل الجلد بنقوش من ثلاثة عشر غصن ورد مما أعطى المصحف قيمة فنية كبيرة. وكان هذا المصحف من جملة الأعمال الإيرانية الموجودة فى قصر القبة ثم نقل إلى متحف الفن الإسلامى بالقاهرة فى يناير ١٩٥٦.

١٧ - مصحف محمد شفيع ارسنجانى :

يعتبر محمد شفيع من خطاطى القرن الثالث عشر المشهورين، وقد ترك أعمالا خطية بالخط الثلث والنسخ والرقاع والتعليق والشكسته والنستعليق موجودة فى مجلس النواب والمسجد الرضوى ومكتبه قصر گلستان وغير ذلك، وكلها شاهدة على مهارته ودقته.

أما المصحف الموجود له فى مصر فهو مسجل فى متحف الفن الإسلامى تحت رقم ١٨٠٩٨. ويعد هذا المصحف من آثار العصر القاجارى النفيسة، وهو من القطع ٣١,٥ × ١,٥ سم، وكان ضمن تحف القصر الملكى ونقل إلى متحف الفن الإسلامى عام ١٩٥٦. والصفحتان الأوليان فيه مذهبتان ومزخرفتان وبهما فهرست أسماء السور.

كتبت الآيات بخط النسخ بالحبر الأسود، أما الترجمة الفارسية بين السطور فهى بالحبر القرمزى داخل جداول ذهبية. وتضم حواشى بعض الصفحات تفاسير للآيات، وقد كتبت مطالع السور بالذهب أيضا. وفى الصفحات الأخيرة دعاء ختم التلاوة وأشعار فى مدح أئمة الشيعة.

وقد كتب الناسخ فى نهايته أشعارا فى مدح مظفر الدين شاه قاجار وسجل تاريخ التحرير فى العبارة التالية : "ختم شكره ونصره على يد الأقل الأحقر الفانى محمد شفيع بن على عسكر الأرسنجانى فى شهر جمادى الآخرة من سنة تسع عشر وثلثمائة بعد الألف من الهجرة النبوية". كما صرح الكاتب بأنه كتب هذا المصحف بإسم : ميرزا محمد على خان نصر الدولة، وقام بتجليده بجلد أحمر قانى وزيتى، وجلده مزين بالزهور ومحاط بأطر مذهبة.

١٨ - مصاحف بدون تاريخ :

يوجد مصحف مسجل تحت رقم ١٧ م مصاحف فى دار الكتب وهو مجلد ومزين برسوم مذهبة بديعة جدا. وفى نهايته دعاء ختم القرآن وفالنامه (رسالة فى الفأل).

وفى مجموعة مخطوطات المكتبة التيمورية مصحف مسجل تحت رقم ٣٤٨ تفسير تيمورية ملفت للنظر إلا أنه للأسف لم يسجل فيه إسم الخطاط وتاريخ النسخ. وهو بخط الثلث القديم، وقد كتبت الترجمة الفارسية له بحبر قرمزى تحت سطور الآيات. ويوجد فى حواشى النسخة توضيحات حول بيان القراءة والتجويد وتفاسير مجمل الآيات. والمصحف المذكور يقع فى ٧٤٤ صفحة من ذات الثلاثة عشر سطرا بمقاس ٢٩ × ٢٢,٥ سم ومجلد، وهو من أهم الأعمال الإيرانية فى مخازن مخطوطات المكتبة التيمورية.

وفى دار الكتب المصرية مصحف مسجل تحت رقم ١٥٩ مصاحف كتبه ناسخه بخط النسخ الجميل. والصفحتان الأوليان مذهبيتان ومزخرفتان على شكل لوحتين مزدوجتين تضمان السور الأولى للقرآن. وكتبت الترجمة الفارسية بالحبر القرمزى تحت السطور بالخط النسخ. وتاريخ الكتابة وإسم الكاتب ليسا معلومين ومع أن النسخة قديمة، وقد وقفت من قبل شخص يدعى يوسف الكاشف فى عام ١٢٥٠ هـ وعلى الرغم من تمزق بعض الصفحات ووجود آثار للرطوبة عليها إلا أن هذا لا يؤثر على أهمية هذه النسخة وأصالتها.

ويوجد مصحف آخر فى دار الكتب مكتوب بخط النسخ الجميل لم يسجل عليه للأسف إسم الكاتب ولا تاريخ كتابته، والصفحتان الأوليان مذهبتان ومزخرفتان وقد كتبت الآيات بالخط النسخ مع ترجمة فارسية. وتصل عدد صفحاته إلى ٥٩٤ صفحة من ذات الخمسة عشر سطرا بمقاس ٤٥ × ٣٢ سم وهو مجلد.

ب - مصاحف بدون ترجمة فارسية :

المجموعة الثانية من المصاحف الإيرانية الموجودة فى مصر هى المصاحف المخطوطة التى لا يوجد بها ترجمة فارسية. ومن المسلم به أنه يوجد فى القاهرة عدد كبير من مثل هذه المصاحف الإيرانية التى تضم فى حقيقة الأمر أحد أبرز

جوانب الفن الإيرانى فى العصر الإسلامى.

ومعظم المصاحف الموجودة فى دار الكتب تجدها فى المكتبات الخاصة مثل مكتبة "طلعت باشا" و "أحمد تيمور باشا" و "أحمد زكى باشا" و "المكتبة الخديوية".

إلا أننا فى هذا المقال الذى يهتم بالوصف والشرح المجمل لأهم الأعمال الفنية الإيرانية، سنقوم بالحديث عن أهم هذه الأعمال طبقا لأقدميتها :

١- مصحف القرن الثامن الهجرى :

وهو مصحف موجود فى "متحف المنيل" مقر إقامة محمد على باشا ومسجل تحت رقم ٢٧٤، وترجع أهميته إلى قدمه وتذهيبه وكتابته. وقد سجل الكاتب فى آخر المصحف تاريخ كتابته على النحو التالى : "تمت هذا المصحف الشريف فى ٧١٩"

وطبقا لهذا فإن هذا المصحف قد نسخ فى عهد سلطنة "السلطان محمد خدابنده" فى العصر المغولى، ولا نعرف للأسف إسم الكاتب ولا المذهب للصفحات. وقد زين الكاتب فى الصفحتين الأوليين للمصحف سورة الحمد والآيات الأولى من سورة البقرة مع حواشى مذهبة ومزخرفة ومشعرة. وقد كتبت آيات المصحف بالحبر الأسود على أرضية ذهبية، ونرى فى حواشى بعض الصفحات شروحا للتجويد وخواص السور. وتصل عدد صفحات هذه المخطوطة إلى ٦٢٦ صفحة من القطع ٢,٢٠ × ١٢,٣ سم، وهى مجلدة بجلد له لسان مزين، وقد رسمت فوق الجلد المذكور على أرضية سوداء رسوم جميلة باللون الذهبى.

٢- مصحف السلطان اولجايتو :

ينسب هذا المصحف إلى محمد اولجايتو المشهور بإسم خدابنده، وهو من أسرة الإيلخانيين فى إيران (حكم من سنة ٧٠٣ هـ وتوفى سنة ٧١٦ هـ)، وهو أول سلطان مغولى يعتنق التشيع، وقد وضع أسماء الأئمة على العملات، وأنشأ مدينة سلطانية، ونقل إليها العاصمة من تبريز.

هو من أجمل مصاحف القرآن فى العالم وأفخمها، وهو كنز قيم مسجل تحت رقم ٧٢ / ٢٢ فى دار الكتب. وكان هذا المصحف من مقتنيات المكتبة الخديوية قبل تأسيس دار الكتب، وهو يقع فى ثلاثين جزءا منفصلا ومجلدا. وكل مجلد من مجلداته يضم جزءا من أجزاء القرآن الكريم الثلاثين. وقد أتم كتابة هذا المصحف "عبد الله بن محمد بن محمود الهمدانى" فى مدينة همدان عام ٧١٤ هـ بأمر من السلطان اولجايتو.

وكل الأجزاء الثلاثين من مصحف اولجايتو طولها ٥٥ سم وعرضها ٣٨ سم. ومن هنا كان الخط والتذهيب الموجود فى هذا المصحف له قيمة وأهمية كبيرة.

والصفحة الأولى فى كل الأجزاء الثلاثين بها رسوم مذهبة بأشكال هندسية، وهى على شكل مستطيل كبير. وهى تختلف فى خطوطها من مجلد لآخر، بحيث أن الرسم المذكور لا يتكرر فى أى جزء من الأجزاء الثلاثين ولا شك أن شرحها جميعها ليس ميسرا حتى مع الإختصار ولكننا سنكتفى هنا بوصف الرسوم المرسومة فى الجزء الثالث والعشرين من مصحف اولجايتو.

تتكون أشكال الرسوم المرسومة بالحبر الأزرق والذهبى من نجوم مسدسة ويؤدى تقاطع أضلاع النجوم إلى أشكال ذات خمسة أضلاع متساوية، ويظهر من تقاطع النجوم المسدسة والأشكال ذات الخمسة أضلاع نجمة كالوردة فى وسط المستطيل لها إثنتى عشرة ورقة جميلة، وقد أحاطت بها دائرة، وتنتهى كل زاوية للنجوم بأشكال لها هى نفسها ست زوايا.

والأشكال المخمسة الأضلاع المذكورة تقسم إلى قسمين متضادين فى المجموع تفصل بينها نقوش من نجوم مسدسة مذهبة.

هذا الوقف يفيد أن "الأمير سيف الدين بكتمر بن عبد الله الساقى الملكى الناصرى" قد وقف فى عام ٧٢٦ كل مجلدات مصحف اولجايتو على قبر فى قرافة جنوب مدينة القاهرة. وقد تكررت وصية الوقف المذكورة فى ذيل شكل مستطيل فى كل الأجزاء الثلاثين. حتى يشمل حكم وصية الوقف كل المجلدات. وكل الآيات فى الأجزاء الثلاثين من مصحف اولجايتو مكتوبة بالذهب وبالخط الثلث.

ويتفق باحثو المخطوطات فى مصر مع باحثى الآثار المصرية فى أنه يمكن مشاهدة أحد أجمل نماذج الخط الثلث الذى كتبه الإيرانيون فى القرون الإسلامية من خلال هذا المصحف.

وقد زين الكاتب فواتح السور وعلامات الأحزاب فى هامش الصفحات ذات الخمسة أسطر بالمصحف بمنتهى الدقة والبراعة فى أشكال هندسية بديعة، بحيث لم يكرر أى شكل فى كل الأجزاء الثلاثين.

وقد تم عرض مصحف اولجايتو فى مناسبات عديدة فى متاحف الدول الأوروبية الكبرى كأحد أبرز الأعمال الفنية فى العالم.

٣- مصحف ابن حيدر محمد تقى الشوشترى :

يعتبر مصحف ابن حيدر من المصاحف الهامة، وهو محفوظ فى متحف الفن الإسلامى بالقاهرة تحت رقم ١٨٠٩٥ - صور. وقد زين جلد المصحف بخطوط ذهبية قرمزية على أرضية سوداء اللون برسوم للأزهار والأغصان والأوراق. ونلاحظ أن الصفحتين الأوليين من المصحف المذكور وهما بمقاس ٢٧ × ١٦ سم قد تميزتا بأعمال فنية من التذهيب والترصيع والتشعير. وقد كتبت آيات القرآن بالخط النسخ وبحبر أسود، وطليت ما بين السطور بالذهب بشكل

جميل. وقد رسم الكاتب علامات التجويد بالحبر القرمزى. ونلاحظ فى بعض حواشى الصفحات ذات الإثنى عشر سطرا "خواص السور" وتفاسير مجملة. وقد كتب الكاتب فى ختام السور وبعد إتمام دعاء ختم التلاوة عن مميزات الكتابة وخصائصها وكتابة المصحف يقول :

"قد فرغت من تحرير هذه الجامع المجيد.. فى يوم الأربعاء الخامس عشر شهر رمضان المبارك سنة سبع وسبعين بعد الألف من الهجرة النبوية المصطفوية فى دار السلطنة اصفهان حرس الله تعالى عز طوارق المحدثان لها وليحضرت المتعالى منزلت معتمد الخواص الحرم العليه العالية السلطنة الخاقانية حاجى الحرمين الشريفين حاجى يوسف بيد العبد الضعيف المذنب الفقير الحقير المحتاج إلى عفوه الغنى ابن حيدر محمد تقى الشوشترى.."

وبعد هذه السطور كتب الكاتب دعاء آخر فى ختم القرآن، ثم كتب صفحة تحت عنوان "فالنامه كلام الله مجيد" بالشعر مطلعها :

هركه از قرآن گشايد فال خويش   بيشكى واقف شود ازحال خويـش

أى : كل من يأخذ فأله من القرآن الكريم، لاشك أنه سيقف على أحواله ويدركهـا.

وبعد إتمام هذه الأشعار، كتب الكاتب فى خمسة عشرة صفحة أحكام التجويد والقراءات. ويعد المصحف المذكور من المصاحف التى نقلت من قصر القبة إلى متحف الفن الإسلامى فى أول يناير ١٩٥٦ م.

٤ - مصحف محمد كاظم :

كتبه محمد كاظم فى عام ١٢٠٣ هـ كما هو مسجل فى آخر صفحة منه. وهو محفوظ فى متحف الفن الإسلامى تحت رقم ١٨٠٩٧. وقد كتب الفهرست فى الصفحتين الأوليين بخط ذهبى على أرضية لازوردية. وفى الصفحتين الخامسة والسادسة كتبت سورة الحمد وبداية سورة البقرة، والآيات بحبر أسود والفواصل بين سطور الآيات مذهبة بشكل لطيف، وتتضمن صفحات هذا المصحف خمسة عشرة سطرا من القطع ٢٠ × ١٦ سم، وقد نقل من قصر القبة إلى متحف الفن الإسلامى فى أول يناير ١٩٥٦ م.

٥ - مصحف على رضا اليزدى :

ناسخ هذا المصحف هو ميرزا على رضا بن محمد المشهور بـ "آقاجان" وهو خطاط من أهل لنجان بأصفهان. تعلم الخط النسخ وبرع فيه، وإشتهر بجانب جمال خطه بنظم الشعر، وقد قضى آخريات حياته فى طهران وكان مكرما معززا فى بلاط ناصر الدين شاه ومن خاصة خطاطيه.

يوجد فى متحف الفن الإسلامى بالقاهرة مصحف مسجل تحت رقم ١٨٠٨٥ وهو ملفت للنظر، ليس فقط لما يتميز به من خط وتذهيب فحسب بل لأن جلده ذو طابع فنى خاص بين غيره من المصاحف والمجلدات الموجودة، فجلده مزين بخطوط ذهبية ورسوم من الزهور على أرضية سوداء، وبها جامة خضراء اللون فى وسط روضة من الزهور وأوراق الشجر.

وقد نسخ الكاتب الآيات القرآنية بالحبر الأسود وزينها بالذهب، كما كتب فى حواشى بعض الصفحات ذات الستة عشر سطرا بخط الشكستة شروحا لخواص السور. وكتب أسماء السور فى بدايات السور بالحبر القرمزى على أرضية زرقاء وسط مستطيل مقاسه ٨ × ١ سم.

ومن خصائص مصحف على رضا اليزدى الأخرى التى يندر وجودها فى غيره من المصاحف، تلك النقوش المذهبة فى آخر المصحف والتى تحيط بسورتى "الخلق" و "الناس". وقد سجل الكاتب تحت متن دعاء ختم تلاوة القرآن إسم وتاريخ كتابته وغير ذلك من بيانات المصحف على النحو التالى :

"حسب الفرمايش عاليجناب مقدس القاب سلالة الأعاظم والأعيان منبع الكرم والأمنان نتيجة التجاره وزبده الأبرار حاجى الحرمين الشريفين قدوه الحاج حاجى آقا محمد تاجر يزدى حفظه الله تعالى عزت الافات والبليات اتمام يافت وانا العبد على رضا اليزدى فى سنه ١٢٦٢"، وهو هنا يشير إلى أن على رضا اليزدى نسخه بأمر من حاجى آقا محمد التاجر وتم نسخه فى التاريخ المذكور.

والمصحف المذكور من القطع ٢٢ × ١٤ سم، وهو من جملة المصاحف التى نقلت من قصر القبة إلى متحف الفن الإسلامى أيضا.

٦ - مصحف محمد شفيـع :

نقرأ فى الصفحة الأخيرة من هذا المصحف المسجل تحت رقم ١٨١٠٠ والمحفوظ فى متحف الفن الإسلامى بالقاهرة مايلى : ".. به خاطر محمد عليخان ايلخانى اين مصحف تهيد شده است. به خط وتذهيب محمد شفيع بن محمد اسماعيل فى ١٢٤٢ هـ. ق"، وهذا يفيد أن هذا المصحف نسخ وأهدى لمحمد عليخان الإيلخانى وأن ناسخه هو محمد شفيع بن محمد اسماعيل.

ويعتبر محمد شفيع المتخلص بـ "وصال" والمتوفى عام ١٢٦٢ من أشهر وأبرز الخطاطين والفنانين الإيرانيين فى القرن الثالث عشر الهجرى، وكان مبرزا فى خط النسخ بصفة خاصة، ويعد خطه بإعتراف خبراء الخطوط ذا جمال وبهاء خاصين بالإضافة إلى دقته. وتعد الأعمال التى تركها والموجودة فى مكتبة مجلس النواب وقصر "گلستان" والمكتبة المركزية بجامعة طهران شاهد صدق على شهرته ومكانته فى مجال الخط.

ومصحف محمد شفيع ذو القطع ٥, ٣٤ × ٥, ٢٣ سم له

جلد أحمر قانى ومزين بتصاوير من الورود وأوراق الشجر على أرضية ذهبية اللون. ويقع الفهرست الخاص بسور القرآن فى الصفحتين الأولين للمصحف، أما الصفحتان الثالثة والرابعة فيها متن دعاء القرآن داخل أشكال فنية مذهبة ومرصعة ومشعرة. وفى الصفحتين الخامسة والسادسة توجد سورة الفاتحة وبداية سورة البقرة، وقد كتبت الآيات بحبر أسود على أرضية خردلية اللون.

وصفحات مصحف محمد شفيع من ذات الأربعة عشر سطرا ولها حواشى مذهبة، وهو أيضا من جملة المصاحف القيمة التى نقلت من قصر القبة إلى متحف الفن الإسلامى.

٧ – مصحف محمود الكاشانى :

فى عام ١٩٥٠ ميلادية أهدى مصحف قيم إلى متحف الفن الإسلامى بالقاهرة من قبل الأسرة الحاكمة فى مصر وبإسم الملك فؤاد الأول. وللمصحف المذكور جلد ملون باللون الأحمر القانى مرسوم عليه مجموعة من الورود بألوان قرمزية وصفراء وأوراق شجر خضراء على أرضية بنية اللون.

وقد كتب الكاتب الآيات القرآنية بحبر أسود والفواصل بين السطور مذهبة، وقد كتبت سورة الحمد بحبر ذهبى على أرضية لازوردية وسورة البقرة بحبر لازوردى على أرضية ذهبية ومزخرفة. وقد سجل الكاتب فى نهاية المصحف إسم وتاريخ كتابته على النحو التالى :

"فى يوم الأربعاء تاسع شهر جمادى الثانى من شهر وسنة ١١٨٣ – العبد المحمود الكاشانى".

والمصحف المذكور مسجل تحت رقم ١٦٣٦٦ فى متحف الفن الإسلامى بالقاهرة وهو من القطع ٢٨,٥ × ١٧ سم.

٨ – مصحف محمد حسين اليزدى :

طبقا لما هو مدون فى الصفحة الأخيرة من هذا المصحف فإن محمد حسين يزدى قد إنتهى من كتابته فى شهر ربيع الثانى عام ١٢٨٦ هـ. وهو مسجل تحت رقم ١٨٠٨٢ فى متحف الفن الإسلامى بالقاهرة، وهو من جملة المصاحف التى نقلت من القصر الملكى "قصر القبة" فى أول يناير ١٩٥٦.

وقد نسخ الكاتب آيات القرآن بحبر أسود على أرضية خردلية وذهّب الفواصل بين السطور. وفى الصفحتين الأولين من المصحف كتب فهرست سور القرآن بلون أبيض على أرضية ذهبية، وبحبر قرمزى على أرضية سوداء. ونشاهد فى الصفحتين الثالثة والرابعة سورتى الحمد والبقرة بين نقوش ذات لون ذهبى.

وقد رسم الكاتب والمذهب فى الحواشى اليمنى واليسرى وأسفل الصفحات ذات الخمسة عشر سطرا من القطع ١٥,٥ × ٥ , ٢٠ سم تصاوير جامات بخطوط ذهبية على أرضية لازوردية، وقد تم تجليده بجلد بسيط أبيض اللون.

٩ – مصحف مهدى الشيرازى :

هذا المصحف مذهب ومزين بدقة وبراعة وهو مسجل فى دار الكتب المصرية تحت رقم ٣٤٦ مصاحف، وطبقا لما ورد فى الصفحة الأخيرة من المصحف فإن الكاتب نسخ نسخة وحيدة بإسم مهدى بن محمد الشيرازى وإنتهى من كتابتها فى ليلة الجمعة الخامس والعشرين من شهر رمضان عام ١٢٨٣ هـ. وكتبت الآيات بحبر أسود والرموز بحبر قرمزى.

١٠ – مصحفان من القرن الثالث عشر الهجرى :

وهما من جملة المصاحف التى نقلت من قصر القبة إلى متحف الفن الإسلامى فى أول يناير ١٩٥٦، الأول مسجل تحت رقم ١٨٠٩٦ فى المتحف، وهو مذهب ومزين ببعض الرسوم، وصفحاته من القطع ٣٦ × ٢٢ سم ذات التسعة عشر سطرا.

والمصحف الثانى مسجل تحت رقم ١٨٠٨٦ فى ١١٨ صفحة من القطع ١٤,٥ × ٥ , ٢٢، وله جلد أحمر قان ومزين بأشكال هندسية لوزية الشكل وبألوان ذهبية وخضراء وقرمزية، وقد كتب الكاتب الآيات بحبر ذهبى على أرضية سوداء اللون. ويوجد بالصفحتين الأولين فهرست للآيات بين رسوم مذهبة ومرصعة. وقد أضاف الكاتب أيضا فى حواشى الصفحات الروايات التى قيلت فى أسباب نزول السور وخواصها باللغة الفارسية.

المراجـــع

١- تراث فارسى – ا. ج. اربرى – ترجمة د/ محمد كفافى وآخرين – القاهرة ١٩٥٩.

٢- هنر خط وتذهيب قرآنى – تأليف مارتين لينگز – ترجمه مهر داد قيومى بيد هندى – تهران ١٣٧٧ ش.

٣- كارنامه بزرگان ايران – نشريه اداره كل انتشارات ورادیو – تهران ١٣٤٠ ش.

٤- آثار ايرانى در مصر – سيد محمد باقر نجفى – كلن – فوريه ١٩٨٩ م (إعتمدت إعتمادا أساسيا على هذا الكتاب فى وصف المخطوطات المذكورة فى البحث).

٥- الفنون الإيرانية فى العصر الإسلامى – زكى محمد حسن – القاهرة ١٩٤٠ م.

٦- الخط العربى – جذوره وتطوره – تأليف إبراهيم حمزة – الزرقاء – الأردن – الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

إيران بين السيناريو الباكستاني، والسيناريو الإسرائيلي لامتلاك السلاح النووي

■ لواء أ. ح متقاعد/ حسام سويلم

عندما قامت باكستان في ١٨ مايو ١٩٩٨ بالإعلان عن إجراء ثلاث تفجيرات نووية على سبيل التجربة رداً على تفجيرين نوويين للهند سبق ذلك بأيام، لم يشكل ذلك مفاجأة للعالم الذي كان يدرك أن باكستان فى طريقها فعلاً لامتلاك سلاح نووي بعد أن امتلكت جميع مقومات هذا البرنامج، ومنذ بدأت مشوارها الطويل للحصول على سلاح نووي عقب أول تفجير نووي هندي عام ١٩٧٤، وحينها أعلن رئيس وزراء باكستان الراحل والفقار على بوتو مقولته الشهيرة "سنأكل العشب ونحصل على القنبلة النووية". وبالفعل- وعلى أساس هذا القرار السياسي- تم وضع خطة البرنامج النووي الباكستاني، والثاني أشرف عليه العالم النووي عبد القدير خان، كان مفاعل كاجوتا النووي هو جوهر هذا البرنامج، وبواسطته، وباستخدام تقنية تخصيب اليورانيوم بواسطة أجهزة الطرد المركزي، أمكن لباكستان خلال خمسة عشر عاماً أن تنتج كمية من اليورانيوم المخصب تجرى بها خمس تجارب نووية مختلفة القدرات تحت الأرض، بل وتصل إلى تقنين تحميل صواريخها البالستية من طرازا شاهين، برؤوس نووية، وتحقق بالتالى الردع النووى المضاد فى مواجهة الترسانة النووية الهندية، حيث تملك الهند ٦٠ رأس نووية فى مقابل ٤٠ رأس نووية تملكها باكستان وطوال الخمسة عشر عاماً التى قضتهم فإن فى بناء برنامجها النووى، حافظت على سرية برنامجها النووى فى شقه العسكرى، وأعلنت أن أهداف هذا البرنامج سلمية بحته ولا تسعى لامتلاك سلاح نووى، حتى فاجأت العالم بتجاربها النووية، وفرضت عليه الواقع النووى.

واليوم نرى إيران تسير فى الأغلب على النهج الباكستانى، وإن كان بوتيرة أسرع من باكستان لتعرض ثمانى سنوات ضاعت عليها ثناء الحرب العراقية- الإيرانية، التى أجهدت إيران كثيراً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وإن استخلصت من هذه الحرب دروساً استراتيجية مهمة، أبرزها حتمية امتلاك السلاح النووى ووسائل إيصال، وبما يمكنها من ردع عدائها على المستويين الإقليمى والدولى، فهى من الناحية الرسمية تنفى أى نوايا لحلها لامتلاك سلاح نووى لأن ذلك- طبقاً لتصريحات قادة إيران السياسية والعسكرية- يتعارض مع عقيدتها الدينية، وأن برنامجها النووى ذو أهداف سلمية بحتة، وأن من حقها طبقاً لاتفاقية الحد من الانتشار النووى أن تمتلك تقنية نووية للأغراض السلمية لكن كثافة البرنامج النووى الإيرانى من حيث منشآته، وحجم ما تشغله وتنتجه من أجهزة طرد مركزى، وتحركها فى إتجاهين كلاهما يؤدى إلى امتلاك سلاح نووى: الأول وهو تخصيب اليورانيوم ٢٣٥، والثانى فصل البلوكينوم ٢٣٩، وما كشفت عنه الوكالة الدولية للطاقة النووية عن جوانب سرية فى البرنامج النووى الإيرانى وتصميمات أسلحة نووية، وربط ذلك بالأهداف والغايات القومية والاستراتيجية الإيرانية، وممارسات إيران على الساحتين الإقليمية والدولية، أعطى قناعة للرأى العام العالمى بأن إيران فى طريقها لتصبح قوة نووية إقليمية، وأن لدى زعمائها وقادتها تصميم وإصرار على تحقيق هذا الهدف، مهما كلفها ذلك من أعباء، وما فرضه المجتمع الدولى عليها من عقوبات سياسية واقتصادية.. قد تصل إلى حد تعرضها لحرب مدمرة. وأنه لن يطول الزمن حتى تفاجئ إيران العالم بما سبق أن فاجأت به باكستان العالم، بالإعلان عن حيازتها سلاح نووى.

الغايات والأهداف القومية العليا لإيران

مثل الغاية والهدف القومى الأعلى لإيران فى بسط هيمنتها

على منطقة الشرق الأوسط وبعض بلدان آسيا الوسطى وجنوب آسيا، خاصة المتاخمة لها، سياسياً وأمنياً واقتصادياً وأيديولوجياً، انطلاقاً من مفهوم عقائدى بأنها قوة إقليمية عظمى مؤهلة حضارياً بقيادة دول المنطقة، وذلك بحكم ما تملكه من قدرات جيوبوليتيكة ضخمة (سكان ٧٥ مليون نسمة، مساحة ١,٦ كم٢، ثروة نفطية فور عائدات ٢٠ مليار دولار سنوياً، حضارة فارسية قديمة).

وكان هذا الهدف واضحاً إبان حكم الشاة، وإن كان البعد العرقى الفارسى آنذاك متحكماً فى السلوك الإيرانى أكثر من البعد الدينى الشيعى، ولكن بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ تحكم البعد الدينى المذهبى والشيعى) فى بلورة هذا الهدف، إلى جانب البعد العرقى الفارسى، وهو ما تمثل فى هدف تصدير الثورة الإيرانية إلى الدول العربية والإسلامية الأخرى غداة انتصار الثورة، وما ترتب على ذلك من نشوب حرب الثمانى سنوات بين إيران والعراق، والتى خلالها تعطل هدف تصدير الثورة، حيث انشغل نظام الحكم فى طهران بمواجهة الصراع المسلح الذى فرضه عليه نظام حكم صدام حسين فى العراق. ولكن بعد أن أعادت إيران بناء قواها العسكرية التقليدية وفوق التقليدية، وبسيطرة المتشددين على نظام الحكم فى طهران، وعلى رأسهم أحمدى نجاد، بعد سيطرتهم على آليات صنع القرار فى إيران وأبرزها مجلس الشورى، أعادت إيران صياغة غاياتها وأهدافها القومية، ورسمت استراتيجيتها لتحقيق هذه الأهداف، مستفيدة من المتغيرات السياسية التى وقعت فى البيئتين الإقليمية والدولية، خاصة التورط الأمريكى العسكرى فى أفغانستان والعراق، بروز حزب الله كقوة سياسية وعسكرية طاغية فى لبنان، وسيطرة حركة حماس على قطاع غزة، فقدمت إيران نفسها على الساحة الإسلامية - بشقيها السنى والشيعى- باعتبارها الدولة الإسلامية الوحيدة المدافعة عن القضية الفلسطينية والمقدسات الإسلامية فى وجه الاعتداءات الإسرائيلية والأمريكية، بينما تقاعست الدول الإسلامية الأخرى عن هذا الواجب، وحافظت على علاقات طبيعية مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل.

السياسة الإيرانية لتنفيذ غاياتها وأهدافها القومية

تشديد قبضة النظام الدينى الحاكم فى الداخل، والقضاء على قوى المعارضة الداخلية المتمثلة فى الإصلاحيين والمعارضين داخل طبقات المثقفين والطلبة، والقوى الانفصالية العرقية والطائفية فى محافظات إيران الحدودية.

١- دعم وتقوية نفوذ جماهير الشيعة فى البلدان العربية والإسلامية ومساعدتهم فى الوصول إلى الحكم، بدءاً ببلدان الخليج العربية ولبنان (وهو ما نراه دعم حزب الله فى لبنان، وأحزاب الله الخليجية) ثم فى باكستان.

٢- تبنى القضية الفلسطينية، ودعم حركة حماس فى غزة باعتبارها نواة دولة إسلامية فى فلسطين.

٤- دعم الأحـزاب او الحركات السياسية المعارضة السنية فى الدول العربية والإسلامية، خصوصاً ذات التوجه الإسلامى الأصولى (مثل الإخوان المسلمين، وحركة طالبان، والمنظمات الفلسطينية المتشددة وعلى رأسها حماس).

٥- التعاون مع التنظيمات الإرهابية العالمية- وأبرزها القاعدة- بهدف ضرب المصالح الأمريكية، والدول المتعاونة مع الولايات المتحدة على الساحتين الإقليمية والدولية، إلى جانب القوى اليسارية فى العالم (كوبا وفنزويلا).

٦- بناء شراكة استراتيجية قوية مع سوريا فى الشرق العربى، باعتبار تقارب المذهب الشيعى مع المذهب العلوى الحاكم فى سوريا، وما تعانيه الدولتان من عزلة إقليمية، وتهديد إسرائيلى لكل من إيران وسوريا.

٧- بناء مصالح اقتصادية مشتركة مع روسيا والصين ودول الاتحاد الأوروبى لمساندة إيران سياسياً وعسكرياً فى صراعها ضد الولايات المتحدة.

استراتيجية العسكرية الإيرانية لتحقيق الأهداف القومية والاستراتيجية

رسمت إيران لنفسها استراتيجية عسكرية الأبعاد لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية، وحددت لنفسها هدفاً استراتيجياً يتمثل فى الآتى: "حماية وجود إيران ونظام حكمها الدينى وجهودها من أجل توسيع نفوذها فى منطقة الخليج ودائرة مجالها الحيوى فى منطقة وسط وغرب وجنوب آسيا، وتأمين بناء قدراتها الذاتية فى جميع المجالات، وحماية تحالفاتها السياسية والاستراتيجية الخارجية، ومنع أعدائها من خلق مواقف تهدد الأمن الإيرانى فى الداخل والخارج، والعمل على إجهاضها مبكراً، مع امتلاك قوة ردع عسكرية تقليدية وفوق تقليدية خاصة فى البر والبحر ذات مصداقية عالية تكفل ردع أعداء إيران عن التعدى عليها، مع الاستعداد لشن ضربات وقائية استباقية داخل وخارج إيران تقضى على مصادر التهديد قبل وقوعه".

وقد حددت إيران لنفسها دائرة مجال حيوى تمتد من الهند وباكستان شرقاً إلى المغرب غرباً، ومن بلدان آسيا الوسطى وتركيا وحدود روسيا شمالاً، إلى المحيط الهندى، وباب المندب جنوب البحر الأحمر ووسط أفريقيا جنوباً.

تحددت معالم الاستراتيجية العسكرية الإيرانية فى الآتى:

١- التوسع الكمى فى بناء التشكيلات المسلحة النظامية، وتسليحها بأحدث أسلحة ومعدات روسية الصنع (٢٥ فرقة مشاة ومدرعة وميكانيكية وقوات خاصة).

٢- بناء قوة الحرس الثورى لحماية النظام الحكام، موازى للقوة النظامية وله أفرع برية وبحرية ونفوذ أمنى وسياسى

قوى داخل وخارج إيران، ومسئول عن المشروعات الاستراتيجية والأمنية لإيران (البرنامج النووى، الدفاع الجوى، أنشطة إيران المسلحة الخارجية فى لبنان وغزة والخليج .. إلخ)، تبلغ قوته ٢٠٠ ألف فرد، موزعين بين وحدات برية (٢٠ فرقة)، ووحدات بحرية لديها أكثر من ١٥٠ لنش مسلح، ولنشات سريعة انتحارية، بالإضافة إلى ١٠,٠٠٠ من عملاء فيلق القدس متواجدين فى الدول العربية والإسلامية يشكلون خلايا نائمة.. وجميع أفراد الحرس الثورى من المؤهلين أيديولوجيا للدفاع عن الثورة الإيرانية وتحقيق أهدافها فى الموت فى سبيل ذلك.

٣- بناء احتياطى قوى من شباب متطوعى (الباسيج) صغار السن، المؤهلين عقائدياً لتنفيذ مهام قتالية داخل وخارج إيران دفاعاً عن الثورة الإيرانية وتحقيق أهدافها، وعلى استعداد لتنفيذ مهام انتحارية عند اللزوم، ويبلغ تعدادهم عند استكمال التعبئة حوالى ٤ مليون فرد.

٤- التوسع الأفقى فى القوات المسلحة النظامية والشبه عسكرية، لتعويض التخلف النوعى والكيفى الذى تعاقبه إيران فى مواجهة كل من القوات الأمريكية والإسرائيلية فى المنطقة، مع استغلال المنظمات والميليشيات التابعة لإيران فى الدول العربية لتهديد المصالح الأمريكية والإسرائيلية فى المنطقة (حزب الله، حماس، طالبان.. إلخ).

٤- الارتقاء بالبعد النوعى فى مستوى الكفاءة القتالية بالحصول على أنظمة تسلح دفاعية ذات تقنية عالية من دول كبرى مثل روسيا والصين وكوريا الشمالية، مثل الصواريخ المضادة للصواريخ والطائرات والسفن والدبابات) لتحييد عناصر القوة الهجومية لدى أعداء إيران- خاصة فى المجال الجوى- مع تطوير أنظمة القيادة والسيطرة.

والاتصالات والاستخبارات، وتحسين قدرات ماليها من طائرات أمريكية (F-14, F-5, F-4) من أيام الشاه بتحديثها.

٦-تعزيز استراتيجية الردع بإدخال السلاح النووى فيها إلى جانب السلاحين الكيماوى والبيولوجى، ووسائل إيصالهم الصاروخية والجوية لمسافات تغطى دائرة المجال الحيوى الإيرانى، والاعتماد على الصواريخ البالستية (عائلة شهاب) كسلاح ردع استراتيجى يعوض تخلف قواتها الجوية فى مواجهة تفوق القوات الجوية الأمريكية والإسرائيلية.

٧-تحقيق اكتفاء ذاتى من الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية، من خلال بناء قاعدة صناعية عسكرية وطنية تغنيها عن الاعتماد على الخارج، خصوصاً فى حالات الخطر والحصار.

٨-نشر الأهداف الاستراتيجية والعسكرية على كل مساحة إيران، وتحصينها وتعزيز الدفاع الجوى والبرى عنها، ربما يصعب قصفها وتدميرها بأعمال قتال جوية برية ومعادية.

٩-الاستعداد لإدارة حرب دفاعية طويلة - داخل إيران وفى دائرة مجالها الحيوى تستهدف استنزاف قدرات وقوى الولايات المتحدة فى المنطقة، وبما يجبرها على التفاوض مع إيران طبقاً لشروط الأخيرة.

السياسة الإيرانية فى إدارة الأزمة النووية

لا يختلف أسلوب النظام الإيرانى الحاكم فى إدارة الأزمة النووية عن الأسلوب الذى اشتهر به تاجر البازار فى إدارة صفقاته حتى يحصل على أفضل شروط له، وأيضاً صانع السجاد الإيرانى الذى يصبر سنوات فى صناعة السجادة الواحدة حتى يخرجها على النحو الذى يريده. وفى هذا الإطار يمكن رصد الملامح الآتية السياسة الإيرانية فى إدارة الأزمة النووية:

١-الإصرار سياسياً وإعلامياً على أن البرنامج النووى الإيرانى ذو أهداف سلمية بحتة، وليس له أهداف عسكرية أو جوانب عسكرية سرية مخفاة عن الوكالة الدولية للطاقة، وتكذيب ونفى كل ما ينشر عن الأهداف والجوانب العسكرية لهذا البرنامج، وأن أى أهداف أو أنشطة نووية عسكرية تتعارض مع العقيدة الإسلامية التى يلتزم بها النظام الإيرانى الحاكم.

٢-إطالة زمن التفاوض مع المجتمع الدولى وإجهاده، وبما يمكن إيران من الحصول على الوقت اللازم لإنجاز برنامجها النووى فى جانبه العسكرى، ثم فرضه على العالم عند اللزوم.

٣-الضغط على الولايات المتحدة وإسرائيل من خلال إثارة المشاكل الأمنية لها من وراء الستار، خاصة فى العراق وأفغانستان، ولبنان وغزة، وبما يجبرهما على التفاوض مع إيران وإدخال الملف النووى فى زمرة الملفات الأخرى العالقة بين إيران والولايات المتحدة، وذلك فى إطار صفقة شاملة أبرزها أن يكون لإيران دوراً رئيسياً فى ترتيبات الأمن الإقليمية، خاصة فى منطقة الخليج، إلى جانب ضرورة التشاور معها إزاء الأوضاع السياسية والأمنية والعسكرية النهائية فى العراق، وبما لا يلغى النفوذ الإيرانى هناك، وأن ترفع الولايات المتحدة والدول الأوروبية كافة العقوبات المفروضة على إيران، ويسحب ملفها من مجلس الأمن، إلى جانب الإفراج عن أرصدتها المجمدة فى هذه الدول، وإقامة علاقات سياسية طبيعية وعلاقات اقتصادية متميزة مع إيران، وتسليم عناصر المعارضة الإيرانية المتواجدة فى العراق (مجاهدى خلق) إلى السلطات الإيرانية، والتوقف عن دعم عناصر المعارضة للنظام الإيرانى داخل وخارج إيران، والأهم من ذلك إعطاء ضمانات بعدم تهديد نظام الحكم الدينى فى إيران، والامتناع

عن إثارة الأقليات العرقية والمذهبية الكبيرة فى المحافظات الحدودية ضد نظام الحكم (العرب فى خوزستان فى الجنوب، البوشى فى بالوشستان فى الشرق، الأذريين فى أذربيجان بالشمال، والأكراد فى كردستان فى الغرب).

مع الاعتراف بحق إيران فى امتلاك برنامج نووى ذو أغراض سلمية، وحق إيران فى رعاية واحتضان جماهير الشيعة على المستوى العالمى، وذلك مقابل توقف إيران عن إثارة المتاعب للولايات المتحدة فى بؤر التوتر فى منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، والامتناع عن دعم ومساندة التنظيمات الإرهابية على الساحة العالمية (خاصة تنظيم القاعدة) أو إيواء عناصرها.

٤-وفى إدارة الأزمات مع الولايات المتحدة وإسرائيل، تحرص إيران على الوصول إلى حافة الهاوية دون السقوط فيها، والاقتراب من الخطوط الحمراء دون اجتيازها، والتصدى للأمريكيين وحلفائهم دون إعطائهم المبرر العملى والشرعى لشن الحرب على إيران.

٥-إعطاء أولوية مطلقة للمحافظة على نظام الحكم الدينى فى إيران، مع الاستعداد فى أسوأ الأحوال لتقديم تنازلات فى باقى قضايا الصراع معها، بما فيها الملف النووى، ولكن ليس على حساب سلامة وبقاء النظام الحاكم.

الضغوط الجديدة التى تتعرض لها إيران

إلى جانب العقوبات الاقتصادية والسياسية التى فرضها مجلس الأمن الدولى على إيران (أربعة قرارات) بسبب عدم توقفها عن تخصيب اليورانيوم، تتعرض إيران لمجموعة جديدة من الضغوط السياسية والعسكرية من جانب كل من الولايات المتحدة وإسرائيل تتمثل فى الآتى:

١-تكثيف الوجود العسكرى البحرى الأمريكى فى الخليج وخليج عمان، والمتمثل فى أربعين قطعة بحرية، بينها مجموعة حافلة طائرات (عليها ١٦٠ مقاتلة) و٣ غواصات و٤ مدمرات مسلحين بصواريخ كروز (توماهوك) وإجراء مناورات بحرية وجوية مكثفة فى مياه الخليج، إلى جانب نوايا أمريكية بزيادة حجم القوات الأمريكية فى أفغانستان بـ ٤٠,٠٠٠ جندى، إضافة إلى تكثيف الوجود العسكرى الجوى الأمريكى فى القواعد الجوية فى بلدان آسيا الوسطى (أذربيجان، قرجيزيا، تركيا)، وتزويد القاعدة الجوية فى أنجرليك بحوالى ٩٠ قنبلة نووية تكتيكية B61-11 .

٢-كما كشفت جيروزاليم بوست الإسرائيلية النقاب عن أن سلاح الطيران الإسرائيلى يبحث شراء قنبلة ذكية جديدة و تسمح للطائرات المقاتلة بإصابة أهداف فى دمشق وبيروت بدون أن تغادر المجال الجوى الإسرائيلى، وبالتالى ضرب الأهداف الإيرانية من مسافات بعيدة عن مدى صواريخ الدفاع الجوى الإيرانية. وهذه القنبلة الذكية قيد التطوير فى شركة بوينج الأمريكية سلاح الطيران الاسترالى طراز "جى. دى.أم.آى.آر" وهى الأكثر دقة فى التوجيه عالمياً، إضافة لحصول إسرائيل على ١٠٠٠ قنبلة ذكية GBU-39 موجهة ذاتياً وفضائياً، وقادرة على اختراق تحصينات على عمق ٣٠ متراً وبزنة ٣٥ كجم مواد منفجرة.

٣-تدعيم إسرائيل بسلاحها الجوى بامتلاك ٧٥ مقاتلة أمريكية جديدة F-٣٥ بصفقة قيمتها ١٥,٢ مليار دولار، بالإضافة إلى ١٠٢ مقاتلة F-١٦I ليكون لدى إسرائيل فى عام ٢٠٠٩ حوالى ٦٠٠ مقاتلة حديثة (F-15,F-16,F35) إلى جانب ٢٥٠ مقاتلة احتياط (كافير، سكاى هوك).

٤-قيام الولايات المتحدة بتزويد إسرائيل بنظام رادار أمريكى متطور FBX-T يعمل بنظام X-Band، يبلغ ارتفاع هوائياته (٢ هوائى) ٤٠٠ متر، تم نصبه فى منطقة النقب بواسطة أطقم أمريكية تتولى تشغيله، وذلك بهدف زيادة قدرة إسرائيل على رصد الصواريخ البالستية المعادية أربعة أضعاف. حيث يمكنه رصد أى هدف معادى حتى وإن كان بحجم كرة البيسبول على مسافة ٤٧٠٠ كجم لينقل بياناته إلى وحدات الدفاع الصاروخى الإسرائيلية (باتريوت باك ٢،٣ وحيتس / السهم) خاصة بعد تطوير الذخير، وبما يمكن من اعتراض الصواريخ الإيرانية (شهاب) بعد خمسة دقائق من انطلاقها، أى فى منتصف المسافة وقبل أن تصل إلى أراضى إسرائيل، حيث يستغرق الصاروخ شهاب ١٥ دقيقة حتى يصل إلى إسرائيل. هذا بالإضافة لقيام إسرائيل بتطوير أنظمة أخرى مضادة للصواريخ قصيرة المدى قادرة على اعتراض الصواريخ كاتيوشا ومثيلتها التى تحلق على ارتفاعات منخفضة (مثل النظام الأمريكى سكاى جارد، ونظام القبة الحديدة) إلى جانب النظام الأمريكى ثاد، وذلك بعد أن أعلنت إسرائيل امتلاك حزب الله لحوالى ٣٠,٠٠٠ صاروخ أرض/ ارض قصير ومتوسط المدى.

٥- قيام حوالى ١٠٠ مقاتلة إسرائيلية طرازات (F-15,F-16) بإجراء مناورات بعيدة المدى، حلقت فيها على مسافات طويلة وصلت إلى حدود اليونان، وجبل طارق فى الغرب، بعد أن زودت إسرائيل مقاتلاتها بخزانات وقود إضافية. كما أجرت إسرائيل مناورات داخلية بالاشتراك مع الولايات المتحدة لتأمين الجبهة الداخلية، برز فيها سرعة الإنذار بهجوم صاروخى إيرانى، وذلك بعد ربط مركز الإنذار الإسرائيلى بمركز الإنذار الأمريكى فى كولورادو، بحيث يتلقى المركزان الإنذار من أقمار الإنذار الأمريكية فى وقت واحد. وكذلك تم التدريب على عمليات اعتراض الصواريخ البالستية المعادية بواسطة وحدات الصواريخ المضادة للصواريخ، ودور أجهزة الدفاع المدنى فى مواجهة آثار الهجمات الصاروخية المعادية، وأعمال الإنقاذ ويظهر

الأفراد والمنشآت والأفراد فى حالة تلوثهم بغازات الحرب الكيماوية أو مواد بيولوجية (حيث تقدر إسرائيل أن إيران ستهاجمها بحوالى ١٠٠ صاروخ شهاب، كل مسلح برأس كيماوية قادرة على تلويث ٥٠ هكتار، بإجمالى ٥٠٠٠ هكتار فى المنطقتين الساحلية والوسطى المكتظتين بالسكان والأهداف الاستراتيجية).

٦- إعلان إسرائيل عقد صفقة جديدة مع ألمانيا لبناء غواصتين إضافيتين طراز (دولفين) مسلحتين بصواريخ كروز نووية، ليصبح لديها خمسة غواصات من هذا الطراز هددت إسرائيل بنشرهم فى مياه خليج عمان لقصف إيران نووياً فى حالة تعرض إسرائيل لقصف صاروخى من قبل إيران سواء برؤوس تقليدية أو فوق تقليدية؟

٧- الضغط الأمريكى والإسرائيلى على روسيا لكى تمتنع عن تزويد إيران بصواريخ أرض جو S-300، قادرة على اعتراض طائرات مقاتلة على ارتفاع ٣٠ كجم ويصل مداها إلى ١٥٠ كجم، والرادار الخاص بهذا النظام قادر على رصد أهداف عدة والاشتباك معها فى وقت واحد، وبما يحد من الهجمات غير الأمريكية والإسرائيلية، وقد توجه رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت إلى موسكو للضغط عليها لكى يمتنع عن بيع هذا النظام لأى من إيران أو سوريا، وذلك مقابل أن تمتنع إسرائيل عن تسليح وتدريب جيش جورجيا، وتغلق قاعدتها الجوية هناك.. وقد حدثت بلبلة حول صفقة هذه الصواريخ، فبينما أعلن نائب رئيس لجنة الأمن القومى والسياسة الخارجية فى مجلس الشورى الإيرانى إسماعيل كوثرى أن "روسيا بدأت بتسليم إيران منظومات S-٣٠٠ دفاعية صاروخية" نفت مصادر فى قطاع تصدير الأسلحة فى روسيا ما أعلنه المسئول الإيرانى، وأن ما يجرى حالياً هو توريد أنظمة دفاعية لإلى إيران ومنها منظومات أرض/ جو طراز Tor-MI سبق تصديرها لإيران وسوريا. ولكن مسئول عسكرى روسى أفاد أن صواريخ S-300 ستسلم إلى إيران قريباً من مخازن وزارة الدفاع الروسى.

إيران ترد بتجربة الصاروخ (سجيل)

وفى مواجهة تطوير إسرائيل لصاروخها الباليستى (أريحـا-٣) ليصل مداه إلى ٣٠٠٠ كجم، وبما يمكنه من المشاركة مع المقالات الإسرائيلية "فى قصف إيران أعلنت إيران فى ١٢ نوفمبر الماضى عن قيام الحرس الثورى بإطلاق تجربة صاروخية بواسطة صاروخ باليستى متوسط المدى أطلقت عليه إيران (سجيل) يعمل بالوقود الصلب، وذلك أثناء المناورات التى أجريت فى مدينة (مروان) الحدودية الغربية والقريبة من العراق، ومناورات عسكرية أخرى فى منطقة (جيرفت) بجنوب إيران، أعلن خلالها تطوير الطائرة (إيران ١٤٠) خاصة بمهام الدوريات البحرية ونقل الركاب.

ومن المعروف أن إيران فى تطويرها لترسانتها من الصواريخ البالستية تنقل التقنية الروسية والكورية الشمالية، (الصاروخ سكود -ب يماثل شهاب-١) والصاروخ سكود- سى يماثل شهاب-٢، والصاروخ فودنج- A يماثل شهاب- ٣ والصاروخ نودونج-B يماثل شهاب -٤، والصاروخ تايبودنج-يماثل شهاب-٥، والصاروخ تايدونج-٢ يماثل شهاب -٦)، وإن كانت إيران توقفت عملياً عند تطوير شهاب-٤) وجميع هذه الصواريخ تعمل وكأنها بالوقود السائل (يتكون من خليط يضم نوع من الكيروسيتى وحامض النتيريك لتوليد الأكسجين، وكل منهم منفصل عن الآخر، وعند الإطلاق يتم خلطهم معاً فى الموقع من خلال شاشات إلى داخل المحرك، ولذلك يحتاج إطلاق الصاروخ إلى وقت إضافى للتجهيز قبل الإطلاق، ومن ثم وقت إضافى عند الانتقال من موقع إلى آخر، وجميع الصواريخ من عائلة شهاب المتواجدة حالياً فى إيران من أصل كورى شمالى تعمل بالوقود السائل) أما الصاروخ الباليستى الجديد (سجيل) والذى قيل أنه نوع جديد من شهاب ٣، فإنه يعمل بالوقود الجاف (من مواد قاذفة مركبة محيطة بالمحرك تتكون من أمونيوم بيركلوزيد + بودرة ألومنيو+ نترات بوتسايوم) وهذه تقنية جديدة لم يسبق أن دخلت فى تصنيع الصواريخ شهاب، مما يدل على أنها مستوردة من روسيا وليس من كوريا الشمالية، وتستهدف زيادة دقة الإصابة مع تقليل الزمن اللازم لتشغيل وحدة الصواريخ وانتقالها ودخول صناعة الصواريخ الإيرانية مرحلة العمل بالوقود الجاف متعدد داخل المحركات. وتشير تقديرات الاستخبارات الإسرائيلية إلى أن إيران قد ضاعفت حجم ترسانتها الصاروخية من طراز (شهاب) ليصل حجمها حوالى ٤٠٠ صاروخ من نوعيات مختلفة.

هل تملك إيران سلاح نووى خلال ثلاثة أشهر؟

منذ صدور تقرير الوكالة الدولية للطاقة النووية فى نوفمبر الماضى والذى أشار إلى الفشل الدولى فى وقف تخصيب اليورانيوم، وكشف عن نجاح إيران فى إنتاج ٦٣٠ كجم من اليورانيوم ضعيف التخصيب، اهتم أجهزة الاستخبارات الغربية والإسرائيلية بدراسة وبحث الإجابة على سؤال مهم حول مدى اقتراب طهران من صنع القنبلة النووية، حيث تقاطعت تقديرات هذه الأجهزة عند تقدير فترة ثلاثة أشهر (فبراير ٢٠٠٩) بعدها سيكون لدى إيران حجم من اليورانيوم ٢٣٥ ذو نسبة تخصيب فوق ٥٠٪ وبما يمكن إيران من امتلاك سلاح نووى فى منتصف عام ٢٠٠٩.

وفى بداية شهر ديسمبر الحالى ٢٠٠٨ صدور تقرير برلمانى فرنسى أعد بإشراف النائب الاشتراكى جان لوى بيانكو توقع

لإيران أن تصنع أول قنبلة نووية بين عامى ٢٠٠٩، ٢٠١٠، وكان لافتاً أن هذا التقرير انضم أيضاً إلى استنتاجات التقارير الأخرى التى تؤكد كلها على أن هدف البرنامج النووى الإيرانى عسكرى، وجاد فى التقرير الفرنسى أن طهران نجحت فى تخصيب ١٦٠٠ كجم يورانيوم بنسب مختلفة. أما أخطر ما جاء فى هذا التقرير أن الإيرانيين يملكون تصميمات صنع رأس نووية صاروخية حصلوا عليها من شبكة عبد القدير خان الباكستانية، مضيفاً أنهم نجحوا فى تطوير برنامج قنابل مصغرة أو مدمجة، وهو ما أثار تساؤلات حول حقيقة انتقال الإيرانيين من تخصيب اليورانيوم بنسب منخفضة إلى نسب عالية ضرورة الاستخدام العسكرى، وكذلك قدرتهم على إجراء تجربة نووية ناجحة وصنع سلاح نووى مصغر؟ وبعض هذه الشكوك مازالت تظهر فى تساؤلات خبراء نوويين نافذين مثل ديفيد أولبرليت الخبير فى معهد العلوم والأمن الدولى، حيث يؤكد على أن إيران لم تصل بعد إلى نقطة اللاعودة فى امتلاك التكنولوجيا النووية، وأن إيران لم تخصب بعد الكميات اللازمة من اليورانيوم لصنع أول قنبلة.

وفى حسابات هؤلاء أنه بالعودة إلى رقم الكمية المنتجة الواردة فى تقرير الوكالة الدولية، وإلى حقيقة أن أجهزة الطرد المركزى الإيرانية تنتج يومياً ما بين ٢-٢,٥ كجم يورانيوم، فإنه يمكن القول بأن ثلاثة أشهر ستكون كافية لحصول إيران على ما يكفى لصنع أول قنبلة نووية (٨٠٠ كجم)، ويمكن لهذه الفترة أن تطول إلى ٤-٣ أشهر أخرى، وأن هذه الحسابات مبنية على اعترافات إيرانية رسمية بكمية اليورانيوم وعدد أجهزة الطرد المركزى العاملة فى مصنع ناتانز، ولكن لا تأخذ بعين الاعتبار الاحتمال الجدى بوجود مصانع أخرى لتصنيع أجهزة الطرد المركزى وإجراء عمليات تحويل اليورانيوم إلى غاز UF-6 (مثل المعلن عنه فى أصفهان)، وعمليات تخصيب اليورانيوم (مثل المعلن عنه فى ناتانز)، بالإضافة لمخزونات بكميات أخرى من اليورانيوم المخصب بدرجات مختلفة غير مصرح بها، إذ تشير المعلومات عنه فى ناتانز)، بالإضافة لمخزونات بكميات أخرى من اليورانيوم المخصب بدرجات مختلفة غير مصرح بها، إذ تشير المعلومات الاستخباراتية أن إيران تملك أكثر من عشرة آلاف جهاز طرد مركزى P-2 ،P-1 خلاف الكميات المعلن عنها (٦٠٠٠ جهاز)، كما تشير التقارير إلى استمرار رفض الإيرانيين فتح منشأة (آزاك) أمام التفتيش الدولى والتى يتم فيها فصل البلوتونيوم ٢٣٩ وتصنيع الماء الثقيل.

ويزيد من الشكوك حول النوايا الإيرانية ما أعلنه محمد قاناد نائب مدير منظمة الطاقة النووية الإيرانية، أن إيران تعتزم بناء خمسة مفاعلات نووية جديدة فى غضون الأعوام الخمسة المقبلة، وذلك لتوفير ١٠٪ من احتياجات إيران من الطاقة، أى ما يوازى ٢٠ ألف ميجاوات تقريباً، مشيراً إلى أن بلاده تحتل الآن المرتبة السابقة بين الدول القادرة على إنتاج غاز هيكسوفلورايد اليورانيوم Uf-6 الذى يستخدم فى إنتاج الوقود النووى المستخدم فى المفاعلات النووية وتصنيع الأسلحة النووية.

هل تطبق إيران السيناريو النووى الباكستانى؟

مع قرب دخول الرئيس الأمريكى المنتخب باراك أوباما البيت الأبيض فى يناير ٢٠٠٩، وإعلانه المسبق أنه وإن كان سيفتح باب التفاوض فى جميع الملفات مع إيران، وتقديم حوافز جديدة لها مقابل إصراره وتصميمه على أن توقف إيران عمليات تخصيب اليورانيوم، أربك كثيراً حسابات الإيرانيين، ورهاناتهم على فتح صفحة جديدة مع الولايات المتحدة وإبرام صفقة كبرى معها. وبدأت تسود فى طهران مشاعر خيبة وإحباط مع التقارير الجديدة مما يمكن أن تكون عليه استراتيجية أوباما الشرق أوسطية، وتحديداً الإيرانية، مع تخوف حقيقى من ألا يكون الرئيس الأمريكى الجديد رئيس حوار وسلام وصفقة، بل قد يكرر مع إيران ما فعله بوش فى العراق. ومع تحليل التقارير القادمة من واشنطن حول سياسة أوباما المتوقعة حيال إيران، ورصد التحركات الأمريكية والدولية المستجدة، خرج مسئولون إيرانيون باستنتاجات متناقضة مع رهاناتهم الأولية، وبدأ الكثيرون منهم يدعون إلى الاستعداد لمواجهة مرحلة صعبة وحاسمة ستنطلق مع قدوم الإدارة الأمريكية الجديدة. حيث يعتقد أصحاب التيار الراديكالى المتشدد أن كل المؤشرات توصى بأن طهران تجد نفسها اما عصا دولية غليظة تشمل كل وسائل الضغط السياسى والاقتصادى والمالى والنفطى، وتجعل فى الخيار العسكرى أكثر من مجرد "فرصة أخيرة". ولذلك يضغط أصحاب هذا التيار لإعداد سيناريو مواجهة تختلف عن سيناريو المعتدلين الذين يراهنون على الحوار ومقايضتة النووى فى الحد الأدنى بحد أقصى من ضمان الهيمنة والطموحات، حيث يدعوا المتشددون إلى عدم الثقة بالعروض الغربية، ومنح الأولوية للحصول على القنبلة النووية والرهان عليها لفرض الهيمنة وشروط إيران، وذلك بإجراء تجربة نووية يعلن عنها، وربط استخدام إيران للسلاح النووى بخطوط حمراء تتعلق بأنى كيان إيران ومصالحها الإقليمية. ولهذا يدعو هذا الفريق صانعى القرار فى طهران أن يصبوا اهتمامهم ليس على تقديم عرض الصفقة الكبرى والتنازل فى النووى، بل على مواجهة السيناريو الأسوأ واستخدام النووى كأمر واقع. وفى رأى بعض الخبراء الأوروبيين أن إيران لم تعد تنافس فى كيفية خوض مفاوضات الحوار مع الإدارة الأمريكية الجديدة، بل انتقلت

فى الفترة الأخيرة إلى استئناف البحث فى السيناريوهات العسكرية، وفى إعداد خطة رديفة لمواجهة ما باتت تعتبره مؤامرة ضد النظام الإيرانى الحاكم.

وتشير تقارير صادرة عن أجهزة الاستخبارات الغربية إلى أن طهران قد اتخذت قرار فتح مواجهة استباقية بتقليد ما حصل مع الهند وباكستان عبر فرض قدراتها النووية كأمر واقع، وفرض نفسها كقوة نووية جديدة، بحيث تسقط كل السيناريوهات المعدة لإرغامها على وقف التخصيب، والتخلى عن البرنامج النووى، وبالتالى تسقط كل احتمالات توجيه ضربة عسكرية لبلد بات يمتلك فعلاً سلاحاً نووياً. ولذلك أصدر مرشد الثورة على خامنيئ أمره لوكالة الطاقة النووية الإيرانية والمسئولين عن البرنامج النووى السرى بتسريع خطوات إنجاز امتلاك التكنولوجيا النووية العسكرية، وكشف ذلك أمام العالم بإجراء أول تجربة نووية تضع حداً لكل التساؤلات، وتحسم أمر حيازة إيران على سلاح نووى.

ولقد أصبح هذا السيناريو يشكل كابوساً للدول الغربية وروسيا أيضاً، لاسيما وأن المعلومات الواردة من داخل إيران لعبت دوراً فى التحول المستجد فى مواقف أوباما تجاه طهران، وفى التشدد المفاجئ الذى أظهرته عدة دول فى التعامل مع إيران، ومنها دول معروفة بمواقف معتدلة مثل ألمانيا وإيطاليا أصبحت تؤيد فرض عقوبات دولية أكثر تشدداً على إيران، بل ومطالبة أوباما بموقف أكثر حزماً، وقد انعكس هذا التحول فى المناقشات الأخيرة التى شهدها مجلس الأمن ومشاركة الدول الخمس الكبرى- بما فيها روسيا والصين- فى العمل معاً لإعداد خطة عمل لمنع دخول إيران النادى النووى عنوة. وتحاول أجهزة الاستخبارات الغربية والروسية والصينية الإجابة على سؤال مهم وهو ماذا لو أعلنت إيران فجأة حصولها على سلاح نووى، أو أجرت تجربة نووية؟! وللإجابة على هذا السؤال تبذل الأجهزة الاستخباراتية جهوداً كبيرة لمعرفة المستوى الحقيقى الذى وصلت إليه إيران فى تخصيب اليورانيوم، وفى امتلاك تقنية تطوير رأس صاروخ باليستى نووى.

وستكون التجربة النووية الإيرانية- فيما لو أجريت أو أعلنت طهران امتلاكها سلاح نووى دون تجربة حية اكتفاءاً بالتجارب المعملية- بمثابة الامتحان الأخطر الذى سيواجهه أوباما فى الأشهر الستة الأولى من عهده، كما توقع له نائبه جوزيف بايدن، أو فى الأيام الأولى كما يتوقع له بعض الخبراء الذين يتحدثون منذ الآن عن أزمة ستواجه أوباما من جانب إيران، ستكون أخطر من أزمة الصواريخ الروسية فى كوبا التى واجهت الرئيس الأمريكى جون كنيدى عام ١٩٦٢.

المعتدلون فى إيران يحبذون سيناريو الردع بالشك الإسرائيلى

وفى مواجهة مخاطر السيناريو الباكستانى والهندى السابق، والذى قد يدفع إدارة أوباما وإسرائيل إلى توجيه ضربة عسكرية ضد إيران لوضع نهاية حاسمة لبرنامجها النووى، وإذا ما حدث ذلك فإن مثل هذه الضربة ستكون قوية وقد تستمر أياماً وستؤدى بالضرورة إلى خلخلة أركان نظام الحكم الدينى القائم فى إيران، لأنها ستؤدى بالضرورة إلى ضرب أهداف استراتيجية وعسكرية أخرى خلاف المنشآت النووية.. مثل مناطق تمركز الحرس الثورى- خاصة قواته البحرية- ووحدات الصواريخ شهاب، منشآت تصنيعه، ومراكز القيادة والسيطرة السياسية والاستراتيجية، ووسائل الدفاع الجوى والقواعد الجوية والمطارات، والمصانع الحربية، وقد تطول العملية العسكرية المنشآت النفطية أيضاً. وفى ضوء رد الفعل الإيرانى ضد القوات الأمريكية فى الخليج وإسرائيل عقد تلجأ الولايات المتحدة وإسرائيل إلى استخدام ما لديهم من أسلحة نووية تكتيكية ضد إيران لحسم الحرب نهائياً، وحتى لا يقعوا فى مستنقع حرب الاستنزاف التى تستهدف إيران توريط الولايات المتحدة فيه على النحو الجارى فى العراق وأفغانستان، وهو ما يعنى فى المحصلة النهائية ليس فقط نهاية نظام الحكم الدينى فى إيران، ولكن -وهو الأخطر- إحداث تدمير شبه كلى لإيران يعيدها خمسين سنة إلى الوراء.

وفى مواجهة هذه المخاطر ينصح المعتدلون فى نظام الحكم الإيرانى، ودوائر صنع القرار المؤثرة- وهم قلة- ألا تلجأ إيران إلى السيناريو السابق، ومن المفضل أن تتبع السيناريو الإسرائيلى المنفذ حتى الآن، وهو استراتيجية الردع النووى بالشك، أو (القنبلة فى القبو). بمعنى أن إيران تمتلك حالياً المعرفة التقنية اللازمة لتصنيع سلاح نووى، وتصميمات تصنيع رأس نووى صاروخى، وجميع وسائل الإنتاج التى تمكنها من ذلك، وقادرة على تنفيذ ذلك خلال فترة زمنية محدودة، لاسيما وأنه من المعروف أن من يملك تقنية وسائل تخصيب نسبة ٥٪ يورانيوم، قادر بالتالى إذا ما أراد أن يصل بالتخصيب إلى نسبة ٩٠٪ وأعلى، ولكن على إيران أن تعلن أنها تجمد برنامجها النووى حالياً استجابة لتوعية المجتمع الدولى، وذلك حتى تنزع فتيل إشعال حرب ضدها تريد إسرائيل من خلالها تدمير والقضاء على كل ما أنجزته إيران فى برنامجها النووى ووسائل الدفاع عنه عبر سنوات طويلة.

كما ينصح المعتدلون فى دوائر صنع القرار المؤثرة فى إيران، بألا يعول متخذ القرار فى طهران كثيراً على الدعم الروسى لإيران فى مواجهة المخططات الأمريكية والإسرائيلية، ذلك أن حصول إيران على السلاح النووى هو الخط الأحمر المتفق عليه بين أمريكا وروسيا وإسرائيل والدول الغربية الأخرى،

حيث لا ترغب روسيا حقيقة فى امتلاك إيران التى يحكمها نظام دينى متطرف، والغربية من حدود روسيا الجنوبية، صواريخ ذات رؤوس نووية، خاصة وأن المناطق الفاصلة بين روسيا وإيران تحوى بدل آسيا الوسطى الإسلامية، والتى كانت إلى عهد قريب جزءاً من الاتحاد السوفيتى السابق قبل انهياره وتفككه فى عام ١٩٩٢، ولإيران فى هذه الدول نفوذاً بين جماهير الشيعة، وقد يشكلوا مستقبلاً إذا ما تغلغل النفوذ الإيرانى بينهم بعد امتلاك إيران سلاح نووى، تهديداً جدياً لروسيا- ولعل زيارة هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق لموسكو مؤخراً- وهو المعروف بمهندس السياسة والاستراتيجية الأمريكية فى الإدارات الأمريكية المختلفة عبر العقود الزمنية الماضية منذ الستينيات - دليلاً على التنسيق الأمريكى الروسى حول الملف النووى الإيرانى، حيث سعى كيسنجر إلى إغراء موسكو بالانضمام إلى ما بدأ يتبلور فى شكل تحالف دولى لشن حملة استباقية ضد السلاح النووى الإيرانى قبل وصول طهران إلى نقطة اللا عودة، وذلك مقابل صفقة مع إدارة أوباما الجديدة تستعيد بموجبها روسيا نفوذها فى جورجيا وأوكرانيا ومناطق أخرى فى القوقاز وآسيا الوسطى، وهذا ما يعنى اتفاق موسكو وواشنطن حول رفض ما تحاول إيران فرضه على المجتمع الدولى باعتبارها دولة نووية أخرى فى منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يعنى أيضاً ضمنياً أن زمن الحروب الاستباقية لن ينتهى مع نهاية عهد بوش، بل ستظل مستمرة أيضاً فى عهد أوباما، خاصة وأن إسرائيل قد تفرضها على أمريكا ضد إيران، عندما تشكل ضربة إسرائيلية ضد إيران رأس سرية لعملية عسكرية أوسع تشارك فيها أمريكا، باعتبار مسئولية الأخير عن أمن إسرائيل فى حالة رد فعل إيرانى ضد إسرائيل.

رؤية تحليلية:

يعتقد البعض مخطئاً أن الأزمة الاقتصادية العالمية الواقعة حالياً، وما ترتب عليها من انخفاض سعر برميل النفط من ١٥٠ دولار إلى ٣٥ دولار خلال أقل من ثلاث أشهر، وما ترتب عليه من انخفاض عائدات النفط للدولة المنتجة له ومنها إيران، سيدفعها إلى تخفيض إنفاقها الدفاعى وضمنه برنامجها النووى وبما قد يؤدى إلى تجميده، خصوصاً بعد أن انخفض احتياطى النقد الأجنبى فى إيران من ١٤٣ مليار دولار فى عهد الرئيس السابق محمد خاتمى إلى ٧ مليار دولار فقط فى عهد الرئيس الحالى أحمدى نجاد، وذلك بسبب الإنفاق الاستهلاكى والعسكرى والنووى والاستخباراتى الذى تضاعف عدة مرات فى عهد نجاد، مما أدى إلى إقالة محافظ البنك المركزى (مظاهرى) بعد أن تفاقم العجز فى الميزانية، ووصلت معدلات البطالة إلى ١٥٪، وارتفاع نسبة التضخم إلى ٢٦٪ (أرقام البنك المركزى الإيرانى فى أبريل ٢٠٠٨ قبل الأزمة المالية العالمية) ووجه الخطأ فى هذا الاعتقاد أن النظام الدينى الحاكم فى طهران على الاستعداد بكل شئ من أجل استكمال برنامجه النووى فى شقه العسكرى وامتلاك سلاح نووى، حتى ولو كان نصيب الفرد الإيرانى من الغذاء رغيف واحد حاف فى اليوم. ومن ثم فإن أى تغيير فى شخصية رئيس الجمهورية القادم نتيجة انتخابات الرئاسة فى مايو ٢٠٠٩ - حتى وإن جاء من الإصلاحيين وهو أمر غير متوقع - لن يحدث تغييراً جوهرياً فى عقيدة النظام الحاكم حيال المسألة النووية، ولا حيال اعتمادها على أذرعها الممتدة فى سوريا ولبنان وغزة وأفغانستان من العراق، بواسطة عملائها من الأحزاب والتنظيمات والميليشيات الشيعية والسنية على السواء.

وإذا كان من المعروف أن إيران ليس لديها مصادر بلا حدود، كما أن الدور الذى تلعبه فى المنطقة محكوم أيضاً بالموقف الدولى والعلاقات الإيرانية - الأمريكية المتوترة بصفة دائمة لتعارض الأهداف والمصالح، وهو ما يشكل قيداً كبيراً على تنفيذ السياسات الإيرانية الطموحة فى المنطقة، ومن ثم يمكن تفسير كل السياسات الإيرانية فى المنطقة باعتبار أن طهران تقوم بتجميع أوراق تضغط بواسطتها فى القضايا الإقليمية استعداداً إما لمواجهة قادمة وحاسمة مع الولايات المتحدة، أو لإبرام صفقة شاملة معها. وهذا أيضاً جانب من الحسابات الخاطئة لصانع القرار الإيرانى. لأن الرهان على قبول إدارة أوباما لإيران نووية فى مقابل تسهيل مهمة الولايات المتحدة فى العراق وأفغانستان، هو رهان خاسر. لأننا - كما ذكرنا أنفا - فإن إدارة أوباما المحكومة بضغوط من جانب اللوبى الصهيونى وإسرائيل الرافضين بشكل قطعى أو نهائى لفكرة "إيران نووية"، يشاركهم فى ذلك الحلفاء الغربيين، من الممكن أن يقبلوا بتقديم حوافز أكثر لإيران وتنازلات لها فى مجالات عديدة، باستثناء المسألة النووية. ومن ثم فإنه من المتوقع أن تمارس إيران لعبتها المفضلة فى تكرار المفاوضات تلو المفاوضات لإطالة زمنها بهدف كسب الوقت اللازم لإنهاء برنامجها النووى، والتصرف وكأن مراكز القرار متعددة لتشتيت أذهان الخصوم، والتصرف أيضاً وكأن صانع القرار الإيرانى غير عقلانى لإجبار الخصم على أن يكون عقلانى أكثر، مع استخدام انتشار القوة Farce Projection كأسلوب للتصعيد، إلى جانب الاستخدام المكثف لوسائل الإعلام فى إدارة حملة الدبلوماسية العلنية .. إلى غير ذلك من الأساليب الإيرانية التى أصبحت معروفة جيداً، لن تفلح فى أثناء إدارة أوباما وحلفائه فى أوروبا وإسرائيل عن تحديد موعد نهائى لوضع حد للعبة المفاوضات، ومطالبة إيران برد واضح وقاطع وصريح على سؤال مهم: هل ستقبل بإيقاف تخصيب

اليورانيوم بشكل نهائى وليس مؤقتاً، وتخضع جميع منشآتها النووية لرقابة مستمرة من جانب الوكالة الدولية للطاقة أم لا؟ فإذا ما كان رد إيران إيجابياً على هذا السؤال، تكون قد تجنبت ويلات حرب مدمرة تقضى على الأخضر واليابس فى إيران، أما إذا فضلت "التذاكى على المجتمع الدولى، والاستمرار فى ممارسة لعبة المناورات السياسية والإعلامية التى دأبت عليها منذ عام ٢٠٠٤، فإنها ستعرض نفسها لضربة عسكرية حتمية من جانب إسرائيل والولايات المتحدة، ولن تكون هذه الضربة محدودة، بل ستتصاعد وتيرتها حتماً فى ضوء الفعل ورد الفعل بين الطرفين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، وسيزداد الأمر سوءاً إذا ما أخطأت إيران الحسابات والتقديرات وأقدمت على مغامرة بحرية ضد الأسطول الأمريكى فى الخليج أو قامت بضرب إسرائيل برؤوس صواريخ كيماوية، حيث سيكون الرد حتماً نووياً من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل.

ومن المتوقع أن تعطى إسرائيل فرصة زمنية ستة (٦) أشهر لإدارة أوباما ليمارس مفاوضاته مع إيران لعلها تقبل بالصفقة المعروضة عليها من مجموعة الدول دائمى العضوية فى مجلس الأمن وألمانيا (٥+١٠)، ومقابل إيقاف التخصيب نهائياً والقبول بتفتيش الوكالة الدولية المستمد على منشآتها النووية، طبقاً للبروتوكول الإضافى لاتفاقية الحد من الانتشار النووى، ومن التوقع أن تنتهى هذه المهلة فى شهر مايو ٢٠٠٩ ليكون هناك قرار إسرائيلى بالتوجه للخيار العسكرى إذا ما فشلت الخيارات الأخرى. لذلك من المتوقع أن يكون شهر مايو القادم حاسماً فى حل المشكلة النووية الإيرانية. أما إذا ما توجهت إيران نحو تنفيذ السيناريو الباكستانى السابق إيضاحه، بفرض نفسها نووياً على المجتمع الدولى، فإنها تكون قد عجلت بلجوء إسرائيل والولايات المتحدة إلى الخيار العسكرى.

رقم الإيداع ١١٨١٧ / ٢٠٠٠
الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 227 - 130 - 3

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر



النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعي إلي نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام بتلك القضايا، وترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار.

١- الدوريات

(أ) كراسات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩١ تتوجه أساساً إلي صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي. وتصدر"كراسات استراتيجية" منذ يناير ١٩٩٥ باللغتين العربية والإنجليزية. ويرأس تحريرها أ.عبد الفتاح الجبالى.

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجي

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بتقديم تحليلات متخصصة حول الشئون الإقليمية، والتطورات الدولية والمحلية ذات الانعكاسات والأبعاد الاستراتيجية بالنسبة للمنطقة العربية والشرق الأوسط. ويحرره أ. هانئ رسلان.

(ج) مختارات إسرائيلية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بالرؤي والتصورات والمواقف الإسرائيلية علي صعيدي الحكومة والمعارضة، وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته ويرأس تحريرها د. عماد جاد.

(د) مختارات إيرانية

دورية شهرية تصدر منذ أغسطس ٢٠٠٠ تهدف إلي دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران. ويرأس تحريرها د. محمد السعيد ادريس.

(هـ) قراءات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٦ تهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات وعرضه عرضاً دقيقاً وافياً باللغة العربية. وترأس تحريرها أ. هناء عبيد.

(و) أحوال مصرية

دورية ربع سنوية تصدر منذ صيف ١٩٩٨ تهدف إلي دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرأس تحريرها أ. مجدى صبحى.

٢- التقارير

(أ) التقرير الاستراتيجي العربي

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ يسعي إلي تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري. ويصدر التقرير أيضاً باللغة الإنجليزية بدءاً من عام ١٩٩٥ ويرأس تحريره د. محمد عبد السلام.

(ب) تقرير الحالة الدينية

يرمي إلي الكشف عن خريطة المؤسسات، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية والإسلامية والمسيحية بالأساس، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط التدين المصري بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها. ويرأس تحريره أ. نبيل عبد الفتاح.

(ج) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

تقرير صدر منذ عام ٢٠٠١ يعنى بتقديم دراسات تحليلية للقضايا الأكثر أهمية والتى من شأنها التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمى والاقتصادات العربية والاقتصاد المصرى. ويحرره أ. احمد السيد النجار.

٣- الكتب

يصدر المركز سلسلة كتب تغطى موضوعات معرفية متعددة تعالج مختلف القضايا. ويرأس تحريرها أ. نبيل عبد الفتاح. كما يصدر المركز كتيبات عن المفاهيم والمؤسسات ضمن سلسلة "موسوعة الشباب السياسية". ويرأس تحريرها د. وحيد عبد المجيد.

٤- المركز علي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام المركز بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية. وتتضمن الصفحة عرضاً لكافة إصدارات وأنشطة المركز. ويمكن الوصول إلى صفحة المركز عن طريق موقع الأهرام: http://www.ahram.org.eg بريد إليكترونى acpss@ahram.org.eg

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب اصدرارت المركز من مكتبات الأهرام ومراكز توزيع الأهرام، فضلاً عن إمكانية الاشتراك في الإصدارات الدورية للمركز عن طريق: إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

تليفون: ٧٧٠٤٥٦٥- ٥٧٨٦٢٢٤ - ٥٧٨٦٠٣٧ - ٥٧٨٦١٠٠ فاكس: ٧٧٠٣٢٢٩- ٥٧٨٦٨٣٣ - ٥٧٨٦٠٢٣

Email: acpss@ahram.org.eg

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر